سبّ الصحابة

والفتن الطائفية

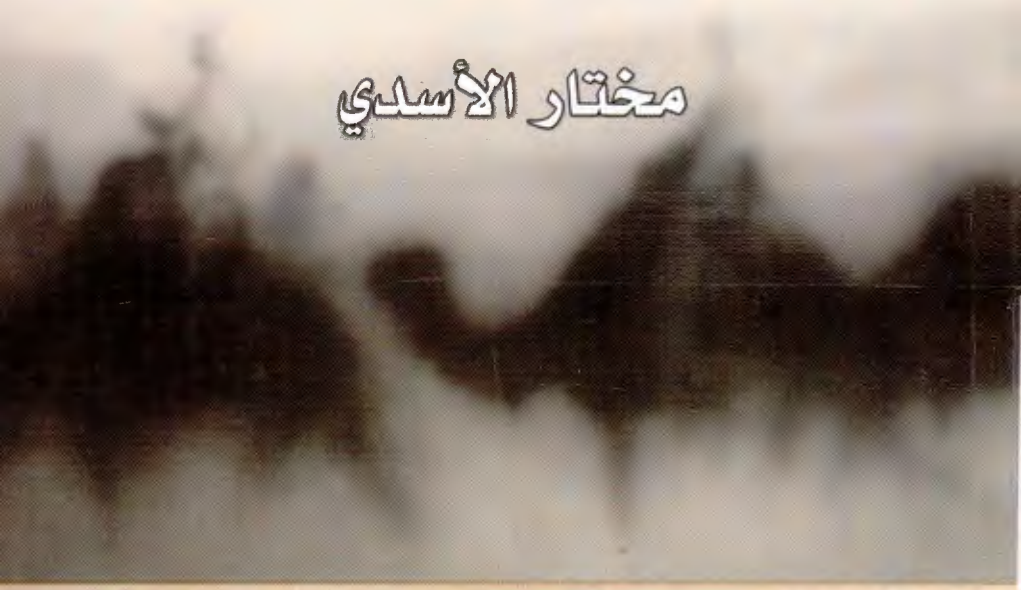
بين الموجبة الجزئية والسالبة الكلية

حوار سريع مع إخوة من أبناء السنة

الدكتور
ناصر القفاري

خادم السنة
مجدي محمد علي

وآخرين



مختار الأسدي

دار الكتب العراقية

مختار الأسدي

سبّ الصحابة

BP
٢٨
/٤
س٢٠٠٧

لم يؤكّد الإسلام على شيء أكثر من تأكيده على الحبّ في الله والبغض في الله حتى جاء في المأثور: وهل الدين إلاّ الحبّ، وهل الجنة إلاّ الحبّ.

ولعلّ أوّل مظهر من مظاهر الحبّ هو الوئام والمودّة والرحمة بين المتحابّين، والدعوة إلى التعايش والانسجام بين المختلفين، باعتبار الاختلاف الإيجابي مسألة لابدّ منها بين بني البشر، أي لابدّ من إقرارها والاعتراف بها (ولو شاء ربّك لجعل الناس أمة واحدة. ولا يزالون مختلفين إلاّ من رحم ربك ولذلك خلقهم) (ولو شاء لهداكم أجمعين) (ولو شاء ربكّ لآمن من في الأرض كلهم جميعاً) (ولو شاء لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم).

ولما كان هذا الاختلاف هو الثابت الذي لابدّ منه في الصراع البشري، وهو السلّم الذي لابدّ من ارتقائه نحو الرشد والتكامل، يأتي العقل والدين فيفترضان ضرورة التعاطي مع هذا النوع من الاختلاف واحتوائه واستيعابه، والحيلولة دون تحوّله إلى عنف وعنف مضاد، أو إرهاب وإرهاب مضاد.

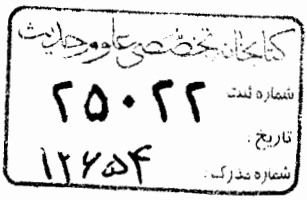
سب الصحابه و الفتن الطائفيه بين
01BF0000000025022
كتابخانه تخصصى علوم حديث

دار الكتب العراقية
للطباعة والنشر والتوزيع

كتب لا تخلو منها مكتبة حديث

سبّ الصحابة

بين الموجبة الجزئية والسالبة الكلية



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية المنقحة

٢٠١١ م - ١٤٣٢ هـ

دار الكتب العراقية
للطباعة والنشر والتوزيع

مكتب ١٠٢ - سنتر زعرور - طريق المطار
ت: ٠١/٤٥٦٥٦٧ - ٠٣/٢١٠١٥٦ - ص.ب ٢٥/٤٠
E-mail:iraqibooks@hotmail.com
بيروت - لبنان

كتاب مجاني متخصص في علوم الحديث

سبّ الصحابة

والفتن الطائفية

بين الموجبة الجزئية والسالبة الكلية

حوار سريع مع إخوة من أبناء السنة

الدكتور
ناصر القفاري

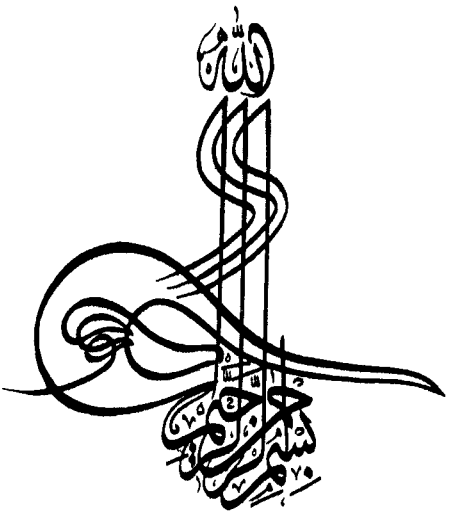
وخادم السنة
مجدي محمّد علي

وآخرين

بقلم

مختار الأسدي

دار الكتب العراقية
للطباعة والنشر والتوزيع



المقدمة

لم يؤكّد الإسلام على شيء أكثر من تأكيده على الحبّ في الله والبغض في الله حتى جاء في المأثور: وهل الدين إلاّ الحبّ، وهل الجنة إلاّ الحبّ.

ولعلّ أوّل مظهر من مظاهر الحبّ هو الوئام والمودّة والرحمة بين المتحابّين، والدعوة إلى التعايش والانسجام بين المختلفين، باعتبار الاختلاف الإيجابي مسألة لابدّ منها بين بني البشر، أي لابدّ من إقرارها والاعتراف بها (ولو شاء ربّك لجعل الناس أمة واحدة. ولا يزالون مختلفين إلاّ من رحم ربك ولذلك خلقهم) (ولو شاء لهداكم أجمعين) (ولو شاء ربكّ لآمن من في الأرض كلهم جميعاً) (ولو شاء لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم).

ولما كان هذا الاختلاف هو الثابت الذي لابدّ منه في الصراع البشري، وهو السلّم الذي لابدّ من ارتقائه نحو الرشد والتكامل، يأتي العقل والدين فيفترضان ضرورة التعاطي مع هذا النوع من الاختلاف واحتوائه واستيعابه، والحيلولة دون تحوّله إلى عنف وعنف مضاد، أو إرهاب وإرهاب مضاد.

ويأتي الاختلاف بين السنّة والشيعة في هذا الإطار، فضلا عن كونه باباً من أبواب التكامل والرشد المذكورين أوجدته السنّة الإلهية لتمحيص الناس واختبارهم (ليهلك من هلك عن بيّنة ويحيى من حيّ عن بيّنة). ويأتي رجال الفكر والدين المتنوّرون اليوم ليؤكّدوا على إقرار هذا الاختلاف، واحترام الآخر المغاير وعدم مصادرته أو حذفه انطلاقاً من إقرار هذه السّنة أولا وفي

كون الناس مختلفين متباينين (ولو شاء الله لجمعهم على الهدى)(فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انا اعتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم سُرادقها...). ولكنْ شاءت حكمته جلّ وعلا أن يجعل الناس متباينين وانه سبحانه وتعالى هو القائل: (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم) (ولكلّ جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً).

ومن نعم الله تعالى على المسلمين أن اختلافاتهم جميعها في الفروع وليست في الأصول، وأنها لا تمسّ جوهر الإسلام بشيء، فالربّ واحد والكتاب واحد والنبي واحد والقبلة واحدة والصلاة واحدة وهكذا الصيام والحج والزكاة وكل فروع الدين وحدوده المثبّتة في كتاب الله العزيز وسنّة نبيّه الكريم، ما عدا اجتهاد هنا واجتهاد هناك، ينال المصيب فيهما أجرين، والمخطىء أجراً واحداً.

وبعد إقرار هذه السّنة، أي هذا الاختلاف يأتي التقريب بين هذه الاجتهادات أو وجهات النظر مقدمة تمهيدية أولى لتوحيد الأمة الإسلامية على القواعد التي أرساها نبي الإسلام محمدﷺ في المجتمع المدني في المدينة المنوّرة، وبعدها في مكة المكرمة.

وقد أكّد القرآن الكريم على أن الأمة الإسلامية أمة واحدة مقابل الأمم والشعوب الأخرى، وأن الإسلام يحترم كل أصحاب الديانات والمذاهب ويسميهم (أهل الكتاب) اذْ لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، ودعاهم إلى (كلمة سواء) (وإنا أو إيّاكم لعلى هدى أو في ضلال مبين)، الاّ ان الساسة المسلمين ـ مع الأسف الشديد – هم الذين عمّقوا الخلافات الطبيعية بين أبناء شعوبهم، وسعّروا نيرانها وحوّلوها إلى طائفية ومذهبية تلفّعت بعباءات دينية أحياناً وأردية مقدسة أحياناً أخرى، وكلها تحمل في نسيجها

دسائس أموية وعباسية، ثم عثمانية وصفوية، لم تقتصر على اللعب بعواطف عوام الناس وبسطائهم، بل شملت العلماء والفقهاء وأصحاب الفكر والقلم.

أما ما يقال عن الإمامة والخلافة التي هي أساس الإختلافات بين الطائفتين الإسلاميتين الرئيسيتين السنّة والشيعة، فإننا لا نقول كما قال الإمام الخميني رحمه الله: «دعوا بحث خلافة أمير المؤمنين جانباً، فهو بحث قد أنقضى زمانه»[1]، وإنما ندعو إلى دراسة ذلك بأسلوب علمي جادّ بعيداً عن كل الأحكام القبْلية الجاهزة أو التعصّب الطائفي المقيت، تماماً كما ندعو إلى بحث ثورة الإمام الحسين عليه السلام، والتأمل فيها، وعدم القفز على أسبابها ونتائجها، مثلما فعل الأخوة الذين حاورناهم في هذا الكتاب، الأمر الذي قد يحرمنا أو يحرم المسلمين من الدور التربوي الفاعل المؤثّر لهذه الثورة الخالدة، ويحرمنا الاستفادة من عطائها الثرّ في التصدّي للمتلفّعين بالشرعية المزيّفة أو بالأردية المقدسة، وهكذا مواضيع الاختلاف الأخرى التي يُفترض بالمسلمين، بعد مرور قرون عديدة، أن يعيدوا قراءتها بعقول واعية وأسارير وقلوب منفتحة، لعلهم بذلك يكتشفوا بعض أسباب تخلّفهم أو هزيمتهم التي أصبح الاعتراف بها شجاعة لابدّ أن يصحر بها المسلمون لاستئناف مسيرتهم الأولى واستعادة مجدهم التليد.

ولعلّ أكثر ما أثار ويثير الجدل اليوم بين هاتين الطائفتين الإسلاميتين هو الموقف من الصحابة، وتحديداً الصحابة الثلاثة الأوائل أبو بكر وعمر وعثمان، والقراءة المتباينة لهم أو لبعض

---

(١) راجع كرّاس «نظرات في التقريب بين المذاهب الإسلامية» - حوار مع آية الله واعظ زاده خراساني وكذلك مجلة «هفت آسمان» التخصصيّة في الأديان والمذاهب - العدد ٩ و١٠ ، ١٣٨٠ هـ ش ، ص١٨ .

مواقفهم من قِبل العديد من الكتّاب والمفكّرين والمؤرخين الإسلاميين المعاصرين.

أما موضوع «سبّ الصحابة»، أو هكذا سُمّي تعسّفاً فهو العنوان الأكثر إثارةً للجدل فعلا، والذي ارتأينا في هذا الكتاب التوقّف قليلا عنده ومحاكمته منهجياً على لسان أبرز من كتب حول هذا الموضوع من إخواننا أهل السنة في السنين المتأخرة وكشْف بعض معالم المعركة المفتعلة التي صيّرها البعض ركناً من أركان الدين أو أصلا من أصوله فيما لا نراها تستحق أكثر من وقفة حوار أخوي، أو مراجعة علمية هادئة.

ونقول منهجياً لأننا آثرنا في هذا الكتاب محاكمة المنهج وليس الأفكار التي وردت بأقلام إخواننا، مستشهدين بإشارة هنا والتفاتة هناك بأمل تصحيح المنهج الذي لابدّ منه لتصحيح الأفكار، أو هو المقدمة لذلك بالتأكيد، وخاصة في مسألة لا يُفترض بأي حال من أحوال أن يضع أصحابها الصحابة بين خيارين لا ثالث لهما، كأن يقولوا إنهم إما (صحابيّ جليل) أو (كافر مرتد) فيما هم ليسوا جميعاً كذلك، بل فيهم من هو بين بين، أي صحابي ليس بجليل، وآخر ليس بكافر ولا مرتد، ولا نرى ضرورة لأنْ تأخذ الأحكام الإطلاقية دورها غير المحمود في حفر الأخاديد أو تعميق الشروخ في أوساط المؤمنين.

نأمل أن يكون حوارنا شفافاً لدى أبناء الطائفتين وأن يُساهم في إيجاد منهج جديد يقوم على أساس الإستماع للآخر، بل إحترامه والإصغاء له قبل مسائلته أو محاكمته أو إتهامه، وبعيداً عن الأحكام الجزمية الجاهزة، أو النظرات الدوغماتية القطعية التي تخدش أنس المتحاورين وتنكىء من الجروح أكثر مما تداوي، أو تبعّد أكثر مما تقرّب.

وبكلمة مضافة نقول :

(السبّ) مصطلح فضفاض يتداخل مع مصطلح (اللعن) ولا يكاد القارىء المسلم البسيط يميّز بينهما بيسر وسهولة. وتأتي عبارة (سبّ الصحابة) شعاراً استفزازياً صارخاً لم يسمع به المسلمون في ماضيهم، ولا ينسجم مع حال المسلمين في حاضرهم أو واقعهم. فالمؤمن كما يقول الحديث الشريف - ليس بطعّان ولا لعّان ولا فاحش ولا بذيء - رغم أن القرآن الكريم يستخدم كلمة (اللعن) في العديد من آيات الله البيّنات خاصّاً بها أعداء الدين من الكافرين والملحدين والمنافقين.

نعم، إن عبارة (سبّ الصحابة) عبارة تضليلية تُستخدم للإساءة إلى الآخر، وقد وظّفها البعض توظيفاً سياسياً لتمرير مشاريع خاصة، معتبراً (الصحابة) جميعهم وبدون استثناء «كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» دون تفريق بين صحابي جليل محترم، وصحابي فاسق مرتدّ كالحكم بن أبي العاص والوليد بن عقبة وعبد الله بن أُبيّ ومسلم أو (مسرف) بن عقبة وغيرهم ممن غضب على بعضهم رسول الله ﷺ ولعن القرآن الكريم بعضهم الآخر ونعتهم نعوتاً يستحقّونها.

أما ما يُشاع عن سبّ الشيعة للصحابة الثلاثة الأوائل أبي بكر وعمر وعثمان فإنما هي تهمة ظالمة نسبها بعض المؤرّخين المعاصرين إلى الشيعة عن قصد أو غير قصد لإتمام المهمّة السياسية المذكورة في تمزيق الصفّ الإسلامي وتفتيت وحدة المسلمين، ناسبين ذلك السبّ إلى متطرّف شيعيّ هنا أو مغال ملعون هناك، دون تمييز بين (السبّ) و (التخطئة) أو بين (اللعن) و (العتاب) أو (الشتيمة) و (الإدانة)، فصارت كل تخطئة سبّاً، وكل عتاب لعنة، وكل إدانة أو ملاحظة شتيمة أو قذفاً أو طعناً.

الذي نريده في قرائتنا لكتب الأخوة الذين حاورناهم في هذا الكتاب هو الاتفاق أولا على تعريف (السبّ) وتعريف (الصحابة)، ومن ثم المرور على تقييمهم فرداً فرداً، وعدم الانجرار إلى فهمهم فهماً انفعالياً يقودنا بالتأكيد إلى وصفهم وصفاً إطلاقياً ووضعهم على درجات السلّم الذي تصنعه مذاقاتنا وأهواؤنا فننتهي إلى أن أحدهم إما (صحابيّ جليل) أو (كافر مرتدّ) - كما قلنا -، فيما هم جميعاً ليسوا كذلك، بل فيهم من هو صحابي ليس بجليل وآخر ليس بكافر ولا مرتد - كما أكّدنا ونؤكّد -.

أما مسألة تخطئة هذا ومعاتبة ذاك في هذه النقطة أو تلك فإنه سيقودنا إلى استيعاب الاختلاف وفهمه فهماً إيجابياً يؤدّي بنا أو بمناهجنا إلى التكامل والرشد وليس إلى التقاطع والتدابر والتكامن.

هذا الاختلاف الإيجابي يقودنا بالتأكيد إلى إعادة قراءة التأريخ أو مراجعة فهمه والاستفادة من أخطاء الماضين، والثناء على مواقفهم الحميدة وصولا لترجيح الأفضل وترويج الأحسن، لاسيما وإن ديننا العزيز يدعونا إلى استماع القول واتّباع أحسنة. (الذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب).

نشدّ على يد وقلم الأستاذ مجدي في (انتصاره للحق) ونسير معه بهدوء، ويداً بيد، وبعيداً عن لغة السبّ والشتم، أو اللعن والانفعال التي وسمت عموم كتابه مع الأسف، على أمل الوصول إلى قاسم مشترك يضعنا على الجادّة البيضاء في فهم الصحابة الأجلاّء، واتّباع سبُلهم وانتهاج منهج سنّة نبيّهم ونبيّنا محمدﷺ في (الانتصار للحق) بعيداً عن الممالأة والمحاباة، أو الانحياز المسبق الذي لا يصدُر إلاّ عن حكم جاهز ربما يُبعدنا عن الحق أو الانتصار له.

كما نشدّ على أيدي وأقلام الأساتذة الموقرين الدكتور ناصر القفاري والدكتور محمد عبدة يماني والأستاذ عبد الله بن عبد العزيز والشيخ عثمان الخميس في حرصهم على نقد الشيعة وتجلية مذهب أهل البيت عليهم السلام وإدانتهم لشطحات الغلاة المحسوبين على هذا المذهب الذين أساءوا لمذهبهم قبل أن يُسيئوا لغيره وحمّلوه وزر تطرفهم وغلوّهم، ولكننا نسجل على هؤلاء الأخوة الكتّاب عدم تثبّتهم في تأكيد بعض الروايات وتضعيف بعضها الآخر دون معيار ثابت لذاك التأكيد أو هذا التضعيف، الأمر الذي جعل بعض أحكامهم وقراءاتهم ضعيفة أمام النقد العلمي والمحاكمة المسؤولة، وهذا ما سنكتشفه من خلال هذا البحث الموجز المتواضع.

ولا يفوتنا في هذه المقدمة المختصرة أيضاً أنّ نناشد أصحاب الرأي والقرار من إخواننا الدعاة والمبلّغين في الصفّ الشيعي أنْ يُثقّفوا عوام شيعتهم للكفّ عن سبّ الصحابة الثلاثة الأوائل وأن يترفّعوا على ثقافة اللعن البغيضة هذه ويضعوا حداً لهذا الإسفين الذي استنزف من الطائفتين الإسلاميتين جهوداً كبيرة، واستهلك طاقات وإمكانات ما كان ينبغي استنزافها أو استهلاكها في مثل هذه الثقافة العتيقة البائسة.

مختار الأسدي

١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م

تمهيد

اعتمد المسلمون في العصور الأولى معياراً مهماً هو الرجوع إلى الرواية المنقولة بتواتر معتبَر يستحيل معه إجماع رواتها على التحريف أو الكذب. وقد اعتُمد هذا المعيار حتى لو لم يرد في ذلك نص من قرآن، كما هو الحال في عدد الصلوات اليومية وتعداد ركعاتها مثلاً. وهو ما أُطلق عليه المتكلمون الأوائل اسم «خبر مُجمَع عليه»[1]، ثم أُطلق عليه بعد ذلك أحد علماء الشيعة اسم «سنّة الرسول المتواترة المتّفق عليها»[2].

وقال بعض المسلمين الأوائل أن أحكام الدين تُعرف ـ بعد النبي ـ عن طريق الإجماع فقط، ولا تُقبل أخبار الآحاد، وأنّ من المستحيل عقلاً أن يجعل الله لخبر الواحد حجّية، إلاّ لنبيّ مع معجزته. وهكذا صنّفوا مصادر المعارف الدينية إلى أربعة أصناف: القرآن، السنّة المجمع عليها (التواتر)، الإجماع والعقل. وقد اختلفت بعض تعريفات هذه الأصناف، فصارت السنّة المجمع عليها مثلاً «السنّة المقطوع بها»[3]، وانخفض التواتر بشدّة حتى عدّ رواة الحديث كلّ حديث يرويه اثنان أو ثلاثة متواتراً، وتغيّر تبعاً لذلك مفهوم (الخبر الواحد) وإن كانوا اتفقوا أن الكثير من أخبار

---

(١) راجع الأوائل لأبي هلال العسكري ٢ : ١١٩ .

(٢) ابن إدريس في السرائر ١ : ٤٦ ، وانظر أيضاً رسالة الجبر والتفويض المنسوبة للإمام الهادي في تحف العقول : ٣٢٩ ، والاحتجاج للطبرسي ٢ : ٢٥١.

(٣) جوابات المسائل الموصليات الثالثة للشريف المرتضى: ٢٠٩ و ٢١٠ .

الآحاد موضوعة، وان الناس في حال تصديقها سيقعون بالضرورة في مفسدة مخالفة الواقع..

وهكذا تغيّر مفهوم الإجماع أيضاً كقولهم «سنّة مجمع عليها لا اختلاف فيها، أو قياس تعرف العقول عدله ولا يسع خاصة الأمة وعامتها الشك فيه والإنكار له»[1].

ولعلّ أكثر ما ابتُلي به المسلمون عموماً والشيعة على وجه التحديد في العصور المتأخرة هو التشويش المتعمّد أو غير المتعمّد على تأريخهم أو مصادرهم وتشابُك الخبر الموضوع مع الخبر الصحيح المتواتر، وتداخل أو إدخال الأصول مع الفروع، واختلاط القطعي مع الظنّي والغثّ مع السمين، حتى غلبَ الغثّ سمينه، وزاد المضاف على المضاف إليه أصلاً، والأصل إلى المنسوب، وبالعكس، ولم يبقَ أمام المسلمين لتوحيد كلمتهم وحفظ تأريخهم إلاّ أن يعودوا إلى أصل أصولهم، وهو القرآن الكريم أولاً ويتفقوا على نصّه قبلَ كلّ شيء، وهم متفقون بحمد الله، دون تأويله أو تفسيره، وبعدها فليختلفوا على التأويل والتفسير وأسباب التنزيل، وفي إطار ما يمكن أن يتفقوا عليه من أسس ومعايير ثابتة، تحفظ لهم وحدتهم وأصول عقيدتهم، ودون قطعية أو جزمية أو بتّية.

أما ما جاء عن الرسول الأكرمﷺ من حديث أو سنّة، فالأفضل للجميع تثبيت الثابت من حديث النبي وسنّته بين جميع مذاهب المسلمين (السنّة المجمع عليها) وبعدها فليختلفوا على قول القائل: «كل متن يُباين المعقول أو يُخالف المنقول، أو يناقض

---

(١) تحف العقول : ٣٠٠ ، الاختصاص : ٥٢ ، والمقصود بالقياس هنا الاستدلال العقلي الذي كان هو معنى الكلمة في الأصل .

كتابخانه تخصصی علوم حدیث

الأصول، فاعلموا أنه موضوع على الرسول»[1].أما أن تستمر السجالات لتفرّخ سجالات جديدة، ويستمر كتّاب المناظرات والمراجعات والمؤرّخون يردّون بعضهم على بعض، ويُكذّب بعضهم بعضاً، فهذه مسألة لا تنتهي وحكاية لا حدود لها ولا شواطئ ولا أعماق، وخاصة بعد أن غَرِقَ أو أُغرق هذا التأريخ بركام هائل من الموضوعات والزيادات والتأويلات دخل فيها من هبّ ودبّ من المحققين والمؤرخين والوضّاعين فضلاً عن هوس الغلاة، وهرطقات المحرّفين وتخليط المخرّفين والجهلة والنواصب، يدعمهم بالتأكيد طابور كبير من المنتفعين والمندسّين وأعداء الأمة والدين.

ولعل أكثر ما أثار ويثير حفيظة المسلمين في تأريخهم المدوّن اليوم هو مسألة (سبّ الصحابة) وتكفيرهم من قبل الشيعة أو بعض الشيعة، كما يتّهمهم إخوانهم أبناء السنّة، وطغيان لهجة الحماس والعواطف على لهجة العقل والبحث العلمي ومنطق الحق الذي ينشده الطرفان بالتأكيد.

ولعلّ الأهم أيضاً قبل الدخول في هذا الخانق المؤسف الذي وجد المسلمون سنّة وشيعة أنفسهم فيه، هو تعريف كلمة (السبّ) وكلمة (الصحابة) وهل الشيعة (يسبّون) الصحابة فعلاً؟ كل الصحابة؟، أم أنهم (يلعنون) بعض الصحابة وبعضهم القليل فقط وهنا يصح القول: «أن الموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية»؟! وإذا كان الملعون يوسم بـ (الكافر) فهذا غير صحيح لأن كل كافر ملعونٌ ولكن ليس كلٌ ملعون كافراً، وإذا كان اللعن هو غير السبّ فقد ورد اللعن في العديد من آيات الكتاب الكريم، وخاصة لعن الكافرين والمنافقين وأعداء الدين:

---

(١) عن ابن الجوزي ، الموضوعات : ١ / ١٠٦ .

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾[١]. ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ﴾[٢]. ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾[٣]. ﴿رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾[٤].

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاَتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾[٥]. ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[٦]. ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[٧]. ﴿أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ﴾[٨]. وعشرات مثلها في آيات الذكر الحكيم.

بل إن هناك سورة كاملة في كتاب الله العزيز تلعن المنافقين وتُعرّض بهم: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[٩]. ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[١٠]. ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[١١]. ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾[١٢].

---

(١) الأحزاب : ٥٧ .
(٢) محمّد : ٢٣ .
(٣) الفتح : ٦.
(٤) الأحزاب : ٦٨ .
(٥) النور : ٢٣ .
(٦) الأعراف : ٤٤ .
(٧) النور : ٧ .
(٨) البقرة : ١٥٩ .
(٩) المنافقون : ١ .
(١٠) المنافقون : ٢ .
(١١) المنافقون : ٤ .
(١٢) المنافقون : ٦ .

وهكذا في عموم هذه السورة المباركة وآياتها البيّنات. وفيهم بل معظمهم من (الصحابة) بمن فيهم مثلاً عبد الله بن أُبيّ كبير المنافقين وإن كان الأكثر ملازمة للنبي ورؤية له من غيره، والحكم بن أبي العاص المعروف بـ (طريد رسول الله)، والوليد بن عقبة شارب الخمرة الفاسق المعروف، ومثلهم مسرف بن عقبة (أو مسلم بن عقبة) الذي استباح مدينة النبيﷺ ثلاثة أيام بلياليها، وعلى شاكلته بسر بن أبي أرطأة وغيرهم مما يتفق على فسقهم ولعنهم ونفاقهم الطرفان من المسلمين، مع أنهم تنطبق عليهم كلمة (صحابة) أو (أصحاب) في تعريف من سنورد قراءةً في كتبهم في هذا البحث المتواضع، وخاصة حين وصل أو أوصل أصحابنا رقم الصحابة إلى ٤٠٠٠ أو ٥٠٠٠ صحابي وصحابية كما سنقرأ.

فهل الصحبة هي مجرّد رؤية النبي وطول الملازمة وحضور المسجد والجماعة والمعاشرة مثلاً، أم هي الاستقامة وحسن الصحبة والثبات على الكتاب والسنّة...؟ وهل يصحّ أن نقول ان بني إسرائيل هم أفضل العالمين، إلى أبد الآبدين ـ كما نصّ على ذلك القرآن الكريم ـ [١]، أم نقول أنهم غيّروا وبدّلوا بعد نبيّهم، فاستحقوا التنديد والتعريض بنصّ القرآن الكريم أيضاً فأصبحوا «أو (وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ)[٢]، بل الذلة والمسكنة ؟

ثمّ هل يصحّ تحميل الآيات القرآنية ما لا تتحمله، فنسوق ثناء الله عزّوجلّ على السابقين السابقين من المهاجرين والأنصار، دون أن نستثني منهم من غيّر وبدّل، وظلم وكذبَ، وانحرفَ

---

(١) «وإني فضّلتكم على العالمين» البقرة : ٤٧ ، ١٢٢ .
(٢) آل عمران : ١١٢ .

وفسقَ، مثل الأشخاص الذين ذُكروا الآن، ومن سنمرّ على ذكرهم في ثنايا البحث؟ نعم، ان الورع في عدم ذكر الماضين بسوء مطلوب.. ولكنّ بعض الورع في تبرئة السيئين منهم قد يُغيّر الحقيقة، ويسيء إلى دراسة التأريخ ودارسيه.

ولقد أجاد الأستاذ حسن بن فرحان المالكي في حديثه عن (الصحبة والصحابة) وردّه على الشيخ عبد الله السعد في سلسلة كتاب (إنقاذ التأريخ) المعروفة ـ حين أضاف متسائلاً أو ساخراً: «هل يجوز أن يفتخر عبد الله بن أُبيّ بأنه رأى النبي، وانه دُفن بقميصه وأن منخريه امتلأ بغبار الغزوات (وبالتالي) فانّ هذا الغبار لا يجتمع مع نار جهنّم؟!»[1].

وبعد ذلك هل يصحّ أن نؤاخذ إخواننا أهل السنة وكتّابهم المعاصرين حين يرون أو يقرأون في بعض كتبنا المعتبرة ما لم يتم تنقيحه أو تطهيرها منه لحدّ الآن، من لعن للخلفاء الراشدين الثلاثة وتكفيرهم، بل إفراد أبواب كاملة في بعض هذه الكتب تحت عنوان (باب تكفير الثلاثة)[2] أو (**باب كفر الثلاثة ونفاقهم**

---

(١) راجع الكتاب المذكور المطبوع سنة ٢٠٠٢ في مركز الدراسات التأريخية في المملكة الأردنية الهاشمية وهو تحت عنوان (مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة) وهو نفس ما وقع فيه غلاة الشيعة الذين حسبوا أن النار لا تحرق من ذرفت عينه دمعة واحدة على الحسين بن علي عليه السلام حتى لو كان سارقاً أو قاتلاً أو ظالماً لزوار الحسين عليه السلام وقالوا في ذلك شعراً:

وإن النار ليس تمسُّ جسماً عليه غبار زوّار الحسين

(٢) بحار الأنوار ـ المجلسي : المجلد ٣٠ باب عشرين ، ولعل الشيخ المجلسي هنا ، ارتكب خطأ فادحاً حين وضع هذا الباب ومن صفحة ١٤٦ إلى ص ٤٠٢ تحت عنوان صارخ فاقع وهو: «كفر الثلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم وقبائح آثارهم وفضل التبري منهم ولعنهم» وأضاف نقلاً عن البصائر ان الاثنين «ماتا والله كافرين مشركين بالله العظيم» ووضع رأس الصفحة في كل من هذه الصفحات تحت عنوان مشابه هو «كفر الثلاثة وفضل لعنهم». ولئن كنّا تسامحنا مع الشيخ المجلسي في ما سمّاه (مطاعن أبي بكر) و(مثالب عمر

وفضائح أعمالهم)[١] ولحدّ القول: «اللهم إنهم لم يكونوا إلاّ غاصبين جائرين مرتدّين عن الدين لعنة الله عليهم وعلى من اتّبعهم في ظلم أهل البيت من الأولين والآخرين وإذا كانوا غاصبين أو جائرين أو ظالمين، هل هم مرتدون أو كافرون يجوز قتلهم وقتالهم وبالتالي لعنهم؟ وهو شيء لم يقله إمام من أئمة أهل البيت ولم يفعله أو يقله أبو الأئمة جميعاً عليّ؟؟! وإنما التمس لبعضهم العذر وعاتبَ بعضهم وخطّأ آخر أو لامه أو زجره أو حاسبه، ولم يقل عنه أنه كافر مرتد لعنة الله عليه، اللهمّ إلاّ من ارتدّ فعلاً وثبّته التاريخ وحشره مع المرتدين كمسيلمة الكذّاب وسجاح وأضرابهما ممن قاتلهم الإمام علي أو شارك في قتالهم، أو دعا المسلمين لقتالهم.

وهل يصحّ أن نلوم إخواننا من أبناء السنّة على لومهم لنا لاستمرار بعضنا يؤكّد: «كل راية تُرفع قبل راية القائم صاحبها طاغوت» بل يضيف آخرون: «وإن كان رافعها يدعو إلى الحق»[٢] ويحكم آخرون على هذه الرواية بالصحة[٣].

وعثمان) أي أخطائهم، وكل الناس خطائون بطبيعة الحال، فانه من غير المسموح به إطلاقاً تكفير الجماعة ولعنهم واتهامهم بالشرك، وهم الذين أيّدهم الإمام علي ولم يكفّرهم ولم يلعنهم رغم تسجيل بعض الأخطاء عليهم ومحاسبتهم على بعض الممارسات إبان فترة حكمهم ومسيرتهم وخاصة الخليفة الثالث، وما جرّته مجاراته ومداراته لأبناء عشيرته وانحيازه لهم من جريرة أو جرائر على مستقبل الإسلام والمسلمين. راجع كذلك مستدرك الوسائل للشيخ نوري الطبرسي ١ / ٣٤٢.

(١) بحار الأنوار ٨ / ٢٠٨ ـ ٢٥٢ من الطبعة الحجرية ص ٨٧٨ عن كتاب (أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، للدكتور ناصر بن عبد الله القفاري).

(٢) بحار الأنوار: ٢٥ / ١١٣ والمازندراني بشرح الكافي (شرح جامع: ١٢ / ٣٧١).

(٣) مرآة العقول ٤ / ٣٧٨.

ثمّ هل يصحّ أن يجعل البعض الولاية أو الإمامة كالتوحيد بل أهم منه ولحدّ القول: «ولو سجد حتى ينقطع عنقه ما قبل الله منه إلاّ بولايتنا أهل البيت»[١]. وإن «ولايتنا ولاية الله التي لم يبعث نبياً قط إلاّ بها» [٢]. و«لو أن عبداً جاء يوم القيامة بعمل سبعين نبياً ما قبل الله ذلك منه حتى يلقاه بولايتي وولاية أهل بيتي»[٣]. أو «نحن والله الأسماء الحسنى التي لا يقبل الله من العباد عملاً إلاّ بمعرفتها أي بمعرفتنا أهل البيت»[٤].

وأكثر من ذلك تفضيل الأئمة على الأنبياء والرسل وانّ الله عزّ وجلّ عرض ولايتنا على السماوات والأرض والجبال والأمصار... وإنها مكتوبة في جميع صحف الأنبياء»[٥] علماً بأن الأئمةﷺ أنفسهم لا يرون ذلك، إذ يُنسب للإمام العسكريﷺ مثلاً أنه جعل من نبي الله موسى أو نبي الله يعقوب قدوة له في شق جيبه حزناً على وفاة أخيه السيد محمّد ولم يرَ ضيراً في ذلك حينما عاتبه أصحابه على (جزعه) ذاك[٦].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، هل يصحّ أن ينداح إخواننا أهل السنّة والجماعة مع سوء الظن والتشكيك بالنوايا ويُستدرجون إلى تصوير اخوتهم في الله وبانفعال واضح «إن أحدهم يرتضع من طفولته كره أصحاب رسول الله»[٧] و«إن الشيعة

---

(١) الخصال: ١ / ٤١ ، المحاسن ص ٢٢٤ ، بحار الأنوار ٢٧ / ١٦٧ ، ١٦٨.
(٢) أصول الكافي ١ / ٤٣٧٧ (رقم ٣) .
(٣) بحار الأنوار : ٢٧ / ١٧٢ .
(٤) أصول الكافي ١ / ١٤٣ ـ ١٤٤ .
(٥) أصول الكافي ـ الكليني ١ / ٤٣٧ .
(٦) رجال الكشي : ٥٧٢ ، إثبات الوصية : ٢٣٤ ، الكافي ١ : ٣٢٧.
(٧) أصول مذهب الشيعة ـ الدكتور ناصر القفاري ـ المجلد الثالث ص ٣٣٠ .

اليوم ارتضت لنفسها ديناً غير الإسلام»[١] (لاحظ ديناً) وإنها «لمعاناة أن يستمع أحدنا أو يقرأ لقوم أشقاهم الله فأضلّهم وأعمى أبصارهم»[٢] محمّلين هؤلاء الشيعة ما كتبه أو دوّنته كتب الغلاة والمحرّفين، فحُسب على الشيعة ظلماً وعدواناً ، حتى راح هؤلاء الأخوة يفسرون (التقية والبداء) عند الشيعة إلى ما لا يُفترض مجاراته أو الانجرار إليه، كأنْ يقول أحدهم: «واخترع مهندسو التشيع عقيدتين للخروج من (المأزق) هما عقيدة التقية والبداء (لاحظ عقيدة) فإذا أجاب الإمام بخلاف الصواب، قالوا: تقية، وإذا أخبر بأمر ووقع خلافه، قالوا: قد بدا لله سبحانه»[٣] دون التحديق في هذين المفهومين واقتراب السنّة والشيعة منهما لينتهي الأمر بأن هذه (التقية) من «اختراع الزنادقة.. ولكي يتسنّى للشيعة نشر كفرهم وغلوّهم»؟![٤] بل ينداح هؤلاء الأخوة أكثر من ذلك فيروحون يؤكّدون في رسائل دكتوراه وماجستير، مع الأسف الشديد[٥] ـ أن الشيعة اتخذوا قبر الحسين مثلاً كبيت الله، نقلاً عن غلاة الشيعة طبعاً الجهلة المنحرفين ، أو أنّ كربلاء أفضل من الكعبة!!، وأن زيارة كربلاء يوم عرفة أفضل من زيارة بيت الله العتيق يوم عرفة!!، وان الأئمة «هم المشرّعون وأمر التحليل والتحريم بأيديهم» و«أن الإمام يحرّم ما يشاء ويحلّل ما يشاء»[٦]

---

(١) المصدر نفسه ص ١٥٤٢ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٥٤١ .

(٣) المصدر نفسه المجلد الأول ص ٤٠٣ .

(٤) المصدر نفسه المجلد الأول ص ٥٠٦ .

(٥) إشارة إلى رسالة الدكتوراه التي حازها الأستاذ ناصر القفاري بعد جهد وقراءة استمرت أربع سنوات في كتب الشيعة ـ كما ذكر في كتابه المذكور.

(٦) المصدر السابق نفسه للدكتور القفاري ص ٥٨٧ ، ٥٩٢ ، ٥٧٤ ، ٥٦١ .

متناسين ان الشيعة لا يعتقدون بأئمتهم أكثر من اعتقاد شيخ الإسلام ابن تيمية حين يقول: «إنّ أراد (أي السائل) أنه لابدّ لنا من واسطة تبلّغنا أمر الله فهذا حق، فإن الخلق لا يعلمون ما يحبه الله ويرضاه ويأمر به وينهى عنه إلاّ بواسطة الرسل الذين أرسلهم الله إلى عباده، وهذا ما أجمع عليه أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى، فإنهم يثبّتون الوسائط بين الله وبين عباده، وهم الرسل الذين بلغوا عن الله أوامره ونواهيه...» إلى أن يقول:

«ومن أنكر هذه الوسائط فهو كافر بإجماع المسلمين»[1]. وإذا غاب الرسل أو توفّوا فإن الأئمة والأوصياء هم أفضل من يبلّغ عن الله سبحانه ما يريده الله وأنبياؤه وليسوا كما يُشاع عنهم أنهم وسائط بين الناس وربّهم أو بين الخالق والمخلوقين، والعياذ بالله.

وهكذا احتدم ويحتدم هذا السجال أو هذه السجالات، لتنتهي عند بعض الشيعة الغلاة مع الأسف مكابرةً وإصراراً على تكفير الثلاثة، وفعلاً، تنتهي عند بعض السنّة الغلاة أيضاً مع الأسف إلى تبرئة المنافقين والطلقاء من أمثال الوليد بن عقبة والحكم بن أبي العاص وعبد الله بن أُبي... وحتى يزيد بن معاوية وولاته كعمر بن سعد وعبيد الله بن زياد وآل مروان وغيرهم من قتلة سيّد الشهداء عليه السلام ـ كما سنرى ـ !! كلّ ذلك، لأنّ غلاة الطرفين أصدروا أحكاماً جاهزة دون تدقيق، وانداحوا مع مسبّقات بنوا

---

(١) المصدر السابق نفسه ، المجلّد الثاني ص ٥٣٨ .

عليها آراءهم وفق انتقاءات مقصودة أو غير مقصودة من موروث بعضهما الآخر وعن عمد وسبق إصرار ـ مع الأسف الشديد ـ [١]

---

(١) وهذا لا يعني عدم وجود كتّاب منصفين من الطرفين ، بل انّ هناك العديد من كتّاب الأخوة أبناء السنة المنصفين الذين تمرّدوا على هذا الانجرار وراحوا يندّدون بهؤلاء (الصحابة) ويضعون النقاط على الحروف ، وهذا ما دوّنه قلم الأستاذ الفاضل حسن بن فرحان المالكي في كتابه: (قراءة في كتب العقائد ـ المذهب الحنبلي نموذجاً) مثلاً حين راح يندّد بالكتّاب غير المنصفين ويتحامل عليهم كونهم «يرجّحون صلح الحسن» مثلاً ، و«لكنهم يهملون بغي معاوية وخروجه على الجماعة وكونه السبب الرئيسي في اختلاف الأمة ، وإضافةً لاستغلاله قميص عثمان والأحداث التي عملها في عهده من تكميم الأفواه وقطع الرؤوس في الرأي والاستئثار ببيت المال وجعله الخلافة في ابنه المشهور بالفسق مع وجود أكابر الصحابة وأفاضل التابعين... وتأثيره على عدالة القضاء وفصله للدين عن السياسة» راجع الكتاب المذكور ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م ـ مركز الدراسات التاريخية ص ٧٥.

الباب الأول

مع كتاب الدكتور ناصر القفاري «أصول مذهب الشيعة» و كتاب «انتصار الحق» لخادم السنّة ـ مجدي محمد ـ

بعيداً عن المفاهيم والعموميات واقتراباً من لغة الأرقام والمصاديق دعونا في هذا البحث الموجز نمرّ على مثالين معاصرين، أو نموذجين بارزين لكاتبين معروفين من إخواننا أهل السنّة هما الدكتور ناصر القفاري في كتابه المعروف: «**أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية ـ عرض ونقد**» المطبوع عام ١٩٩٨، والأستاذ خادم السنّة مجدي محمّد علي في كتابه «**انتصار الحق ـ مناظرة علمية مع بعض الشيعة الإمامية**» المطبوع سنة ١٩٩٧م حيث نكتشف أن هذين الأخوين وأضرابهما من معظم كتّاب السنّة المعاصرين ينتهلون من نفس المنهل وينتهجون نفس المنهج، ويعتمدون نفس المصادر التي اعتُمدت قبل نصف قرن أو أكثر مثل كتابات موسى جار الله وإحسان إلهي ظهير، ومحب الدين الخطيب، الذين اعتمدوا بدورهم على كتب شيخ الإسلام بن تيمية ومحمّد بن عبد الوهاب وإبراهيم الجبهان ومواقفهم المعروفة من الشيعة والتشيّع وتحليلاتهم ورؤاهم وتوجهاتهم، وكيف كانوا يردّون على الشيعة، ويردّ الشيعة عليهم، ليُضاف إليهم إثنان من هذا الطرف واثنان من ذاك إلى ما يقود إلى تكرار نفس المعزوفة أو عزف ذات النغم.

لماذا يُحسب الغلوّ على الشيعة وحدهم؟!

ولا نريد نحن الآن أن نضيف إلى الطنبور نغمة ـ كما يقولون ـ فنكرّر ما كرّره الأولون، أو نردّ كما ردّ السابقون، جاهدين عدم الانجرار إلى أساليب الشتم والقذف التي اتسمت بها كتابات البعض من أخواننا أهل السنّة مع الأسف الشديد.

ولا نريد أيضاً تحميل غيرنا من المعاصرين ما تحمّله سابقوهم، فنتّهمهم بالتطرّف والغلو، أو نحمّلهم تطرف غيرهم الذين سبقوهم كما حمّلونا أو يحمّلونا تطرّف وغلوّ الذين سبقونا من أصحابنا وتركونا ضحية هذا التحميل والظلم التأريخيين، حتى راح قائلهم يقول فينا، بأن «الشيعة يعتبرون عليّاً هو الأول والأخير، والظاهر والباطن»[1] ويُعدّون رسالة دكتوراه بثلاث مجلدات كما فعل أخونا القفاري متألماً طبعاً على «أمثال هذه الكفريات الظاهرة» ـ حسب تعبيره ـ دافعةً له إلى القول: «وإنك لا تمتلك (أمام هذه الكفريات) إلاّ أن تصم قائلها بما يستحقه وأن تُظهر فداحة جرمه وشناعة معتقده، وإلاّ كان في الأمر خداع وتغرير بالقارئ المسلم» متناسياً ـ قاصداً أو جاهلاً ـ أن هذا القول لم يقل به إلاّ غلاة الشيعة الذين حرّقهم سيدنا وسيّدهم (الإمام علي عليه السلام) وتبرّأ منهم كما تبرأ الشيعة ويتبرأون، وعلى رؤوس الأشهاد، ليلاً ونهاراً، سرّاً وجهاراً، وكما أكّده شيخ الإسلام بن تيمية نفسه حين قال:

---

(١) أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية ـ عرض ونقد ـ الدكتور ناصر بن عبدالله بن علي القفاري ـ المجلد الأول ـ دار الرضا للنشر والتوزيع الطبعة الثالثة سنة ١٩٩٨م ص ١٧ ، معتمداً طبعاً على تأويل الغلاة لهذه الجملة بعد أن زرقها هؤلاء الغلاة في المذهب الشيعي ظلماً وعدواناً ، ليتحمّلوا وزرها ووزر من صدّر قولها ووزر أتعاب الذين جهدوا على التبرؤ منها بتأويلات بائسة ومتهافتة.

«فقد أمر الإمام علي بإحراق أولئك»[١]، ومحملاً إيّاهم (أي الشيعة) ما جاء في بعض كتبهم مما يخالف الأصول والمنقول والمعقول، لا سيّما في ما تحمّلوه من جريرة أو جرائر كتاب «**فصل الخطاب في تحريف كتاب ربّ الأرباب**» السيء الصيت الذي سنأتي عليه في هذا البحث إضافةً إلى بعض الهرطقات الأخرى كسبّ الصحابة وتكفيرهم، ومصائب التقية والبداء ومسائل الإمامة والولاية، والرجعة والتوسل وزيارة القبور وغيرها.

يقول الغلاة مثلاً: «ولاية عليّ مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولاً إلاّ بنبوّة محمّدﷺ ووصيه عليّعليه السلام»[٢] وأكثر من ذلك قولهم (أي قول الشيعة): «إن الله عزّ اسمه عرض ولايتنا على السماوات والأرض والجبال والأمصار.... وعلى جميع الأشياء.. فما قبل صلُح وما لم يقبل فسد»[٣] حتى صارت القهوة مرّة لأنها لم تؤمن بالولاية، وهكذا صُنّفت الفواكه والخضراوات وحلاوتها ومرارتها حسب قربها من الولاية أو ابتعادها عنها!!

ولم يكتفِ الدكتور المؤلف بهذه الاستشهادات الغريبة، بل راح يؤكّد أن الشيعة يكفّرون جميع المسلمين ويلعنونهم فيقول في رسالة الدكتوراه هذه ما نصه: «وإذا كفّرتْ الإثنا عشرية الصحابة والقرابة والخلفاء والقضاة والأمة والفرق الإسلامية بما فيها فرق من الشيعة فمن تثني عليه»؟ يجيب الدكتور القفاري نفسه على هذا السؤال فيقول بالحرف الواحد:

«لقد رأيتُها تثني على أقزام التأريخ وحثالة البشر، بل تمدح وتدافع عن الكفرة الملحدين والزنادقة والمنافقين.» ويضيف: «فهي تدافع عن المرتدين كأصحاب مسيلمة الكذّاب، وعن

---

(١) المصدر نفسه ج ١ ص ٩٧ ـ عن منهاج السنة لابن تيمية : ١ / ٢١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٧١ ـ عن الكليني ـ أصول الكافي ١ / ٤٣٧ .

(٣) المصدر نفسه ص ٧٣ ـ عن هادي الطهراني / ودايع النبوّة ص ١٥٥ .

الزنادقة والمفترين كجابر الجعفي وزرارة بن أعين، وعن المجوس والحاقدين مثل أبي لؤلؤة المجوسي قاتل عمر بن الخطاب حتى إنها تسميه شجاع الدين. كما تتلقى دينها عن الكفرة الذين يعتقدون في كتاب الله النقض والتحريف وفي صحابة رسول الله الكفر والردّة..»[١].

وانداح الأستاذ الدكتور أكثر من ذلك ليقول في كتابه المشهور نفسه:

جاء في أخبارهم أنّ علياً قال: «أنا ربّ الأرض الذي يسكن الأرض به»[٢] ناقلاً ذلك، أي هذا النص عن بعض كتب الشيعة غير المعتبرة مثل (**مرآة الأنوار**) وغير المنقّحة مثل (**بحار الأنوار**) منتقياً منهما وأمثالهما الكثير مما لا يقرّه ولا يعترف به شيعي واحد واع، لا من الأولين ولا من الآخرين إلاّ أولئك الغلاة الذين قال ابن تيمية فيهم ما نصّه: «فقد أمر الإمام علي بإحراق أولئك الذين ادّعوا فيه الألوهية»[٣] كما مرّ سابقاً.

ردّ الشيعة على غلاتهم

ورغم اعتراف الكاتب (أي الأخ الدكتور) بأن الشيعة ردّوا على كتاب (فصل الخطاب) وأنكروه وشدّدوا النكير على صاحبه، إلاّ انه مع الأسف يُفسّر كل ذلك تقيةً من الشيعة «ووقاية لدينهم من الفضيحة وتزلزل كيانهم وعدم انتشار عقيدتهم»[٤]، علماً بأنه يعترف بأن (شيخهم) أي شيخ الشيعة (وآيتهم) محمد حسين

---

(١) المصدر السابق المجلد الثاني ص ٩١٤ ـ ٩١٥ مما اقتطفه وانتقاه من بعض مرويات الشيعة الضعيفة وغير المعتبرة.

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٦١٨ .

(٣) الكاتب نفسه والمصدر نفسه عن كتاب ابن تيمية المعروف (منهاج السنّة) ١ / ٢١٩.

(٤) المصدر نفسه المجلد الثالث ص ١٢١٤ .

المرعشي مثلاً كان كتب كتاباً سمّاه: «رسالة في حفظ الكتاب الشريف من شبهة القول بالتحريف» ويضيف: «وهو ردّ على كتاب فصل الخطاب»[١] بل يعترف (أي الدكتور القفاري) أيضاً بأن الشيعة ردّوا على هذا الكتاب السيء الصيت بقول أحدهم؛ أو قوله:

«لما ظهر كتاب (**فصل الخطاب**) قام بالردّ عليه شيخهم محمود بن أبي القاسم الشهير بالمعرب الطهراني بكتاب سمّاه: «**كشف الارتياب في عدم تحريف الكتاب**» ويُضيف: «وقد نقل من صاحب الذريعة أول ردّ لصاحب كشف الارتياب وهو يُفيد إنكار التحريف لا الدعوة إلى التستّر عليها..»[٢].

ولكنه (أي الأخ الدكتور) يحاول أن يُفسّر هذه الردود تحت عنوان (تقية الشيعة) مرة أخرى وأخرى إمعاناً في سوء الظن الذي يُفترض بمن ينزع نحو التقريب بين المسلمين ويحرص على وحدتهم ألاّ يتهمهم بأن لهم (دينهم) أو (عقيدتهم) حسب تعبيراته السابقة، وأن يلتمس العذر لهم، أو على الأقل ينصفهم في ما كتبه كتّابهم واتّفقوا فيه معه في ردّه على (المنحرفين) والغلاة وحرص الكثيرين منهم على حفظ وصيانة كتاب ربّ العالمين.

وحتى لو لم يكتفِ الدكتور المؤلف بردّ القدامى على كتاب (فصل الخطاب) مثلاً إلاّ أن هناك العديد من المعاصرين كانوا ردّوه أيضاً، وقد ذكر منهم الدكتور نفسه (شيخهم البلاغي) في آلاء الرحمن ونقل نصه الذي يقول فيه: «هذا وانّ المحدّث المعاصر (أي الطبرسي صاحب الكتاب) جهدَ في كتاب فصل الخطاب في جمع الروايات التي استدلّ بها على النقيصة» واصفاً (أي الشيخ البلاغي) رجال هذه الروايات بأن كلاً منهم: «إما

---

(١) المصدر السابق ص ١٢١٥.

(٢) المصدر نفسه ص ١٢١٥ .

ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفوّ الرواية، وإما انه مضطرب الحديث والمذهب يروي عن الضعفاء، وإما بأنه كذّاب متّهم لا أستحل أن أروي من تفسيره حديثاً واحداً. وإما بأنه كان غالياً كذاباً، وإما إنه ضعيف لا يُلتفت إليه ولا يعدّل عليه ومن الكذّابين، وإما بأنه فاسد الرواية يُرمى بالغلو..»[١].

وهكذا ما كتبه مرجع شيعي آخر في زمنه اسمه ميرزا مهدي الشيرازي ـ حسب اعتراف الأخ الدكتور ـ وكيف ان الميرزا قال: «وأما ما ورد في الأخبار التي ظاهرها وقوع التحريف في بعض الرأي فلا يثبت في ذلك حيث أنها شاذة ضعيفة الأسانيد..»[٢].

ولا نريد هنا أن نأتي على إيرادات وتوقفات وإشكالات الأخ الدكتور القفاري في كل ما جاء في كتابه الشهير ذي المجلّدات الثلاثة كنموذج على قسوة بعض الأخوة من أهل السنّة على أخوتهم من أهل الشيعة لأن ذلك يتطلب بحثاً علمياً معمقاً ومتابعة دقيقة بل ملاحظة لكل أو معظم ما كتبه الدكتور في كتابه العتيد هذا، أي يقتضي متابعة منهجه وملاحقته في ثلاث مجلدات مقابلة بشهادة دكتوراه، كما لاحقَ هوحفظه الله حتى الأشعار التي أطلقها المتحمسون والعشاق والهائمون الغلاة، وحسبها على الشيعة ـ رغم تحفظنا على شعرهم هذا طبعاً ـ

ومنه ما نقله مثلاً عن الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، الذي جاء في مدح الأئمة:

---

(١) المصدر نفسه ص ١٢٥٣ ، عن: البلاغي / آلاء الرحمن ص ٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٢٥٣ ، عن السياري الذي يعتبره الشيعة ضعيفاً ويسمونه «انه ضعيف الحديث ، مجفو الرواية ، كثير المراسيل» حسب اعتراف الدكتور الكاتب عن مصادر شيعية معتبرة ، وكان ذكرها في نفس الصفحة والهامش .

يا كـعبة الله إن حجتْ لها الـ أمـــلاك فـــعرشه ميقاتها
أنتم مشيئته التي خلقت بها الـ أشياء بل ذرئت بها ذراتها
أنا في الورى قالٍ لكم إن لم أقـلْ ما لم تقله في المسيح غلاتها[1]

ولكننا نريد التوقّف قليلاً، أو العتب قليلاً على عدم تصديق ما قاله أو يقوله (المعتدلون) من الشيعة ـ كما سمّاهم ـ وانجراره إلى كل شاردة وواردة قالها بعض المخطئين، إن لم نقل المفترين، الذين بالغوا في حقدهم وكراهيتهم للشيعة والتشيّع للحدّ الذي أخرجهم عن الإنصاف والشعور بالمسؤولية، وخاصة حين راح بعضهم يؤكّد أن «الخميني أدخل اسمه في أذان الصلاة، وقدّم اسمه على اسم النبي الكريم» ويضيف مفترياً كاذباً حاقداً:

«فأذان الصلوات في إيران بعد استلام الخميني للحكم، وفي كل جوامعها (لاحظ كل جوامعها) كما يلي: **الله أكبر الله أكبر خميني رهبر ثم أشهد أن محمداً رسول الله**»[2]. وهذا مع المعاصرين الذين شهدنا ثورتهم ومجتمعهم واستمعنا إلى أذان مساجدهم ومؤذنيهم، من كل الإذاعات والأجهزة المسموعة والمرئية وفضائيات الدنيا وما شاهدناه عن قرب عن زوار إيران وحجيجها وصلوات أهلها رجالاً ونساءً وأطفالاً لعشر سنين أو عشرين ولم نسمع هذا (الأذان) لا في جامعٍ ولا مسجد ولا في أي إقامة أو صلاة. فكيف سنقرأ أو ندون ما كتب و(قيل) قبل قرون؟!! ومن قبل الأصدقاء والأعداء والقريب والبعيد؟!

---

(١) المصدر نفسه ص ١٢٩٢ عن ديوان شعراء الحسين / جمع محمد باقر النجفي ص ١٢ (ط: طهران ١٣٧٤هـ).

(٢) المصدر نفسه ص ١٣٩٢، من كتاب (الثورة البائسة) للدكتور موسى الموسوي ص ١٦٢ـ١٦٣ الذي هو حفيد المرجع الشيعي أبي الحسن الأصبهاني ـ كما وصفه الكاتب ـ وأضاف: «ويُقال أن الخميني (لاحظ يُقال) أدخل اسمه في أذان الصلاة وقدّمه على الشهادتين» نفس الصفحة المذكورة.

هذا هو العتب الأول على أخينا الدكتور.. الذي دوّن ذلك في كتابه واعتبره مسلّمة لم يعلِّق عليها أو لم يكلّف نفسه استقصاء صحتها ومعرفة صدقها، ولو بالاستماع إلى أذان شيعي واحد في إذاعة أو فضائية، أو تجمّع في زيارة أو حجّ، أو محفل أو مسجد.

أما العتب الثاني فنوجزه في انجراره مع كل مثلبة أو إساءة أو تفسير غير علمي لهذه المقولة أو تلك من هذا الكاتب أو ذاك ما دامت تطعن الشيعة وتعرّض بهم وتنتقص منهم. وإلاّ لماذا لا يصدّق أخونا الدكتور ما جاء في كتاب **أحمد مغنية** مثلاً «**تقدير الإمامية للصحابة**» الذي أدرك عدم تمييز بعض جهلة الشيعة بل الكثيرين منهم بين (عمر بن سعد) و(عمر بن الخطاب) مثلاً واستغلال الغلاة لذلك الجهل ودفعهم لسبّ (عمر الأول) ولعنه لأنه شارك في قتل وقتال سبط النبي المصطفى الإمام الحسين عليه السلام، واتهمه (أي اتهم الشيخ أحمد مغنية) بأنه (**أحد روافض العراق**) **الذي لجأ إلى مصر وسمّى نفسه «إمام الشيعة في جمهورية مصر العربية»**، ولم يُحسن الظن حتى بقوله الذي نقله نصاً قائلاً:

«وقال: (أي أحمد مغنية) بأن الشيعة لو كفَّرتْهما (أي أبي بكر وعمر) لكفّرت عليّاً، لأنه بايعهما، ولكفّرت سلمان وعماراً لأنهما بايعوهما، بل إن سلمان تولّى على المدائن لعمر، فكيف يُتصوّر منه أن يلي لعمر لو كان يرى كفره»[1].

ولم يفُت الأخ الدكتور أيضاً من أن يُعرّض بقول السيد محمد باقر الصدر (أحد شيوخهم) الذي قال: «**ان الصحابة بوصفهم الطليعة المؤمنة والمستنيرة كانوا أفضل وأصلح بذرة لنشوء أمة رسالية، حتى أن تاريخ الإنسان لم يشهد جيلاً عقائدياً أروع وأنبل وأطهر من**

---

(١) المصدر نفسه ص ١٣٢٥ عن كتاب (تقدير الإمامية للصحابة) ص ٣٦.

الجيل الذي أنشأه الرسول القائد»[١] مؤكّداً (أي السيد الصدر) إن التشيّع ظاهرة طبيعية، وانّ أخانا الدكتور لم يحاول قراءة بحث السيد الشهيد الصدر حول التشيع ونشأته والذي لا نظنه يختلف كثيراً عن (تشيّع) الدكتور القفاري إلاّ في الاستنتاجات والاستدلالات.

ورغم أن أخانا الدكتور لم تعجبه رؤية السيد الصدر التي قال فيها، بالإضافة إلى الجملة السابقة ما يلي: «**وبالرغم من ذلك نجد من الضروري التسليم بوجود اتجاه واسع منذ كان النبي حيّاً يميل إلى تقديم الاجتهاد في تقدير المصلحة واستنتاجها من الظروف على التعبّد بحرفية النص الديني، وقد تحمّل الرسول**ﷺ **المرارة في كثير من الحالات بسبب هذا الاتجاه..**» معتقداً (أي كاتبنا) أن هذا الرأي يتناقض مع الأول الذي أشادَ بجيل الطليعة المؤمنة من الصحابة، وكأن الصحابة جميعهم لم يرتكبوا خطأً، أي خطأ، وكأنهم جميعهم وبدون استثناء معصومون عن أي خطأ أيضاً، حتى لو أتت به كتب التأريخ لدى الطرفين واعترف به كل المؤرخين والمحدثين والصحابة أنفسهم[٢]. وهذا ما سنأتي عليه في قراءتنا

---

(١) راجع كراس (بحث حول الولاية) للسيد الصدر، أو كتاب (نشأة الشيعة والتشيع) للسيد نفسه.

(٢) ومن هذه الأخطاء المعترَف بها تأريخياً خروج طلحة والزبير وعائشة على الإمام عليعليه السلام مثلاً، وعدم انصياع بعض الصحابة للالتحاق بجيش أسامة وتمرد معاوية على الحاكم الشرعي الخليفة الراشد الرابع، وقولة عائشة المعروفة بحق عثمان، وتقريب عثمان لأقاربه وعشيرته وتفضيله لهم على باقي الصحابة، ونفي أبو ذرّ إلى الربذة من قبل عثمان، أو قل إذا شئت: تمرّد أبو ذر على عثمان، وعشرات مثل هذه الممارسات الخاطئة التي مارسها بعض الصحابة واستحقوا بها التخطئة التي أوصلها بعض المنفعلين إلى اللعن والسبّ والشتم.

الأكثر تأنّياً وتفصيلاً للكتاب النموذج الثاني (أي الآخر) لاحقاً ونعني به (كتاب خادم السنة الأستاذ مجدي محمّد علي).

الإمام زين العابدين والصحابة

وفي نفس السياق ورغم أن الدكتور يعرض قراءة الشيخ محمد جواد مغنية للصحابة فينقل عنه قوله: «ان الشيعة لا ينالون من الصحابة» ، ويستدل بقول الإمام زين العابدين علي بن الحسين في الصحيفة السجادية من دعاء له في الصلاة على أتباع الرسول وهو: « **اللهمّ وأصحاب محمّد خاصّة الذين أحسنوا الصحبة والذين أبلَوا البلاء الحسن في نصره... وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوته..** ».

ورغم ان الشيخ مغنية يضيف: «وان هذه المناجاة جاءت في الصحيفة السجادية التي تعظّمها الشيعة وتقدّس كلّ حرف منها، وهي ردّ مفحم لمن قال: ان الشيعة ينالون من مقام الصحابة»[1]، إلاّ إن أخانا الدكتور يروح متسائلاً بعد تثبيت كلّ ذلك: «هل حقيقةً ما يقول هؤلاء الشيعة؟ أم تقيةً ومصانعة؟!» ولكنه يضيف مشكوراً: «تلك كلمات طيّبة تنزل على قلوبنا برداً وسلاماً، ومرحباً بهذه الروح الكريمة الجامعة الموحّدة بين المسلمين» ويستأنف حريصاً إن شاء الله: «واننا لنفتح صدورنا لكلّ

---

(١) نفس المصدر (أصول الشيعة) ص ١٣٢٦ نقلاً عن تفسير الكاشف للشيخ محمّد جواد مغنية ١٠ / ٥١٥ عن الصحيفة السجادية ص ٤٣ ـ ٤٤ ، وهو ما اعترف به الأخ الدكتور في نفس كتابه هذا المجلد الأول ص ١٣ حيث نقل عن شرح صحيح مسلم ١٥ / ١٧٤ ما نصّه: «إن الشيعة الإمامية لا تكفّر الصحابة وإنما ترى أنهم أخطأوا في تقديم أبي بكر..».

كلمة توفّق ولا تفرّق، ونستبشر بكلّ محاولة صادقة لرفع تلك الأدران والصفحات السوداء التي تمسّ صحابة رسول الله ﷺ[١].

ولكنه يعود مباشرة ليقول: «ولكن، ألا يعلم هؤلاء أن المكتبة الشيعية المعاصرة قد أخرجت كتباً مليئة بالسبّ والطعن والتكفير لخيار صحابة رسول الله ﷺ؟»ثم يروح منتقياً جملة من هذا الكاتب الجاهل وأخرى من ذاك المؤلف المغالي وثالثة من طالب حوزة مسطّح مستغفل لا يعي ما يقول، ورابعة من بسيط يجيد الرواية ولا يعرف الدراية، وهكذا حتى تضيع الكلمة الموفّقة في صخب المفرقّة، ويختفي التحليل المسؤول، في ضجيج «صنمي قريش وجبتيهما وطاغوتيهما وإفكيهما وابنتيهما» ومما لا يقوله محقّق في أصول أو مدقّق في منقول أو عارف بمعقول، حتى لو قال به المعاصرون غضباً وسخطاً وانفعالاً، وهو ما يستنكره كل شيعي واع أو محقّق منصف أو عالم مسؤول.

ولا يتوقف الدكتور عند هذا الحدّ حتى يروح منفعلاً هو الآخر مؤكّداً من جديد «إن الشيعة لم تترك السبّ واللعن، ولا يزال طائفة من شيوخهم يهذون بهذا الضلال، وعوامّهم على أثرهم يهرعون يشتمون ويكفّرون..»[٢].

ولعلّ له الحقّ في ذلك، ولكنه ليس له الحقّ أن يعيد الكرّة مستشهداً بموسى جار الله وإحسان ظهير وما يروياه عن جهلة الشيعة وعوامّهم وسوقتهم في هذا المحفل أو ذاك، أو هذا الكتاب أو ذاك. وانما نتمنى عليه، كما تمنى على أخوته، أن يتوفّر على

---

(١) المصدر السابق نفسه ص ١٣٢٧ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٣٢٩ ، متناسياً أو غير عالم بما جاء في رسائل الشريف المرتضى مثلاً، وكيف كان هذا الشريف المرتضى «يعتبر من يطعن على الصحابة مقدوحاً في وثاقته أو رواياته كما جاء في رسائله بخصوص حازم بن أبي حازم. [راجع رسائل الشريف المرتضى ، مسألة نفي الرؤية طبعة سنة ١٤٠٥ قم ص ٢٨٣].

إعداد الكلمة الطيّبة التي توفِّق ولا تفرِّق، وأن يعذر المنفعلين الصادقين على براءتهم وبساطتهم في سبّهم ولعنهم، كما يُفترَض أن يعذره الآخرون على سبّه لهم ولعناته عليهم فضلاً عن اتهامه لهم، بالضلال حيناً وبالهذيان حيناً آخر، وبالحقد والشرك والكذب والمروق من الإسلام تارةً أخرى.

القفاري والمنهج الانتقائي

على نفس المنهج وفي انتقاء تفسيره لمصطلحات العصمة والتقية والبداء وغيرها، ففيما تراه مرتاحاً (لكلمة) ابن بابويه الصدوق (الطيّبة) ـ حسب تعبيره ـ التي قال فيها (أي الصدوق): «**إن الغلاة والمفوّضة لعنهم الله ينكرون سهو النبي**ﷺ»[1] معتبراً (أي الصدوق) أن من ينكر سهو الأئمة يُعتبر غارقاً في الغلو والتطرّف... تراه يعود ليستشهد بمن سماه (الآية العظمى) ـ ساخراً طبعاً ـ (عبد الله الممقاني) المعاصر الذي يؤكد أن نفي السهو عن الأئمة أصبح من ضرورات المذهب، وأمثال الممقاني هذا البحراني أو الرشتي ممن لا يصحّ الأخذ عنهم أو منهم ما دام ابن بابويه (الصدوق) زعيمهم يقول خلاف ذلك، فلِمَ هذا التحميل إذن؟! أو هذا الإصرار على الكلمة التي تفرّق ولا توفِّق؟! أي لِمَ الإصرار على رؤية الممقاني الشاذة الحديثة وتجاهل رؤية الصدوق الأصل الفصل؟! مثلاً؟!

وهكذا مع (الرجعة) التي أكّد الماضون والمعاصرون على «إنها ليست من الأصول التي يجب الاعتقاد بها والنظر فيها..»[2]. فيما تصوّر آخر قائلاً: «.. وظنّي (لاحظ وظنّي) أن من شك في

---

(١) المصدر نفسه ص ١٣٤٣ ـ عن / ابن بابويه ـ من لا يحضره الفقيه ١ / ٢٣٤ .
(٢) المصدر نفسه ص ١٣٤٨ عن عقائد الإمامية ـ الشيخ المظفر ص ١١٣ .

أمثالها فهو شاك في أئمة الدين..»[١] عائداً (أي الدكتور المحترم) إلى (زعيم) الغلاة وسيدهم كاظم الرشتي ـ كما يعتبره الشيعة أنفسهم ويزدرونه ـ الذي يزعم أو يعتقد مخرفاً، أن نبش قبر صاحبَيْ النبي أبو بكر وعمر وإخراجهما (أي إرجاعهما) إلى الدنيا مسألة لابدّ منها لمعاقبتهما رغم مخالفة ذلك للأصول والعقول وصحيح المنقول!!

نقول: لماذا هذا الإصرار من قبل الأخ الدكتور على الاستشهاد بأمثال الغلاة والمنحرفين، وخلط آرائهم مع آراء العقلاء والمؤسسين؟! هذا أولاً، وثانياً، ورغم إننا لا نريد التوقّف مع الأخ الدكتور حول ما قاله عن آية الله الخميني، وكيف حمّله الشرك والوثنية ظلماً لأنه (أي الخميني) (يطلب الحاجة من الموتى) أي من الأئمة والأنبياء مثلاً ويتوسل بهم لقربهم من الله تعالى ومكانتهم عنده سبحانه، ورغم إقرار الدكتور المؤلف بأن الخميني يعتقد «أن دعاء الأحجار والأصنام والأضرحة من دون الله لا يكون شركاً، إلاّ إذا اعتقد الداعي أنها هي الإله والربّ» واستنتج أن «هذا باطلٌ من القول وزور لأن هذا هو الشرك الأكبر بعينه..»[٢] ولم يُفرّق بين الوسيلة والمتوسّل به والمتوسّل له ناسياً أو متناسياً قوله تعالى: (وكَانَ عِنْدَ الله وَجيهاً)[٣].

وهكذا في فهَم الدكتور أو قراءته السريعة لما سمّاه ـ ظلماً أيضاً ـ (حقيقة الشرك عند الخميني) و(الغلوّ في التصوّف أو (القول بالحلول والاتحاد) والحلول الخاص والاتحاد الكلي، وما قاله الخميني عن ابن عربي من عبارات يفهمها أهل التصوّف ولا

---

(١) المصدر نفسه ص ١٣٤٨ عن عقائد الاثني عشرية ـ إبراهيم الزنجاني ص ٢٣٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٣٨١ علماً بأن الدكتور لم ينقل النص كاملاً أي لم يقتبسه نصاً ولم يُشر إلى مصدره وإنما أخذ مفاده أو مضمونه ـ حسب الظاهر ـ .

(٣) الأحزاب:٦٧.

علاقة لها بشرك أو وثنية أو (حلول أو اتحاد) من قريب أو بعيد، الاّ ما يحمله القارئ لهذه النصوص أو فهمه لها، وقد يكون معذوراً ـ على كل حال ـ في إدراكه لهذا البعد من هذا الفهم أو ذاك. وبالأحرى ما حمله له بعض أتباعه البسطاء أو المغالين في حبهم للإمام وعشقهم له، وقول أحدهم «أن الخميني أعظم من النبي موسى وهارون» وكيف أن صاحبنا أو صاحباً آخر استنتج ان هذا القول نال رضى الخميني «فعيّن قائله نائباً عن طهران، ورئيساً لمؤسسة المستضعفين في أعظم مؤسسة مالية في البلاد..»[١]

وأمثال ذلك من هذه السفاسف والتحميلات والتمحّلات. نقول، رغم أننا لا نريد التوقف كثيراً مع هذه المسائل، إلاّ اننا نودّ الاشارة إليها عبوراً للتأكيد على أن بعض الأخوة المؤلفين من أهل السنّة، لا يريدون التماس العذر لأخوتهم في ما يكتبون، بقدر ما يريدون الإيقاع بهم والتشويش عليهم. نذكر منها مثلاً ما ذكره الدكتور أيضاً حول الضجّة التي افتعلها المناوئون عن قولة اشتهرت للإمام الخميني تقول: «أن الأنبياء جميعهم جاءوا من أجل إرساء قواعد العدالة في العالم ولكنهم لم ينجحوا، حتى النبي محمّدﷺ خاتم الأنبياء الذي جاء لإصلاح البشرية»[٢] وكيف اضطر الإمامرحمه الله إلى توضيح عبارة (لم ينجحوا) وكيف تمّت ترجمتها ترجمة غير أمينة أو غير دقيقة، وكيف أنهم (أي الأنبياء ـ سلام الله عليهم أجمعين) لم يُوفّقوا في نشر العدالة المطلقة في كل العالم فعلاً، أو (لم يتسنّ لهم ذلك، وهذه هي الترجمة الأدقّ

---

(١) المصدر نفسه ص ١٣٩١ نقلاً عن موسى الموسوي ـ الثورة البائسة ص ١٤٧.

(٢) من خطاب الإمام في ١٥ شعبان ١٤٠٠هـ قاصداً أو قائلاً بأن الإمام المنتظر الذي تعتقد به كلّ الأديان والمذاهب أيضاً بمن فيها غير الإسلامية (كل حسب فهمه) لهذا الإمام بأنه وهو المنقذ أو المخلّص ، وانه وحده القادر على تحقيق هذا الحلم الموعود للبشرية ، أي حلم العدالة المطلقة.

لمن كان قصده نزيهاً)، وهذا ما لا يختلف عليه إثنان في العالم ومن كافة المذاهب والأديان، وهو ما قصده الخميني رحمه الله ولم يقصد التهوين من الأنبياء أو الانتقاص منهم كما أُشيع عنه حينها وبَوّقت له وسائل الإعلام المعادية آنذاك.

ويأتي الدكتور اليوم وفي بداية الألفية الثالثة وبعد رحيل الإمام بعشر سنوات أو أكثر ليحاول الاشارة أو الايحاء مرّة أخرى بأن الإمام الخميني حاول بتلك العبارة التهوين من شأن الأنبياء والتنديد بهم، والانتقاص منهم ـ والعياذ بالله ـ وجاء الافتئات الأكبر على الإمام الخميني وثورته ـ كما ذكرنا ـ حينما قال أو كتب الأخ الدكتور دون تثبّت ما نصّه: «**فأذان الصلاة في إيران بعد استلام الخميني للحكم، وفي كل جوامعها كما يلي: الله أكبر، الله أكبر، خميني رهبر، ثم يُؤتى بالأذان**» (لاحظ كلّ جوامعها)، ولاحظ ما يمكن أن يصنعه التسرّع والانفعال في شهادات الدكتوراه العلمية للعديد من الباحثين العلميين المحترمين. حتّى ليقولوا في مثل الإمام الخميني انه: «لم يعد لديهم (أي الخميني وشيعته) حدود يتوقّفون عندها في السير بمذهبهم قُدماً نحو الغلوّ والزندقة»[1].

نقول هذا الكلام طبعاً، مع تحفّظنا على بعض أقوال الإمام الخميني التي نحملها على أنها من أخطاء العظماء أو هفواتهم وباعتبارهم بشراً وغير معصومين وربما يُخطئون أو يغفلون هنا أو هناك.[2]

---

(١) المصدر نفسه ج ٣ ص ١٣٩٣ .

(٢) مثال ذلك قول الإمام رحمه الله: «إن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً ربما لا يبلغه ملك مقرّب ولا نبي مرسل» (الحكومة الإسلامية ص ٥٢) ، ولعلّه صحيح مع بعض الأنبياء الذين ورد ذكرهم في القرآن الكريم ، مع ما فيه من مبالغة أو انفعال .

هل يستحق الإمام الخميني مثل هذا التعريض؟

ولم يفُت أخانا الدكتور تشكيكه بالفتوى التي أصدرها الإمام الخميني بصحة الصلاة خلف السنّة أو أئمتهم، (باعتبارها تقية)، رغم ما أكّده الدكتور ان «جملةً من أهل السنّة، أشادوا بهذه الخطوة وحسبوها منقبة من مناقب الإمام ومساعيه في جمع المسلمين»[١] والعمل على توحيد كلمتهم ومن ثم صفّهم. ولكنه (أي الأخ الدكتور) اعتبر هؤلاء السنّة «من الذين يأخذون الأمور بظواهرها ولا معرفة لهم بخفايا المذهب الشيعي» مشكّكاً بذلك بأخوته أيضاً. وبدل أن يثني أخونا الدكتور على الإمام في حرصه هذا على جمع كلمة المسلمين في توصيته للشيعة بالصلاة خلف أخوتهم السنّة ـ كما فعل الإمام الصادق عليه السلام ووصّى شيعته،[٢] وبدل أن يثني على حرص الإمام على إقامة الحكومة الإسلامية وعدم انجراره مع بعض مخرّفي الشيعة الذين لا يؤمنون بإقامة دولة إسلامية حتى ظهور الإمام المهدي، تراه يُفسّر مبررات الإمام بإقامة حدود الله وأحكام رسوله وعدم تعطيلها ربما لألوف السنين (أي ليوم ظهور الإمام) بالقول:

«فخميني يرى لهذه المبررات التي ذكرها ضرورة خروج الفقيه الشيعي وأتباعه للاستيلاء على الحكم في بلاد الإسلام نيابة عن المهدي»[٣] (لاحظ الاستيلاء على الحكم)!! ويضيف متحاملاً وبلا فاصلة: «وهو بهذا يخرج عن مقرّرات دينهم (لاحظ دينهم)

---

(١) المصدر السابق ص ١٤٠٢ .

(٢) إذ قال عليه السلام: «الصلاة خلفهم كالصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وآله في الصفّ الأول» راجع وسائل الشيعة ـ الحرّ العاملي ج ٨ ص ٣٠١ في باب صلاة الجماعة وفيها العشرات من الروايات المسندة عن أبي عبد الله تؤدّي هذا المعنى وأكثر منه في باب الأجر والثواب.

(٣) المصدر نفسه ص ١٤٠٨ .

ويخالف وصايا أئمته الكثيرة في ضرورة انتظار الغائب وعدم التعجيل بالخروج»[١] ليواصل متحاملاً أيضاً: «إن الخميني وشيعته لا همّ لهم ولا عمل إلاّ القتل والانتقام» إشارة إلى دعوة الإمام الخميني الشعوب الإسلامية لإقامة حكم الإسلام في أوطانهم، وإعادة دين الله إلى واقع الحياة بعد أن ابتعد عنه الحكام وأبعدوا عنه شعوبهم.

ولا ندري من أين جاء الأخ الدكتور بحكاية «الجفر الأحمر) وبالذبح» وكيف أن الإمام «كان يخصّ العرب بمجازره)[٢].. اللهمّ إلاّ إذا قصد الحرب الظالمة التي شنّها صدام حسين على الإمام ودولته الفتية ودفعت إيران والعراق ضريبتها ملايين الشهداء والمعوقين من كلا الشعبين المسلمين الشقيقين الجارين وبدعم معروف لصدام من بعض العرب وأثرياء النفط وعلى امتداد ثمان سنوات متواليات عجاف مرّت على الإسلام والمسلمين، سنّة وشيعة عرباً وفرساً، تُركاً وكرداً، وبسبب هذه السطحية والانفعال في تفسير الأمور وتوجيه المنقول وتأويل المعقول!!

وهنا نترك الخميني والمعاصرين، ونترك ملاحقات الدكتور القفاري لكل شاردة وواردة في الموروث الشيعي المختلط المتراكم في كتابه المتين «**أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية**» وننتقل إلى كتاب آخر أو نموذج آخر آثرنا ملاحقته بايجاز أيضاً وإنْ كان أكثر تفصيلاً، لأنه اشتمل على جوهر ما اشتمل عليه كتاب الدكتور القفاري، وأثار نفس إثاراته وفي مناظرة (علمية)، كما سمّاها مؤلفه خادم السنّة مجدي محمّد علي محمّد (مناظرة علمية) في (انتصار الحق) والذي جاء متزامناً مع الكتاب الأول، مؤثرين عدم الإطالة والدخول في كافة التفاصيل، لأن ذلك قد

---

(١) المصدر نفسه ص ١٤٠٨.

(٢) المصدر نفسه ص ١٤١٣.

يُضخّم حجم كتابنا أولاً ـ وهذا ما لا نريده فعلاً ـ وثانياً: لم يكن هدفنا الغوص أو الانجرار إلى ما انجرّ إليه الدكتور القفاري وأخونا مجدي في تفاصيل وجزئيات ليست أكثر من تكرار لما قال به السابقون وبحثه المحلّلون والتابعون منذ قرون ولحد الآن.

إذن، اكتفينا أو سنكتفي بالمهم أو الكلمات المهمة التي أشار إليها الأستاذ مجدي، وإذا ما وصلنا خلالها إلى فهم مشترك أو رؤية مشتركة نكون قد قطعنا شوطاً مهماً في دائرة التقريب بين المذاهب الإسلامية، أملاً في تحقيق هدفنا في جمع كلمة المسلمين والابتعاد عن كل ما يدعو إلى التمزّق والتشرذم نائين عن التكامن والتناحر والتدابر، إن شاء الله....

فإلى كتاب **(انتصار الحق)** وإلى حوار (علمي) في **(مناظرة علمية)** مع نموذج من كُتب أو كتابات إخواننا أهل السنّة، وكيف يتم تدوير الحديث واستخلاص النتائج وتعميق الأفكار.

قراءة متأنية في كتاب (انتصار الحق)

لخادم السنّة مجدي محمّد علي محمّد

مفارقة صارخة في المقدّمة والإهداء

المفارقة الغريبة والمؤسفة الأولى والكبيرة التي وقعَ فيها صاحب كتاب (انتصار الحق) هو الأسلوب الذي صاغ فيه (انتصاره للحق) في عموم كتابه، والذي لم تخلُ صفحة من صفحاته الأربعمائة، إلاّ وفيها سبٌّ ولعنٌ وشتيمة مقذعة على الشيعة وأشياعهم وأتباعهم، ومن شايعهم وبايعهم ووالاهم، من الأولين والآخرين إلى قيام يوم الدين.

تأتي هذه المفارقة فيما هو يؤكّد مراراً وتكراراً أن أقذع ما مارسه الشيعة هو لعنهم للصحابة وسبّهم لهم وما جنته «أيديهم القذرة النجسة الآثمة المفسدة ـ حسب تعبيراته ـ ضد هؤلاء الصحابة الكرام البررة» منتزعاً هذا الحق (أي حقّه) طبعاً في سبّهم وشتمهم ممّا وصل إليه ممن سمّاهم علماء الفرقة الناجية «الذين درسوا أصول الضلال عند الفرق الثنتين والسبعين الضالّة المستحقة الوعيد بالنار.. الذين توصلوا جميعاً واتفقوا عامتهم على أن أضلّ تلك الفرق هي الشيعة حتى سمّوها ـ حسب قوله طبعاً ـ شيعة الباطل، أو شيعة الضلال، أو شيعة الأهواء الذين هم كالأنعام بل هم أضلّ سبيلاً»!![1]. ولم يكتفِ بذلك بل أضاف (مترفّعاً عن السبّ والشتم!):

---

(١) المقدمة ص ١٠ من كتاب (انتصار الحق).

«هؤلاء الشيعة الإمامية الإثني عشرية قوم لم يَدَعوا ضلالاً إلاّ وتلقّنوه، ولا جهلاً أو خرافة إلاّ وآمنوا بها وأيقنوا بحدوثها، ولا غَيّاً ولا خسّةً وخيانةً إلاّ وتدثّروا بها، ولا غلواً إلاّ وأخذوا به، فهم **شيعة الشياطين، وهم شيعة الإنس، وهم المنافقون حقّاً، يدّعون الإيمان، ويبطنون الكفر والزندقة، ويدلّسون على المؤمنين.. غلبت عليهم أهواؤهم إلى أقصى حدّ.. وهم أكذب الخلق، يرون الكذب ديناً وعبادة وقربة وفضيلة.. وهم لا يعيشون ولا يدينون إلاّ بعواطف خادعة كاذبة خاطئة يحرّكها إبليس الرجيم**... وليس فيهم من الحمية إلاّ حمية الجاهلية... لا يسمعون الحق وإن سمعوه لا يعتبروا.. فهم قوم مخادعون كذّابون منافقون لا يرون صراطاً مستقيماً إلاّ وعارضوه، ولا حقّاً واضحاً جلياً إلاّ وتعمّدوا مخالفته، **فهم الفرقة الهالكة، الضالّون المضلّون المدلّسون الأفّاكون، مستحلّو أموال الناس وأعراضهم ودمائهم، يركبون التيه والضلال والغيّ والفجور والكذب والنفاق و... و...**» كلّ ما جاء في قاموس الشتائم ومصطلحات السبّ والقذف، وكلّها في هذه المقدمة التي لم تتجاوز صفحاتها الستّ، وهكذا في عموم هذا الكتاب الكبير، الذي أضاف له وصفاً مهماً جاء عنوانه: «مناظرات علمية مع بعض الشيعة الإمامية»!! وانطلاقاً من أين؟ من «أصولنا الربّانية الهادية، وأصولهم الشيطانية الضالّة»!! حسب تعبيره وتنظيره ومقدمته وإهدائه.

انفعال وعواطف

ولا نريد في هذا الردّ أو التعقيب على هذا الكتاب الانجرار إلى ما انجرّ إليه كاتبه من انفعالية وغضب خرجت به في الكثير من الأحيان عن حدود التعقّل والحكمة وأصول الهداية الربّانية فجعلته يدين أناساً موحّدين يزعمون ـ على الأقلّ ـ انهم يؤمنون

بالله ورسله وملائكته واليوم الآخر فيتهمهم بأنهم «استحلّوا الزنا والخنا والقوادة.. حتى صاروا أشهر الزناة وأمهر البغاة وأردأ القوّادين»[١]. فيما نقرأ في كتاب الله العزيز نصاً جلياً صريحاً: ﴿وَلاَ تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلاَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾[٢]. وفيما نقرأ الحديث الشريف بنصّ صريح جليّ أيضاً يقول: « **ليس المؤمن بطعّان ولا لعّان ولا فاحش ولا بذي** » حتى مع من كانوا كفّاراً، فإنه جلّ وعلا يقول: ﴿وَلاَ تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[٣].

ولا نريد أن نستعجل الحكم على هؤلاء الشيعة فنتّهمهم كما اتهمهم الكاتب بأنهم (شيعة الباطل) و(شيعة الضلال) و(شيعة الغلوّ والانحراف) ولا يتردّد أن يضيف: انهم اليوم (شيعة الشيطان) وغداً سيكونوا (شيعة الدجّال)[٤].

كما لا نريد أن نجعل من ردّنا هذا عليه مناظرة أخرى في طول المناظرات التأريخية الطويلة بين السنّة والشيعة والتي امتدت أكثر من ألف عام حتى انتهت إلينا في مناظرته هذه عام ١٩٩٧م الموافق لعام ١٤١٨هـ وكانت سبقتها مناظرات ومراجعات، لعلّ أهمّها ما جاء في كتاب (المراجعات) للمرحوم السيد عبد الحسين شرف الدين الذي نظن أنه كان أكثر علمية وهدوءاً من مناظرات أخينا مجدي خادم السنّة، رغم تحفّظنا على بعض ما ورد في

---

(١) الكتاب نفسه (انتصار الحق) ص ٤٥ .

(٢) النساء : ٩٤ .

(٣) الأنعام : ١٠٨ .

(٤) الكتاب ص ٢٥ .

نصوصها (أي في نصوص كتاب المراجعات)[١]، وخاصة الصياغة أو أسلوب الحوار الذي جاء تجميعاً لأفكار وتصنيفاً لرؤى وليس ـ كما يُعتقد ـ نصاً لشخصين أو شخصيتين أو متحاورين كما أوحى أو أراد أن يوحي صاحب هذا الكتاب الشهير المعروف عند الشيعة والسنة معاً.[٢]

ومن هنا فإننا مع أخينا المؤلّف السيد مجدي في حرصه على تنقية الدين وتثبيت أركانه وأصوله، واثقين ان نيّته سليمة وقصده نزيه وانه أخ في الدين كما هو أخٌ في الخلق لأن « الناس ـ كما يقول الإمام علي (عليه السلام) ـ صنفان: « **إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق** »[٣] وإننا سوف لا ننتهي معه إن شاء الله كما انتهى (غفر الله له) مع الشيعة أو (الشباب) الذين حاوروه وناظروه، وكيف أنه وصل بهم إلى «الكفر البواح والشرك الصريح، والزندقة والانحلال والالحاد»[٤] وانهم «شيعة الدجّال وأهله المخلصون وأعوانه المشركون»[٥].

---

(١) لأن الكتاب لم يُنشر إلاّ بعد وفاة الشيخ سليم البشري بسنين طويلة وأن نصوصه ـ كما يبدو ـ لم تكن نصوص الشيخ المذكور، وربما مضامينها فقط، كما يشير أصحاب الفن والاختصاص.

(٢) والذي يُؤسَف له أنه طُبع ونُشر بعد وفاة محاوره بسنين عديدة، ولعلّ له عذر في ذلك ونحن نلومُ.

(٣) نهج البلاغة.

(٤) الكتاب ص ٤٢.

(٥) الكتاب ص ٤٢.

وهل المشكلة في الدفن فقط؟

كما إننا لن ندخل في مناقشة كل ما ورد في كتابه وندخل في جدل أو مساجلات قد تكون عقيمة فعلاً وخاصة في ما أورده حول تحريف القرآن الكريم مثلاً وتعليقه على كتاب «**فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب**» للشيخ الطبرسي المرفوض من قبل الشيعة، وكيف أن كاتبه دُفن في النجف الأشرف في وقت لا يجوز للشيعة ـ إذا كانوا مؤمنين ـ أن يدفنوا هذا (الشيخ الملحد) ـ كما سمّاه ـ في هذه البقعة المباركة من الأرض فندخل في نزاع أو مساجلة إقناعية وجدل حول استظهار ظاهرة الدفن هذه وتفسيرها ونترك القصة الحقيقية الواضحة، أنّ الشيعة لا يعتقدون بتحريف القرآن ولا يعتقدون بهذا الكتاب، وأنّ كتابهم وقرآنهم هو هذا الذي (بين الدفتين) بلا زيادة ولا نقصان.. كما ذكرنا وسنذكر وكما اتفق عليه عموم المسلمين، ولا شأن بسنتهم وشيعتهم بما قيل هنا وهناك أو ما جاء به هذا وذاك من (مقدسين) وشخصيات ومحدّثين، قدماء ومعاصرين، صغار أو كبار حول تحريفه، وبلا تورية أو تقية أو قسَم غليظ[1].

كما لا نريد أن ندخل في تفسير التقية التي علّق عليها الكاتب، وهل هي خبيثة أم شريفة، وهل الشيعة يؤمنون بها كما فهمهم الأخ المؤلف، أم إنهم يؤمنون بها كما نزلت في كتاب الله العزيز: ﴿**إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً**﴾[2] أم أنهم اتخذوها رخصة شرعية ـ تماماً مثل أهل السنة «الذين يرون التقية في حدود ضيقة جداً»

---

(١) ولا شأن لنا أيضاً بما أضيف أو أُدخل في هذا الكتاب المعتبَر عبر ذاك الكافي ، أو ذاك الصحيح من الصحاح حول موضوع التحريف هذا وما جرّه من همّ وألم على الإسلام والمسلمين.

(٢) آل عمران : ٢٨ .

كما قال[١].. وانهم لم يقولوا أصلاً بأن الله تعالى «يغفر الذنوب جميعاً إلاّ ترْك التقية» منتزعاً ذلك من تفسيره لمأثورهم « لا دين لمن لا تقية له » أو « التقية ديني ودين آبائي وأجدادي » أو « تسعة أعشار الدين التقية »، ليقول: مستنتجاً طبعاً: «وهكذا لبس الكذب والنفاق لباس التقية وأصبح الكذب والنفاق تسعة أعشار الدين، وأصبح ترك الكذب أشد جرماً من ترك الصلاة»!! لينتهي في هذا التفسير المتسرّع أو هذا الفهم المتعسف بأن «الشيعة بهذه العقيدة الفاسدة صاروا من أهل التبطن والإلحاد والكذب والنفاق والفجور»!![٢] دون التفريق بين النظرية والتطبيق، وتحميل (الرخصة الشرعية) هذه على تطبيقاتها ربما المتعسفة، على الشيعة والتشيّع، وبالتالي حفر خندق عميق من فهم متعجّل أو تطبيق غير منصف.

نقول، لا نريد الخوض في هذه المعمعة لأنها قد تستدرجنا إلى مواجهة مع من (ألجأ) الشيعة إلى التقية، واستحضار اللعنة التأريخية القائلة «**لعن الله من ألجأنا إليها**» أو استحضار تتمة نصّها في قول قائلها الإمام جعفر الصادق عليه السلام نفسه: « **وأيم الله لو دُعيتم لتنصرونا، قلتم لا نفعل، إنما نتّقي، ولكانت التقيّة أحبّ إليكم من آبائكم وأمهاتكم، ولو قد قام القائم ما احتاج إلى مساءلتكم عن ذلك، ولأقام في كثير منكم من أهل النفاق حدّ الله** »[٣]. وكيف أن الشيعة يؤمنون بتقية المجاهد الشجاع وليس تقية المتخاذل الجبان، وأنهم ـ كما هو تأريخهم ـ من أكثر الناس تضحية بسبب حروبهم المتواصلة ضد الجور والجائرين... وإنهم بالتأكيد لم يكونوا تابعين «لأسيادهم

---

(١) الكتاب : ٤٨ .

(٢) الكتاب ص ٤٨ .

(٣) وسائل الشيعة ١١ / ٤٨٣ .

من اليهود والصليبيين والملحدين»[١] حتى وإنْ استثمر المستثمرون (تقيتهم) لتصبح فعلاً كما يقول الكاتب: «مرتعاً خصباً ومأوىً أميناً لكل كفر وضلال، وزندقة وانحلال، وشرك وبدعة، وجهل وخرافة»[٢]. نعوذ بالله من ذلك ونستجير به سبحانه إنه نعم المولى ونعم النصير.

اختلاف في الفروع وليس في الأصول

وحين أقول إنني لا أريد الخوض في هذه المعمعة أو تلك، خشية الاستدراج أو الانجرار والدخول في سجال، فهذا لا يعني أننا لا نملك حجة مقنعة هنا أو دليلاً مُرضياً هناك، ولكننا لا نريد العودة إلى ما ناقشه أسلافنا وأشبعوه بحثاً، فنبدأ من حيث انتهوا، بدل أن نبدأ من الصفر وندخل المعمعة من جديد.

الذي أرغبه فعلاً هو مسايرة الأخ الكاتب في بعض عناوين كتابه وعدم الدخول في التفاصيل وترك الجزئيات الصغيرة التي قد لا تزيدنا عن بعضنا إلاّ بُعداً ونحن أحوج ما نكون إليه لشدّ أزر بعضنا بعضاً والوقوف مجتمعين ضد مَن يستهدفنا اليوم جميعاً دون تفريق أو تمييز بين هذا السنّي وذاك الشيعي أو هذا الحنفي وذاك المالكي وإنما الإسلام كلّه والمسلمون بأجمعهم بكلّ طوائفهم وفرقهم ومذاهبهم.

نعم، أتوقف مع الكاتب في عناوينه العريضة إذن، وأحاول التعليق باختصار شديد، على كل عنوان منها، لعلّ في المراجعة حكمٌ مستأنف، نقف وإياه على «أصول ربّانية هادية» نائين بعيداً

---

(١) الكتاب ص ٥٥ .

(٢) الكتاب ص ٥٦ .

عن «الأصول الشيطانية الضالّة» مؤكّدين أن هذه الأصول تؤخذ من رجالها الحقيقيين ومن منابعها الأصيلة وليس من كل مَنْ زعم أنه هو المنبع الأصيل وهو المرجع الرشيد.

أبدأ مع أخينا في الفصل الثاني من كتابه الذي جاء تحت عنوان «**أصول الضلال عند الشيعة الإمامية الإثني عشرية**» والذي تناول فيه عشرة أصول من أصول الضلال افتتحه مع الأسف بحكم مسبق قال فيه: «إن الضلال عند الإمامية الاثني عشرية لا حدّ له، فقد طال كافة جوانب الدين وكافة أصوله وفروعه، حتى صار الدين عندهم ديناً جديداً أقرب إلى اليهودية والنصرانية والمجوسية منه إلى الإسلام الحنيف..» وأضاف: «وليس هذا تجنّياً على مذهبهم الضالّ المنحرف، بل هو ما جاء في كتبهم، وما أقرّ به علماؤهم المعتمدون... ومما لا يكفيه حمل بعير من الكتب والمجلّدات... و... و... اننا ما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون...»[1].

ورغم أن الكاتب ـ حفظه الله ـ قال مشكوراً: «انني سأكتفي بالإشارة إلى أصول تلك الضلالات والأدلّة عليها من كتبهم هم والمعتمدة عندهم» فإننا بدورنا سنكتفي بالإشارة أيضاً إلى الردّ على تلك الضلالات والأدلّة عليها من كتبنا نحن والمعتمدة عندنا، وندعوه أن لا ينتقي انتقاءً لترجيح هذا الرأي أو رفض ذاك وبجاهزية متعسفة ندعو الله تعالى له ولكلّ المؤمنين أن لا يكونوا قد سقطوا فيها بأحكام مسبقة لا تخلو من مداخل خفية للشيطان الرجيم، وذلك للإيقاع بين أخوة الدين والمذهب والذين لا نظنهم، اختلفوا على أصل من أصول الدين المعروفة والمقبولة لدى الجميع وهي الإيمان بالله وحده لا شريك له، واليوم الآخر،

---

(١) الكتاب ص ٦٥.

وانّ نبوّة محمّد حق وان البعث حق وأن القرآن واحد والقبلة واحدة وما عداها استدلالات واجتهادات، واستظهارات أحكام، وأدلّة وأفهام جعلها الله تعالى باباً أو أبواباً للتكامل والابتلاء، أو الخصوبة والرشد، أو الأجر والثواب.. وهو سبحانه القائل في محكم كتابه المبين: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[١]. وهو القائل ـ عزّ من قائل: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلاَّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾[٢]. وله القول الفصل سبحانه وتعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[٣].

الإمامة فرعٌ أم أصل؟

نبدأ إذن، مع الكاتب، وباختصار شديد ـ كما قلنا ـ مع الأصل الأول من (أصول الضلال والانحراف) والذي سمّاه «المغالاة في الإمامة وجعلها أصلاً من أصول الاعتقاد وجعلها الأساس الأعظم الذي يُبنى عليه دين الإسلام» ـ حسب تعبيراته... وأضاف: «أنهم (أي الشيعة) قدّموها على الصلاة والزكاة والصيام والحجّ وجعلوها محور الخلود في الجنّة أو الخلود في النار» ناسياً أو متناسياً أن الصلاة والزكاة والصيام والحجّ ليست أصولاً من أصول الدين وإنما فروعه وأعمدته أو أوتاده، وإنهم (أي الشيعة) لم يقدّموا (الإمامة) على أي أصل من الأصول المتفق عليها بين

---

(١) البقرة : ٢٥١ .
(٢) هود : ١١٨ ـ ١١٩ .
(٣) المائدة : ٤٨ .

المسلمين والتي هي التوحيد والنبوّة والمعاد، وإن كانوا أعطوها أهمية بالغة، لأن بها يُقام الدين وأصوله وتحيى السنن الإلهية وحدودها[1]... وأنّ الفرق بينها وبين الغلوّ، ما وضحه أئمتهم

---

(١) يقول آية الله الشيخ محمد آصف محسني في كتابه المعروف (مشرعة بحار الأنوار) المجلد الثاني ص ٤١٤ ما نصّه: «ان الإمامة من الأصول ، لكن لا من الأصول الدينية كالتوحيد والنبوة والمعاد ، بل من الأصول المذهبية ، والمخالف قاصراً ومقصراً ومعانداً خارج عن المذهب ، ولكن لم يخرج عن الدين الإسلامي..» ويضيف: «.. مقتضى القول كون الإمامة من أصول الدين وإن الجاهل بإمامه يموت ميتة جاهلية وان المخالف كافر سواء كان قاصراً أو مقصراً أو معانداً ، ليس الأمر كذلك ، فإن أئمة أهل الدين أولاً عاشروا مخالفيهم وأكلوا من طعامهم واشتروا ذبائحهم وتعاملوا معها معاملة الحلال وتزوجوا ببناتهم وزوجت بعض بنات الأئمة مثل سكينة وفاطمة ببعض المخالفين أو الأعداء على ما في مقاتل الطالبيين». أما قول البعض ـ كما ورد في البحار ـ ان الأئمة هم الحجّة على جميع العوالم وجميع المخلوقات (٢٧ : ٣١) ففي ذلك ١٠ روايات يقول الشيخ المذكور انها جميعها غير معتبرة ، وبالتالي فلا يثبت بها العنوان. (ص ٦ من المجلد الثاني). ويضيف أيضاً: «وان مسألة ان الأعمال لا تُقبل إلاّ بالولاية (البحار ٢٧ : ١٦٦) وان هناك ٧١ رواية في البحار فمعظمها غير معتبرة ، والمعتبرة فقط ثلاثة ـ حسب تحقيق آية الله محسني في كتابه المذكور ص ٨ . جدير ذكره ان هذا المؤلف كتب مجلدين تحت هذا العنوان (أي مشرعة بحار الأنوار) منّوهاً ومؤكداً أن هذا (البحار) للمجلسي فيه جراثيم كثيرة ومكروبات ـ حسب تعبيره ـ ص ١١ وانه استخرج المئات بل الآلاف من الروايات في هذا (البحار) مما سمّاه (مظنونة الوضع) و(لا يُطمئن إليها) أو (لا توجب الاطمئنان) وفيها (أي البحار) (قصص لا نعلم مقدار صدقها من كذبها) والكثير من الرواة في البحار من الضعفاء والكذّابين والدجّالين ، وقد ضرب أمثلة كثيرة على ذلك حتى وصل إلى القول:

أنفسهم في كتبهم وسيرة أئمتهم عليهم السلام، وان بعضهم (حرق الغلاة بالنار) كما فعل الإمام علي عليه السلام وبعضهم كفّر الغلاة والمفوّضة ولعنهم وتبرأ منهم، كما فعل الأئمة من بعده سلام الله عليه، وكتب التأريخ وسيرة الأئمة وأتباعهم تفيض بأخبار الحرب بين أئمة المذهب الشيعي وأعيانهم من جهة، وبين الغلاة والمفوضة وأشياعهم الذين حسبوا أنفسهم على التشيع من جهة أخرى، وهناك عشرات الكتب والشواهد بلعنهم والتبرؤ منهم، بدءاً من الكافي للكليني الذي استشهد الكاتب بروايته: «عن فضيل عن أبي جعفر عليه السلام قال: « بُني الإسلام على خمس: الصلاة والزكاة والصوم والحجّ والولاية، ولم يناد بشيء ما نودي بالولاية يوم الغدير »[1]، ومروراً بالصدوق والمفيد والمرتضى وانتهاءً بالمعاصرين الذين ألّفوا عشرات الكتب التي ندّدوا فيها بالغلو والغلاة وتبرأوا منهم ومن أفكارهم ومتبنياتهم.

ولا ندري كيف فسّر أخونا الكاتب هذه الأعمدة التي بُني عليها الإسلام في اتّهام الشيعة انهم «بهذا المعتقد» شكّكوا بكتاب الله «وانّ لهذا المعتقد الأثر الأكبر في التشكيك في صيانة الكتاب

«ولو كنتُ مع المؤلف المتتبع رحمه الله لالتمسته ، بل أقسمتُ عليه أن لا يضيّع وقته المبارك ولا يسرف في القرطاس..» ص ٢٨١ ج ٢ ، وأضاف في مكان آخر:

«أكثر الروايات المستخرجة والمنقولة في البحار غير معتبرة سنداً» (ص ٩ ج ١) و«ان بعضها لا داع لنقلها وصرْف الوقت في الدفاع عنها ، فانها إسراف في الوقت والمال» (ص ٤٢٧ ج١) ، بل أن بعضها «أثّرت على أفكار المسلمين في الاعتقاد والاجتماع والصنعة ، فتأخّروا عن موكب الحضارة وأسروا في شبكة استعمار الغربيين الملحدين فخسروا دينهم ودنياهم» (ص ١٥ ـ ١٦ ج١). فهل بعد ذلك من تعليق لخادم السنّة وهو يقرأ هذا النص على البحار؟ أم إنه سيواصل هجومه على البحار وغيره من الروافد والأنهار؟!

(١) الكتاب ص ٦٨ عن الكافي في الأصول ، باب دعائم الإسلام ص ٢٠ ج٢ طبعة إيران .

والسنّة» وبذريعة أن «الكتاب الكريم ذكر الصلاة والزكاة في أكثر من سبعين موضعاً ثم تخلو منه آية واحدة صريحة تنص نصّاً صريحاً على إمامة علي؟»!![1].

وهل يُحسب الغلوّ على الشيعة؟!

أما الأصل الثاني الذي اعتمده الأخ الكاتب فقد وضعه تحت عنوان «المغالاة في الإمام علي وأولاده من بعده» مكرراً مسألة الغلوّ وعدم سهو الأئمة مضيفاً إليها أقوالاً نقلها عن الكافي التي يشير الكاتب نفسه في فصل آخر من كتابه أن هناك ما يقارب النصف أو أقل أو أكثر من هذا الكتاب كان أُدخل أو حُشر من قِبل الوضاعين في هذا الكتاب بعد رحيل هذا الرجل والعالم الجليل[2] وانه بري منها ـ كما يُفترض ـ وإلاّ كيف يعقل الكاتب

---

(١) ندعو الأخ الكاتب والراغبين في (بحث الإمامة) مراجعة كتب الفريقين وسجالهم العلمي في هذه المسألة العلمية ودورها في إحياء الدين وإقامة الأحكام والسعي ـ على الأقل ـ للتفريق بينها وبين الخلافة التي يحرص الكاتب أن يجعلها الأساس في متبنياته السياسية لا الاعتقادية طبعاً.

(٢) يقول الكاتب في الصفحة ٢٧٣ من كتابه: «وصل الكتاب إلى قريب من ضعف حجمه الأصلي وقت كُتب ، والدليل على ذلك أن كتاب الكافي على عهده كان مشتملاً على ثلاثين كتاباً فقط ، وتمر الأزمان والسنوات ويأتي شيخهم حسين الكركي العاملي المتوفي سنة ١٠٧٦هـ ليقول: ان كتاب الكافي خمسون كتاباً بالأسانيد التي فيه...». هذا من جانب اعتراف الكاتب نفسه بما أضيف إلى الكافي ، وما ينقله الشيعة أنفسهم أو بعضهم عن هذا الكتاب في هذا السياق فيؤكّد إن من بين أحاديث الكافي الـ(١٦١٩٩) يوجد (٩٤٨٥) حديثاً ضعيفاً وغير معتبر] راجع كتاب «تطور المباني الفكرية للتشيع في القرون الثلاثة الأولى» ـ د. حسين المدرسي الطباطبائي ـ ترجمة د. فخري مشكور الطبعة الأولى ـ قم ـ إيران ١٤٣٢. ص ٧٦. كما يمكن مراجعة مقدمة كتاب الكافي في طبعته الأخيرة بقلم حسين علي محفوظ (ص ٢٨) والمصادر المذكورة فيها حول عدد أحاديث الكافي.

وغيره ما نقله أن الأئمة يعلمون الغيب ونص القرآن الكريم يقول: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾[١] ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾[٢]. ﴿قُلْ لاَ أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلاَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾[٣]. وغيرها من الآيات البيّنات التي تؤكّد أن علم الغيب من مختصات الله تعالى وإنْ كان سبحانه أظهر ـ فقط أظهر ـ بعض رسله على بعض غيبه ـ كما قال عزّ من قائل: ﴿فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾[٤]. اللهمّ إلاّ ما تناقله الغلاة عن علم الغيب هذا أو علم الأئمة به، أو ما رووه كذباً وزوراً عن الكافي وغيره، والذي كذّبه علماء الشيعة في العشرات من الكتب والمئات من الروايات التي لا تكتفي بنفي السهو عن النبيﷺ فحسب، بل تعتبر أن من ينفي السهو عنه من الغلاة[٥]. فضلاً عن الأئمة ـ سلام الله عليهم أجمعين ـ

ولو شئنا لأحصينا هذه الكتب، ولكننا نربأ بكاتبنا المحترم الانجرار إلى ما انجرّ إليه الغلاة ونسبوه إلى أئمة الشيعة، فراحَ متكئاً عليه وعليهم ليبرّر ما يريد، ويحمّل ما يريد ويظلم من يُريد.

---

(١) الأنعام : ٥٩ .

(٢) آل عمران : ١٧٩ .

(٣) الأنعام : ٥٠ .

(٤) الجنّ : ٢٦ و ٢٧ ..

(٥) «أول درجة في الغلو هو نفي السهو عن النبي» مصنفات الشيخ المفيد ، أوائل المقالات ص ١٧١ وقبله الصدوق كذلك و«أما إطلاق القول عليهم انهم يعلمون الغيب فهو منكر بيّن الفساد» المصدر السابق نفسه ص ٦٧.. وهكذا قال السيد المرتضى والذي جاء نصه: «معاذ الله أن نوجب للإمام من العلوم إلاّ ما تقتضيه ولايته ، وعلم الغيب خارج من هذا» الشافي في الإمامة ج ٣ ص ١٦٤ ومئات الأدلة والروايات والبراهين المماثلة في كتب الشيعة الاثني عشرية.

هل الصحابة كلّهم كرام بررة؟

وجاء الأصل الثالث من أصول (ضلال الشيعة) حسب تصنيف الكاتب تحت عنوان (بغض الشيعة للصحابة والانتقاص من قدرهم وتكفيرهم) وبالتالي (التقرّب (أي تقرّبهم) إلى الشيطان بسبّهم ولعنهم والبراءة منهم). ثم يفتتح الكاتب هذا الفصل بقوله: «إن أصحاب النبيﷺ الكرام البررة هم خير أصحاب الأنبياء وقد وصفهم الله تعالى بالصدق والإخلاص»[1].ونحن هنا مع الكاتب في غيرته ودفاعه عن الصحابة الكرام البررة ومعه معه في عدم سبّهم ولعنهم وبغضهم والانتقاص من قدرهم وتكفيرهم... إلاّ أننا نودّ تذكير الكاتب أو إلفات نظره إلى هذا التعميم غير العلمي، فمن هم الصحابة أولاً؟ وما هو تعريفهم؟ وهل كلّهم كرام بررة، أم أن بعضهم زاغ بعد النبي وانحرف كما جاء في صحيح البخاري؟! وغيره من الصحاح؟

فهل يصحّ القول أن جميع الصحابة (كرام بررة) وإذا كانوا كذلك فما هو تفسير الكاتب لما جاء في الصحاح مثلاً:

فقد جاء في صحيح البخاري في حديث مسند عن النبيﷺ انه قال: «إنكم محشورون... وأن أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال فأقول: أصحابي أصحابي فيقول (أي النداء) انهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم. (صحيح البخاري ج ٣ / ١٢٢٢ الباب ١١ ح ٣١٧١. وفي حديث آخر جاءت كلمة برجال من أصحابي بدل بـ أناس ج ٤ ح ٤٤٦٣.

وفي حديث آخر رقم ٤٣٤٩ جاء نص يقول: «انك لا تدري ماذا أحدثوا بعدك..».

---

(١) الكتاب ص ٧٦.

وفي مسند أحمد ج ٢ ص ٣٥ الحديث رقم ٤٣٢٠ جاء النص كما يلي: «.. سأنازعُ رجالاً فأغلب عليهم فلأقولن أصحابي أصحابي فليقالنّ لي إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك». وفي مسند أحمد ج ٦ ص ٣٦ الحديث رقم ١٩٩١ جاء النص كما يلي: «ليردنّ الحوض علي رجال ممن صحبني ورآني (لاحظ) فاذا رفعوا إليّ ورأيتهم اختلجوا دوني، فلأقولن: أصحابي أصحابي، فيقال انك لا تدري ما أحدثوا بعدك..». وفي سنن ابن ماجة الجزء الثاني ص ١٠١٦ الحديث رقم ٣٠٥٧ جاء النص كما يلي: «ألا وإني مستنقِذٌ أناساً، ومستنقَذٌ منّي أناسٌ فأقول يارب أصحابي، فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك» بإسناد صحيح.

ومثل هذا النص ورد في كتب الحديث والصحاح الأخرى مع اختلاف بسيط في اللفظ، ولكن المؤدّى واحد بلا خلاف. وإذا كان بعضهم قد زاغ وانحرف، وإذا اعترف الكاتب بذلك، فإننا لا نستطيع أن نمنع أي إنسان من بغضه لمنحرف أو زائغ ولا أن نمنعه من سبّه أو لعنه، لأن القرآن الكريم نص على لعن الكثيرين وسبّهم ـ كما مرّ ذكره ـ ومنهم من العلماء الكبار الذين كانت الملائكة تجتمع حولهم وتستفيد من علمهم بمن فيهم إبليس الذي عبد الله تعالى ألف سنة ثمّ انحرف وزاغ. وأكثر من ذلك ان أحد كبار العلماء صار ـ بنص القرآن الكريم: ﴿**كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ**﴾[1]. وسمّى بعضهم منافقين: ﴿**وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ**﴾[1].

---

(١) الأعراف : ١٧٦ . راجع تفسير ابن كثير ، المجلد الثاني ، دار الفكر ص ٢٦٥ ـ ٢٦٨ وكيف «كان بلعم بن باعورا يحمل الاسم الأكبر أو الاسم الأعظم وكيف يقول ابن كثير ان الله أتاه آياته فتركها ولم ينتفع بها ولا بالموعظة والدعوة إلى الإيمان علماً بأنه من أصحاب موسى عليه السلام». وراجع تفسير الكشاف للزمخشري ج ٢ ص ١٧٨ وكيف يصفه انه عالم كبير في أخسّ أحواله وأذلها ، هو ضال

ولا نريد هنا الدخول في تعريف الصاحب أو الصحابي ومن منهم كريم بار فعلاً ومَن منهم زائغ منحرف، فننداح مع تعريف الكَرَم والبرّ، أو الزيغ والانحراف، وإلى دهاليز تنتهي بنا ـ كما يعلم كاتبنا ـ إلى «تأوّل وأخطأ» ومنه إلى المقولة المعروفة (أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم) والأخرى التي ربما تقودنا إلى (نجم) أو ابن (نجم) قاتلَ نجماً وابن نجم آخر وقتل أصحابه وأنصاره أو شارك في قتلهم وقتالهم بأمره أو اشارته، فصار أحدهم (سيداً للشهداء) وعدوه (الدعيّ بن الدعيّ) ـ كما جاء على لسان المقتول ـ : «أمير مؤمنين وكذبَ كل ما قيل في حقّه من الظلم والفجور..» كما سنقرأ في نهاية البحث أو كما جاء في نهاية كتاب أخينا خادم السنّة مجدي محمّد علي ص ٤٦٤ .

هذا أولاً، وثانياً ان العقل والمنطق لا يرى المساواة بين الصحابي الظالم مثلاً وصاحبه المظلوم من قِبله، وهو ما يعرفه الكاتب بالتأكيد ولديه أدلّة كثيرة على ذلك، ومنها مظلومية أبي ذر المنفي من قِبل عثمان إلى الربذة وهو الصحابي الذي قال فيه النبيﷺ: « ما أظلّت الخضراء ولا أقلّت الغبراء من رجل أصدق لهجة من أبي ذرّ »[٢] فلماذا عاش وحده ومات وحده؟ ولماذا

إن وعظته أم لم توعظه ، وحذّر ممن ساروا نحو سيرته أو زاغوا شبه زيغه. وهكذا ما قاله الطبري في تفسيره جامع البيان ج ٩ و«ان بلعم كان يلهث كما يلهث الكلب ، وإن معناه: سواء وعظ أو لم يوعظ في أنه لا يترك ما هو عليه من مخالفة أمر ربّه».\٠ ـ

(١) التوبة : ١٠١ .

(٢) سنن الترمذي ٥ ح / ٣٨٠١ ، ٣٨٠٢ ، سنن ابن ماجة ١ ح / ١٥٦ ، الطبقات الكبرى لابن سعد ٤ / ٢٢٨ ، المستدرك ٣ : ٣٤٢.

يُحشر يوم القيامة وحده؟[١] وإذا افترضنا العكس أي أن الصحابي عثمان نفسه كان مظلوماً من قبل الصحابي أبي ذرّ في تنديده به وتحدّيه له والتجاوز أو التطاول عليه، تأتي مسألة المظلومية معياراً لعدم تساوي الصحابيين الجليلين وبالتالي عدم القدرة على منع المظلوم من ممارسة حقّه في الدفاع عن نفسه والنصّ القرآني الكريم يقول: ﴿لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ﴾[٢].

وهكذا في مسألة خروج عائشة على الخليفة الرابع و(الصحابي الجليل) (الإمام علي عليه السلام)، ومثلها خروج معاوية وعصيانه بل قتاله للخليفة الصحابي نفسه والذي ترحّم عليه كاتبنا قائلاً ان النبي صلى الله عليه وآله قال بحقّه: «اللهمّ اجعله هادياً مهدياً واهدِ به» «رضي الله عنه»[٣] فإن كان كذلك فبها ونعمتْ، وإن لم يكن هادياً ولا مهدياً، فما هو حكم صاحبنا في من يقول: «سيدنا علي قاتل سيدنا معاوية» أو بالعكس، وما هو حكم الذين ماتوا في هذا القتال، ومن هو المسؤول عن قتلهم، وما هو دور التأريخ في الحكم على هذه الفتنة ومن هو الظالم فيها ومن هو المظلوم؟ ومن يستحق البغض والكره فيها ومن يستحق المدح والثناء، وأي المنهجين أصحّ،

---

(١) ومثله عمار بن ياسر الذي قال عنه النبي صلى الله عليه وآله: «تقتله الفئة الباغية» وكيف انه قتل في حرب علي مع معاوية وقولة الأخير (قتله الذي أخرجه)!! وقد جاء في نص حديث في البخاري: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية ، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار» وفي لفظ آخر: «يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار» وهو ما أكّده الأستاذ حسن بن فرحان المالكي في كتابه عن (الصحبة والصحابة) ص ٢١٣ وحيث أضاف معلقاً على هذا الحديث: انه حديث صحيح متواتر ومتّفق عليه ، والحديث ظاهر الدلالة في لفظ البخاري وانه كلام فيما شجرَ بين الصحابة.

(٢) النساء : ١٤٨ .

(٣) الكتاب ص ٤٦٠ .

منهج معاوية أم منهج علي، وأخيراً وليس آخراً، أي (الصحابيين) أولى بالتقدير والاحترام (معاوية) أم (علي) بل أيهما يستحقّ الذم والتنديد؟! وخاصة في معركة وفتنة راح ضحيتها آلاف المسلمين؟؟

كل هذه أسئلة يُفترض بالأخ الكاتب التأمّل فيها، وترْك الفرصة للناس في التعبير عن المسؤول والمقصّر والمخطئ، وإلاّ ضاعت المقاييس وارتجّت القيم واختلطت المعايير وصارت المسألة، إذا عادت ـ للاجتهاد والتأوّل ـ أن الكل على صواب، والكل على حق، والكل محترمون، والكل أبرياء، والكل مأجورون، والكل مجتهدون، فمن ترك الصلاة كيزيد (تأوّل) ومن شرب الخمر (تأوّل) ومن أحرق الكعبة ورماها بالمنجنيق (تأوّل واجتهد)، ومن أسرف في قتل أبناء الصحابة واغتصاب بناتهم في المدينة (مجتهد متأوّل)، وكل من فعل جريمة أو ارتكب جناية (اجتهد فاخطأ)، وهذا ما لا أظن عاقلاً يتفق فيه معنا إذا احتكمنا إلى العقل والمنطق والوجدان.

ومثل ذلك أيضاً ما ذكره الكاتب عن مالك نويرة وخالد بن الوليد وكيف أنه كتب (متعسفاً طبعاً): أن البعض (أي الشيعة) يقولون أو يزعمون: «إنّ خالد بن الوليد ما هجم على مالك بن نويرة إلاّ للتزوّج من امرأته»[1]. وهنا قلنا: (متعسفاً) لأن الموقف لا يُقرأ بهذا الشكل ولو تنزّلاً، ولا يزعمن أحد انه ما هجم عليه إلاّ للزواج من امرأته، وإنما «أنه هجمَ عليه وتزوّج من امرأته» وكان زواجه منها خلاف الشريعة وخلاف الدين، وهذا ما يعلمه الكاتب

---

(١) الكتاب ص ٨٣.

بالتأكيد، وهو نص ما رواه وأوردته القصة التأريخية المعروفة في الحوار بين عمر وأبي بكر، وكيف أُدين الرجل على فعلته تلك.[١]

أما أن نلتمس عُذراً (للجناية) ونبحث عن مَخرج (للجاني) (الزاني) بذريعة (عدم اتهامه بالتقصير وعدم الانتقاص من قدره، فهذا ما لا يرضاه عاقل أو منصف أو حاكم متشرّع نبيل.

بقي أن نقول للأخ الكاتب ـ وكما قال هو أيضاً ـ إن الرجال تُعرف بالحق ولا يُعرف الحق بالرجال، وإن تخطئة بعض الرجال في هذا التصرّف أو ذاك، وعدم تمريره تحت شعار (الاجتهاد والتأوّل) لا يعني أو لا يقود إلى (أن ننسلخ من ديننا) حسب تعبيره ص ٨٤، وإنما ربما يكون العكس هو الصحيح، أي أن تمرير الأخطاء وتفسير الجنايات ومحاولة قراءة الأخطاء بالمقلوب لتبرئة المخطئين والزناة، هو الذي يقود إلى تمييع الضوابط، وهلهلة القيم، وتسفيه الحدود، وبالتالي الإنسلاخ من الدين فعلا.

نعم، إننا مع الكاتب، في الترفع عن السبّ والشتم ولغة القذف الهابطة، ولكننا لا نستطيع ـ كما قلنا ـ منع الناس من لعن زان أو سبّ متهتك، أو شتم سارق أو مواجهة قاتل أو مهاجمة مجرم، فهذا خلاف طبيعة الأشياء، وخلاف منطق البشر، بل خلاف الفطرة البشرية السليمة التي تمقُت الجريمة، وتكره الزنا وتبغض السرقة، وتنتقص من مرتكبيها مهما كانت قداستهم أو موقعهم من هذا النبي أو ذاك الإمام.

---

(١) حيث يصل خبر خالد ونزوه بأمرأة مالك إلى عمر بن الخطاب فيقول غاضباً: «عدوّ الله وعدو رسوله عدا على امرئ مسلم فقتله ثم نزا على امرأته» ويردّ عليه أبو بكر قائلاً: «هيه يا عمر: تأوّل فأخطأ فارفع لسانك عن خالد..» راجع: تاريخ الطبري ٣: ٢٧٨ ـ ٢٨٠، تأريخ اليعقوبي ٢: ١٣١ ـ ١٣٢ أي هكذا وبكل بساطة (تأوّل فأخطأ).

وما أجمل ما نقله أو صنّفه الأستاذ حسن بن فرحان المالكي في عدم تقييم الصحابة على أساس (مرتدّ كافر أو صحابي جليل)[١]. وإنما بتعريف الصحبة والصحابة أولاً ومن ثم تقييمهم كلّ بحسبه وموقفه أو مواقفه وكيف راح هذا الكاتب المنصف يقول مثلاً «فالرجل العادي العامي (اليوم) القائم بهذا القدر من الإسلام (الجُملي) ـ حسب تعبيره ـ يكون أفضل من الحَكَم بن أبي العاص ـ مثلاً ـ الذي كان يستهزي بالنبيﷺ: حتى لعنه الله ونفاه وطرده من المدينة، وأفضل من الوليد بن عقبة الذي عاش حياته في شرب الخمر ومنادمة النصارى مع نزول القرآن الكريم بفسقه وكذبه، وأفضل من مسلم بن عقبة الذي استباح المدينة وترك لجيش أهل الشام أن يعبث في مدينة النبيﷺ كما يريد لثلاثة أيام... وهكذا...»[٢].

ويقول هذا الكاتب الموضوعي في مكان آخر من كتابه ما نصّه «نزل القرآن الكريم بتخطئة الصحابة يوم حُنين وتفاخرهم بكثرتهم، كما نزل القرآن الكريم بتخطئة أفراد من الصحابة كما حصل لحاطب بن بلتعة، ونزل القرآن الكريم بالحكم بالفسق على الوليد بن عقبة وهو صحابي ـ حسب تعريفهم ـ كما في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فتصبحوا على ما فعلتم نادمين....**﴾[٣]، ونحو ذلك وهو كثير.»[٤].

---

(١) راجع كتاب «مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة» ـ حسن بن فرحان المالكي ـ الطبعة الأولى سنة ٢٠٠١ ص ٢٩٦.
(٢) المصدر السابق نفسه ص ٣٧ .
(٣) الحجرات : ٦ .
(٤) المصدر السابق نفسه ص ٢١٣ .

لماذا الكيل بمكيالين؟

ويستمر الكاتب في مناقشة الأصل الرابع من (أصول الضلال) عند الإمامية الاثني عشرية، ويروح مفسراً (أهل البيت) من وجهة نظره التي نعتبرها قراءة خاصة به كما للآخرين قراءتهم، ومما لا يستحق إثارة أحقاد أو نبش مدفون أو اتهام بالشيطنة، والدجل و و...، وإنما رأي مقابل رأي واستدلال مقابل استدلال. كما لا نقول أن صاحبنا (حكّم أهواءه) كما اتّهم (شيعة الباطل) «بأنهم حكّموا أهواءهم في تحديد آل بيت النبيﷺ» ص٩٠ أو أنهم أخرجوا عائشة بنت الصديق من (آل البيت) واتهموها بالفاحشة (والعياذ بالله) كما اتهمهم كاتبنا زوراً وإفكاً وحمّل ذلك على من سمّاه (كلبهم المجلسي) ص ٩٢ والذي لم يأتِ كتابه إلاّ في دولة الصفويين أي قبل قرابة ثلاثة قرون فقط، فيما لا يقول أحد بفحش بنت الصديق لا من الأولين ولا من الآخرين، وحتى هذا (الكلب) لم يقل ذلك على نحو الاطلاق، وإنما كتب روايات قال هو نفسه عنها أن فيها الكاذب وفيها الصادق وفيها القوي وفيها الضعيف وعلى العلماء والمحقّقين والمحدثين والمؤرخين تنقيتها وتنقيحها وكشف الموضوع فيها من الثابت الصحيح.[1]

وإذا كان من حقّ أخينا الأستاذ مجدي قراءة أهل البيت بالطريقة التي قرأها،أفلا يحقّ للآخرين أن يقرأوا معاوية الذي سمّاه «خال المؤمنين وخير ملوك الإسلام، وكاتب وحي النبيﷺ» ص ٩٦ قراءة أخرى؟ كأن يقولوا مثلاً أنه قاتلَ خليفة رسول

---

(١) نقول ذلك رغم أسفنا وعتابنا على المجلسي الذي ترك كلّ هذا الركام البائس على تراث الشيعة وعدم قدرة المعاصرين على غربلته أو تنقيته فزاد الطين بلّة ، بدل أن يجفف الطين ويساعد الآخرين.

الله ﷺ الراشد الرابع وخرج عليه، وحوّل الخلافة إلى ملك عضوض أو ملكية وراثية يتوارثها الأبناء عن الآباء فورّثها لولده يزيد من بعده دون استحقاق ودون مشورة، وهذا يعني أنه لم يستنّ بسنة رسول الله ﷺ ولا حتى بسـنّة الشيخين، وهو خارج على إمام زمانه، وبالتالي فانه مخطئ وأنّ خطأه لا يمكن تأويله أو وضعه في حساب الاجتهاد والتأويل، حتى لو كان خال النبي ومن كتّاب الوحي، وإلاّ، فإذا كان كلّ خطأ اجتهاداً يؤجر عليه صاحبه أجراً واحداً بدل أجرين، فإنّ من حق الآخرين الذين قاتلوا الحسين واتهمهم الكاتب بأنهم خذلوه كما خذلوا رسوله مسلم بن عقيل ولم يخرج منهم واحد لمؤازرته ص ١٠٥ من المجتهدين المأجورين أيضاً لأنهم (تأولوا واجتهدوا) .

فلماذا يصبّ الكاتب جام غضبه عليهم في طول الكتاب وعرضه (وهو محق فعلاً).. وبالتالي فلا مخطئ يُعاتب أو يُحاسب، ولا خطأ يُسجّل أو يُثبّت، والكل مأجورون على خطأهم وجميعهم سيُثابون وفق هذا المقياس، ولعلهم كلهم سيموتون مرحومين تحت عباءة: هذا (خال النبي) وذاك (عمه) وثالث (ابن عمته) ورابع ابن (خاله) وخامس أكل معه، وسادس سلّم عليه، وسابع صافحه يوماً، وثامن ابتسم في وجهه، وتاسع استعار منه دواة أو قلماً وعاشرٌ سلّم على عمته، وغيره دعا لابن عمّ خالته وهكذا مما لا يقبله العقل ولا يقرّه منطق العقلاء.

نعم، إن الخطأ يجب أن يسجّل خطأً، بمعيار ثابت، لا يكيل بمكيالين، وأنّ المخطئ يجب أن يُدان أو يُعاب لكي لا يرى أي مخطئ تبريراً لعمله تحت هذا العنوان أو ذاك، وبالتالي نسد الباب أو على الأقل لا نفتحه على مصراعيه لتبرير كل الأخطاء، والتماس

الأعذار لكل الجنايات، لنصوغ في النتيجة نظرية كاملة أو نضع منهجاً كاملاً لتبرير الأخطاء والقفز عليها وربما التنظير لها، وهذا أخطر ما يمكن أن يواجه أمة من الأمم، أو منهجاً من المناهج. لا سيما وان الكاتب (حفظه الله) قد أكّد أن بعض الناس يمكن أن يبيعوا سيدهم (بأكياس الدراهم) ويخذلوه بـ (حطام الدنيا) كما فعل أهل الكوفة مع سيدين لهم هما الإمام الحسين عليه السلام ورسوله مسلم بن عقيل[1].

فرية تحريف القرآن

وأفردَ الأستاذ مجدي (المنتصر للحق إن شاء الله) فصلاً كاملاً (للأصل الخامس من أصول الضلال عند الشيعة) ووضعه تحت عنوان «التشكيك (أي تشكيك الشيعة) في حفظ وصيانة القرآن الكريم» وراح يعدّد أحاديث الشيعة ـ المفتراة ـ (حسب تعبيره) ويحصيها لينتهي أنها بلغت أكثر من ألفي حديث ـ حسب نقله وتحقيقه وإحصائه طبعاً ـ مؤكّداً أنه استقى أخباره ومعلوماته من كبار علماء الشيعة ـ حسب زعمه ـ كالمفيد الذي نقل عنه أنه قال: «إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمّد صلى الله عليه وآله باختلاف القرآن، وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان»[2]، مدلّساً بفقرة أخرى ـ مع الأسف ـ نقلها أيضاً عن الشيخ المفيد ولكنها لا تفيد المعنى الذي يريده لأنها كما قال تقول: «واتفقوا ـ أي الإمامية ـ على أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنّة

---

(١) الكتاب ص ١٠٥ .

(٢) الكتاب ص ١١١ عن أوائل المقالات ص ٩٨ الطبعة الحيدرية ـ النجف.

النبيﷺ وأجمعت المعتزلة والخوارج والزيدية والمرجئة وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية».

ويبدو ان كاتبنا هنا قد أساء فهم هذه الفقرة ولم يلتفت إلى قصد الشيخ المفيد كما يوضحه نفسه في الكتاب المذكور في نصين يشرح أحدهما الآخر. وحين راجعت النصين أو الصفحتين اكتشفت سوء فهم الأخ الكاتب أو سوء نيّته ـ والعياذ بالله ـ لأن الشيخ المفيدﷺ وفي هاتين الصفحتين كان يتحدث عن تأويل القرآن وليس عن نصّه وكان مما جاء في أحد هذين النصين قوله: «وقال جماعة من أهل الإمامة انه لم ينقص (أي القرآن) من كلمة ولا من آية ولا من سورة، ولكن حُذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتاً منزلاً وإن لم يكن من جملة كلام الله الذي هو القرآن المعجز...» إلى أن يقول: «واتفقوا (أي الإمامية) على أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن وعدلوا، فيه عن موجب التنزيل وسنّة النبيﷺ...» ـ راجع: أوائل المقالات، للشيخ المفيد ص ٤٦، ٨١ وهي نفس صفحات (الطبعة الحيدرية) مع اختلاف التصحيف.

وفي ذلك تفاصيل لمن يريد أن يتأكّد أن الشيخ المفيد وغيره من علماء الشيعة لم يكونوا يعتقدون بأن القرآن ناقص أو مضاف إليه على الإطلاق، وإنما اعتقدوا في اختلاف الناس في تأويله وأسباب نزول بعض آياته، وعلى حد قول المفيد «وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف» وقد سمّي تأويل القرآن قرآناً على حدّ قوله عزّ من قائل: ﴿ **لا تعجل بالقرآن من قبل أن يُقضى إليك وحيه** ﴾. والذي يُلاحظ من هذه العبارة أنها لا تعني أي إقرار بتحريف القرآن وإنما تعديل وتأليف حول موجب التنزيل أي

أسباب النزول وهذه مسألة معروفة تنازعَ المسلمون بكل طوائفهم ومذاهبهم ومشاربهم، بل تقاسموا الاختلاف حولها بلا ترجيح.

ولا ندري كيف استنتج الأخ الكاتب أن «الإمامية أجمعت على تحريف القرآن» وبالتالي «خرجت عن ملّة الإسلام»[١]. إلاّ ما استخلصه من الكتاب المعروف السيء الصيت عند السنّة والشيعة وعموم المسلمين لمؤلّفه الطبرسي وهو «كتاب فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب» والذي توهّم الكاتب أن الشيعة يعترفون به لأنهم، أو لأن مؤلفه «بلغ من إجلالهم له عند وفاته سنة ١٣٢٠ انهم دفنوه في بناء المشهد المرتضوي بالنجف في إيوان حجرة بانو العظمى بنت السلطان الناصر لدين الله، وهو ديوان الحجرة.....» وكان يُفترض ـ حسب التقدير العلمي أو اجتهاد الأستاذ مجدي ـ أن لا يُدفن في هذا المكان المقدس... وإلاّ فإنّ دفنه في هذا المكان هو إقرار بقداسة الرجل، وهذا يعني إقراراً بكتابه، وبالتالي إقراراً منهم بتحريف كتاب ربّ الأرباب!!

هكذا وبكل بساطة ينتهي كاتبنا إلى هذا الاستنتاج ويقفز على كلّ ما كتبه علماء الشيعة الكبار حول هذا الكتاب، وكيف أنهم خالفوه، وأجمعوا (أي كبارهم) ـ ولا علاقة لنا بالصغار ـ هنا، إن ما جاء فيه من روايات ينسبها كاتبها إلى الأئمة عليهم السلام، إنما جاءت كلّها موضوعة وأصحابها ليسوا بثقاة وان بعضهم وضّاعين، وإن إنكارهم للتحريف ليس تقية، (أي أن الكاتب اعترف بانكارهم لهذا الكتاب) ولم يكن انكارهم هذا «تقية خبيثة أو ماكرة لخداع المسلمين»[٢] ـ كما تجرأ الكاتب على اتهامهم وإنه لم

---

(١) الكتاب ص ١١١.

(٢) الكتاب ص ١١٥.

يكن «خشية من طعن الطاعنين أو تخلصاً من إيرادات المعترضين»[١].

وان كل ما يقال أو قيل عن (مصحف فاطمة) إنما هو تفسيرات وتأويلات، وكما يقال في العصر الحديث ـ قراءات ـ لكتاب الله، وليس كما يحاول الأخ الكاتب التأكيد على أنهم قالوا بالتحريف لمعالجة مشكلة الإمامة التي لم يأتِ فيها نص واضح جليّ أو «لتخفيف العبء الثقيل عنهم» أو فتح «طريق عريض إلى الالحاد الذي يحبّونه، والإباحية التي يعشقونها»[٢] !!!

وإننا نربأ بأخينا الكاتب أن يحمّل كتاب (الطبرسي) هذا على الشيعة الذين أنكروه قبل أن ينكره هو وردّوه قبل أن يردّه هو ـ كما مرّ ذكره في أول البحث ـ كما نربأ به أن يأخذ من شواهده الباهتة المتهافتة دليلاً على استدلاله، وخاصة ما راح يسطّره عما سمّاه أمثلة (على تحريف الشيعة لآيات القرآن الكريم) وكيف انساق مع الأسف لتثبيت ما زعمه أنه نصاً يؤمن به الشيعة من أمثال (الآيات) القرآنية التالية: ﴿**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ** (بعلي) **وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ * الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ * فَإِذَا فَرَغْتَ** (من نبوّتك) **فَانْصَبْ** (علياً وصياً) **وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ** (في ذلك)﴾. أو : **إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ** (يا محمّد) **الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ * إِنَّ شَانِئَكَ** (عمرو بن العاص) **هُوَ الأَبْتَرُ**). أو : (**وَلَقَدْ عَهِدْنَا إلى آدَمَ مِنْ قَبْلُ** (كلمات في محمّد وعلي والحسن والحسين والأئمة من ذريته) **فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا**). وغير ذلك مما تسقّطه الكاتب من بعض كتب الغلاة والمحرّفين وحسبوه زوراً وظلماً على الأئمة الأطهار أو علماء الشيعة الكبار.

---

(١) الكتاب ص ١٢٩ .

(٢) الكتاب ص ١٢٣ .

وهذا ما لا نريد خلاله أن يبرئنا أخونا الكاتب. وإنما ندعوه دعوة صادقة إلى ما أقرّه وثبّته علماؤنا بنصوص واضحة صريحة، اعترف بها هو نفسه بأن كتاب الله الكريم الموجود بين أيدي المسلمين اليوم إنما هو هو هو الذي أجمع عليه الشيعة والسنّة وانه لا يتعدى ما قاله كبار علمائنا من أنّ «**اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه إنما هو ما بين الدفّتين وهو ما بين أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك... ومن نسبَ إلينا أن نقول أكثر من ذلك فهو كاذب**»[1].وما عداه عدْواً وعدواناً نربأ بأخينا أن يقع فيه، كما نربأ ببعض أخواننا أن يحمّلوا صحيح البخاري مثلاً وغيره من الصحاح أو ما تشابه فيها حول هذا الموضوع ويحسبوا ما ورد في بعض نصوصها على التحريف ظلماً وعدواناً.

كل ذلك لكي يبقى كتاب الله عزيزاً منزّهاً بين جميع المسلمين ولا تطاله أيدي الغلاة والنواصب أو الجهلة والأغبياء والمندسّين، ويبقى كما أراده الله تعالى لنا ولكل العالمين. (**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**).. (**إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ**) وبلا تقية أو تدليس أو خوف من طعن أو تشنيع، أو تأويل مسطّح لتفسير ذهن هذا الرجل أو ذاك وتحميل المواقف ما لا تتحمله المبادئ ولا يرضاه العقلاء والمنصفون الذين يفرقون بين النظرية والتطبيق، أو قل بين عظمة النظرية وسوء تطبيق رجالها لها.

وإلاّ فإننا نستطيع أن نحصي ونسجّل أضعاف ما سجّله صاحبنا عن موضوع التحريف ومن كتب أخواننا أهل السنة، بعضها يتعلّق بما يُزعم عن ضياع أكثر القرآن وبعضها عن إسقاط بعض السور، وأخرى عن التشكيك في عدد آيات السور، ومثلها

---

(١) الكتاب ص ١٢٧ نقله الكاتب عن العديد من علماء الشيعة الكبار بنصه أو بنص آخر وبنفس المضمون.

مؤوّلة عن عدد حروف القرآن أو عدد كلماته ولكننا نعتبر كلّ ذلك تهافتاً ووضعاً وموضوعات ودسا أو إقحامات غير مسؤولة رغم أن بعضها وردت في كتب معتبرة مثل الإتقان، ومنتخب كنز العمال، والدرّ المنثور، والمصاحف والإيضاح ومعالم التنزيل وغيرها عدا الصحاح طبعاً.[1] ممّن تُؤخذ السنّة؟

من هُم أهل السنّة؟

وزعمَ أخونا في (أصله) السادس أن الشيعة ينكرون السنّة النبوية، وأنهم «كذَبة مدلّسون يتظاهرون بقبول السنّة، وهم أبعد

---

(١) فقد ورد في الصحاح عن عمر أنه سمع هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة الرسولﷺوقال: «فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرأنيها رسول اللهﷺ. صحيح البخاري ٦ : ٢٣٩ ، وسنن الترمذي ٤ : ٤٠١٤/٢٦٣. وعن ابن مسعود ، قال: «أقرأني رسول اللهﷺ: «إني أنا الرزاق ذو القوّة المتين» وفي المصحف (**إنّ الله هو الرزّاق ذو القوّة المتين**)الذاريات ٥١ / ٥٨ (راجع مسند أحمد ١ / ٣٩٤. وسنن الترمذي ٤ / ٢٦٢ / ٤٠١٠. وعن ابن عباس مثلها في قراءة قوله تعالى: (**لا تحرّك به لسانك لتعجل به** (أخذه)) عن صحيح مسلم ١ : ٣٣٠ / ١٤٧ ، وصحيح البخاري ٦ : ٢٤٠. وهناك إشارات كثيرة متهافتة مثل هذه في الصحاح وغيرها تشير إلى زيادة أو تبديل كلمتين وثلاثة وأربعة بل خمسة مثل قوله تعالى: (**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون**) آل عمران : ١٠٤ التي صارت: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ويستعينون بالله على ما أصابهم» (راجع المصاحف: ٩٣ ، والإتقان ١ : ٢٦٥ ، وفيه: قال عمر: فما أدري: أكانت قراءة أم فسر!! وأمثال ذلك الكثير الكثير مما يمكن ردّه وحسابه على المندسّين والوضّاعين ، أو حسابه تفسيراً لهذه الكلمة أو تلك ، وبلا قصد مبيّت لتحريف أو تلاعب أو «خبث أو غدر أو خداع»!! حسب تعبيرات الكاتب الكثيرة المتكررة.

الناس من السنّة» حسب تعبيراته ص ١٤٥. ويستدل على ذلك من قول اقتطعه من كتاب (أصل الشيعة وأصولها) (لعالمهم الضالّ) محمّد حسين آل كاشف الغطاء ـ حسب وصفه ـ يقول فيه:

«إن الشيعة لا يعتبرون من السنّة إلاّ ما صحّ لهم من طرق أهل البيت.... (ويضع نقاط) أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة بن جندب وعمرو بن العاص ونظرائهم فليس له عند الإمامية مقدار بعوضة» ص ١٤٥. ثم يروح يتعجّب من هذا الرأي ويتحامل على كاتبه كيف أنه يأخذ السنّة من فاطمة الزهراء (وقد توفّيت بعد النبي بستّة أشهر)! وكيف يأخذون من الحسن والحسين (وقد توفي الرسول والحسن والحسين صغيران لم يحملا من حديث الرسولﷺ إلاّ أقلّ القليل) ص ١٤٥. (ولم يبقَ أمامهم سوى علي) ـ يُضيف الكاتب ـ الذي قال عنه «أنه يستحيل أن ينقل سنّة النبي كاملة لأن النبيﷺ أرسله إلى اليمن مرّة واستخلفهُ في المدينة مرّة» ص ١٤٦، فيستكثر على الشيعة أنهم يروون عن هؤلاء فقط ولا يستكثر عن نفسه أن يروي عن أبي هريرة المعروف وعمرو بن العاص وسمرة بن جندب الذي لم يحدّثنا الكاتب كم عاشوا مع النبي وما هي دائرة رفقتهم أو صحبتهم له، وهل هم أكثر صحبة للنبي من عليرضي الله عنه وفاطمة!!! وما هي درجة وثاقتهم قياساً بعلي وفاطمة والحسن والحسينعليهم السلام ؟!

هذا أولاً، وثانياً إنه استكثر على الشيعة روايتهم عن علي وفاطمة والحسن والحسين، وإنهم كانوا صغاراً، ولم يستكثر الرواية عن البخاري ومسلم مثلاً الذين لم يعاصروا النبي أصلاً وإنما رووا عن أكثر من أربعة آلاف صحابي وصحابية حفظوا عن الرسول حركاته وسكناته وصمته وكلامه وسمته وهديه ومأكله ومشربه و و...» ص ١٥٥ قافزاً على آلاف الرجال والأئمة

والأصحاب الكرام البررة الذين يروي الشيعة عنهم أيضاً، وإنْ كانوا يعطون امتيازاً لروايات علي وفاطمة والحسن والحسين وأتباعهم باعتبارهم أكثر قرباً وأعظم منزلة من بعض الصحابة الذين يوثقهم صاحبنا، أو على الأقل أعظم من (أبي هريرة وعمر بن العاص وسمرة بن جندب) وأتباعهم.

وأنه (هداه الله) ولا نقول فيه كما قال (ان الشيعة ـ أضلّهم الله ـ يدّعون ان النبي خصّ الإمام بعلم خاص) محاولاً تسفيه رواية الألف باب التي يؤكدها جلّ الصحابة والأئمة والتابعين، ويوهم أن الشيعة «يُعطون الأئمة صفة التشريع ويعاملون كلامهم كما يعاملون كلام الله... لا بل والله يعظّمونها ـ والكلام هنا كلّه له طبعاً ـ ويقدمونها حتى على كتاب الله ويحكمونها فيه» ص ١٤٧ ـ ١٤٩ والعياذ بالله!! وبلا أي دليل علمي طبعاً إلاّ ما اقتطفه من (بحار الأنوار) الذي سمّاه (بحار الظلمات) وهو يعلم أن صاحب البحار نفسه المولود في القرن الحادي عشر الهجري ـ كما ذكرنا سابقاً ـ لا يعتبر كل ما جاء في بحاره صحيحاً وإنما فيه المكذوب والمنسوب، وفيه الصحيح والخطأ، وفيه الغثّ والسمين.

نتمنى على أخينا الكاتب أن يحقّق في ذلك فيأخذ من الكتاب (أي البحار) ما يتطابق مع كتاب الله، وليضرب بغيره عرض الجدار. وبلا اتهام بالضلال أو دعاء على أخوة موحّدين بالويل والثبور وعزائم الأمور، أو كيل شتائم ولعنات نربأ بكاتبنا ومحققنا أن يتفوّه بها ضد الشيعة وغيرهم وكيف أن «عقولهم فاقت عقول الأطفال والنساء سفاهة وجهلاً، لا بل فاقت عقول المجانين والمعتوهين جنوناً» ص ١٥٢ لمجرد أنهم أو بعضهم آمنوا برواية لا يتحملها عقله هنا، أو حكاية دسّها الغلاة (غلاة

الشيعة) هناك، تماماً كما دسّ (غلاة السنّة) العشرات بل المئات من الروايات التي (لا يقبلها عقل لا يهضمها معتوه).

فعن أنس مثلاً، قوله: كان أسيد بن حضير، وعبّاد بن بشر عند النبيﷺ في ليلة ظلماء حندس، فلما خرجا أضاءت عصا أحدهما فمشيا في ضوئها، فلما افترقت بهما الطريق أضاءت عصا الآخر[١]. فإذا قُبلت هذه كمعجزة أو كرامة أو خرق، فلماذا أو كيف تُقبل رواية أبي هريرة التي أوردها البخاري ج ٣ ص ١٢٧، ومسلم في ص ٤٨٢ من الجزء الثاني وهكذا أخرجها أحمد في ج ٢ ص ٣١٤ والتي مفادها ان جهنم لا تمتلئ حتى يضع الله تعالى رجله فيها.

ومثلها نزول الله تعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا (البخاري ج ٤ ص ٦٨) وأضاف بعضهم أنه ينزل راكباً على حمار!!

ومثلهما ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن قصة نزول ملك الموت إلى نبي الله بما نصه: «جاء ملك الموت إلى موسىعليه السلام فقال له: أجبْ ربّك. قال فلطمَ موسى عين ملك الموت ففقأها، قال: فرجع الملك إلى الله تعالى فقال: إنك أرسلتني إلى عبد لك لا يريد الموت ففقأ عيني قال: فردّ الله إليه عينه، وقال: ارجع إلى عبدي فقل..... الخ...[٢]

وهناك العشرات من مثل هذه القصص والحكايات والمناقب التي ذكرت في الصحاح وغيرها من الكتب المعتبرة عند أخواننا أهل السنّة ومعظمها لا تنطبق عليها المقاييس العقلية أو القوانين

---

(١) راجع: صحيح البخاري ٦ / ٣، أُسد الغابة ٣ / ١٠١ تاريخ ابن كثير ٦ / ١٥٢، صحيح البخاري ٣ / ١٣٨٤ ح ٣٥٩٤.

(٢) راجع: صحيح البخاري ج ٢ ص ١٦٣، وصحيح مسلم ج ٢ ص ٣٠٩.

الطبيعية مثل (كلام رأس أحمد الخزاعي بعد صلبه، كما كان رأس ابن زكريا يقرأ)[١].

وكيف يزور الله أحمد بن حنبل كلّ عام، ويقطع أبو مسلم نهر دجلة بدعائه، (أي يقطع جريانه بدعائه) ويحوّل خالد بن الوليد الخمر إلى عسل، ويتكلّم زيد بن خارجة بعد الموت، ورجل متربّع في الهواء، وعشرات أمثال ذلك أوردها العلاّمة الأميني في موسوعته الغدير (المجلد ١١) منسوبة إلى كتب مهمة ومعتبرة لدى أخوتنا أهل السنة والجماعة يمكن الرجوع إليها في مصادرها لمن يحب البحث والتحقيق، أو التنقيب والتنبيش والتفتيش.

ولكننا لا نقول في أخوتنا ما قاله فينا:

وحسبكمُ هذا التفاوتُ بيننـــــا وكلّ إناء بالذي فيه ينضـحُ

بل سنكون معه (على الأقلّ في هذا الكتاب) وفي بداية الألفية الثالثة لميلاد المسيح عليه السلام ما قاله أو تمثّله شاعر آخر حينما قال:

وإذا ما أتت من صاحب لك زلّة فكن أنت محتالاً لزلّته عذرا

أهل السنّة هم غير النواصب

وفي (الأصل السابع من أصول الضلال) عند الشيعة يخلط كاتبنا الأستاذ مجدي خلطاً مؤسفاً، فلا نراه يُفرّق بين أخواننا أهل السنّة وبين النواصب الذين يعتبرهم الشيعة فعلاً أنجاسا ومشركين ويفرّقون بينهم وبين أهل السنّة الذين يعتبرونهم مؤمنين موحّدين ولا يضمرون لهم الشرّ ولا يعتبرونهم أنجاسا ولا أرجاسا ولا

---

(١) راجع: تاريخ بغداد ٥ / ١٧٩ رقم ٢٦٢٣ ، وصفة الصفوة ٢ / ٢٠٥.

يكفّرونهم ولا يستحلون دماءهم وأموالهم، كما زعمَ الكاتب ظلماً وعدواناً في بداية هذا الفصل، ص ١٥٦.

المؤسف الآخر الذي وقع فيه الكاتب في تفسير هذا (الأصل) انه قال: «**ان الشيعة يصرّحون بأن السنّي هو المرادف عندهم لكلمة الناصب**» ص ١٥٧، وهذا ما لم يقله أحد من الشيعة إلاّ غلاتهم الذين يعتقد الكاتب ونعتقد أنهم أفرطوا وأخطأوا، وإن بعض الأسماء التي جاء بها من علمائهم إنما هم من (الغلاة) الذين لا يعتمدهم الشيعة ولا يقرّون برجاحة تفكيرهم ولا حتى رجاحة عقولهم، بل يخطّئونهم ويحْملون عليهم.

نعم، ان علماء الشيعة الكبار المعتبرين من أمثال السيد محسن الحكيم، والسيد الخميني والعلاّمة الحلي، الذين ذكرهم الأخ الكاتب، يعتقدون بنجاسة الغلاة والخوارج والنواصب فعلاً، والنواصب، أو الناصب كما ذكر الحلي، هو الذي يتظاهر بعداوة أهل البيت عليهم السلام.[1] وهو نفس ما يُقرّه الكاتب ويؤكّده من أن «النواصب عندنا ـ أي عند أهل السنّة ـ هم المبغضون لآل البيت اللاعنون لهم» ص ١٦٢. ولا صحّة لما ادّعاه من أنّ «النواصب عندهم ـ أي عند الشيعة ـ هم كل من يتولّى الشيخين أبي بكر وعمر ويترضى عن صحابة الرسول» ولا دليل له عليه إلاّ ما ورد في بعض كتب (الغلاة) الذين أعدّهم ويُعدّهم الشيعة من (الأنجاس) أيضاً، بل المخرّفين المنحرفين.

---

(١) نهاية الإحكام في معرفة الأحكام ج ١ ص ٢٧٤ ـ طبعة بيروت. وهذا لا يعني بالطبع أننا ننزّه هؤلاء عن الخطأ بل نعتقد أنهم بشر خطّاءون وكل الناس خطاءون إلاّ التوابون.

وللمزيد من الخلط المؤسف أيضاً راح كاتبنا يحمّل من سمّاهم الرافضة، ولا ندري ماذا يقصد بالرافضة[١] وكيف أنهم «أبغضوا الصحابة وكفّروهم وتعبّدوا بسبّهم ولعنهم، فيما الناصبة الحقيقية أبغضوا آل البيت وسبّوهم» ص ١٦٣. وقال إنهم (أي أهل السنة) هم الوسط بين «روافض الحق وشيعة الباطل، وبين النواصب، نواصب العداء لآل البيت الأطهار المطهرين الذين أوجبَ الله علينا مودتهم ومحبّتهم» ص ١٦٣.

ونحن نقول مع الكاتب أيضاً ان الشيعة هم الوسط أيضاً بين روافض الحق: (الغلاة والنواصب) وشيعة الحق، وإنهم ـ أي شيعة الحق ـ يوجبون محبّة آل البيت ومودّتهم ويلعنون من يلعنهم ويسبّون من يسبّهم ويتبرأون ممن يتبرّأ منهم، ولا علاقة للشيعة بالمسائل الصاغانية والبحرانية والمامقانية ولا كتاب «المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخرسانية» أو كتاب «الحق اليقين في معرفة أصول الدين» أو كتاب (الحدائق الناضرة) وأمثالها من الكتب البائرة التي كثُر فيها التخريف وطغا أو طفح فيها الغلوّ والهراء والانحراف.

---

(١) وهل وجدَ في أئمة مذهب أهل البيت أو أتباعهم الأوائل من أصحاب الأئمة والمحدّثين والمؤرخين من يسبّ أحداً من الصحابة الأبرار فعلاً وليس الصحابة المنافقين ، اللهمّ إلاّ ما جاء به بعض المتأخرين كردود فعل نفسية على الاضطهاد والظلم الذي تعرّض ويتعرّض له الشيعة بتضخيم هذه التهمة ضدهم أو تلك ولأسباب سياسية باتت معروفة ، ولا تخفى على المتنوّرين والمتابعين وعلماء الدين الحقيقيين.

ردّ آخر للشيعة على غلاتِهم

ويستمر الكاتب في (أصله) الثامن متّهماً الشيعة أو كما يُسمّيهم الرافضة (بالوقوع في أعمال الشرك والوثنية والبدعة والضلال والجهل والخرافة) ويحمّل كل ما جاء في كتب الغلاة عليهم وخاصة ما يتعلّق بمختصات الله تعالى كالخلق والرزق وتصريف أمور الكون والضرّ والنفع وعلم الغيب، وغيرها من الأمور الخاصة بالله تعالى والتي نسبها غلاة الشيعة فعلاً إلى الأئمة عليهم السلام زوراً وأفكاً فتحمّلوا وزرها ووزر أثقالها إلى يوم القيامة. علماً بأن كلّ علماء الشيعة الكبار أنكروا على الغلاة هذه الأمور وكفّروهم ووسموهم بالضلال والانحراف، وكتبوا في ذلك الكتب والبحوث ردّاً على هؤلاء وتنديداً بهم[1]، إلاّ بعض الشطحات التي

---

(١) فعن الشيخ المفيد في (تصحيح الاعتقادات ص ١٣٧) قال: «والمفوّضة صنف من الغلاة وقولهم... بحدوث الأئمة عليهم السلام وخلقهم ونفي القِدم عنهم وإضافة الخلق والرزق مع ذلك إليهم.. وانه فوّض إليهم خلق العالم... كلّه من الغلو». وقال الشيخ الصدوق في الاعتقادات ص ٩٩: «اعتقادنا في الغلاة والمفوّضة أنهم كفّار بالله جلّ اسمه» وأكّد أيضاً بأن كل من يرى بأن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة الأطهار معصومون من الخطأ والسهو في تفاصيل حياتهم اليومية التي لا علاقة لها بتبليغ الرسالة الإلهية فهو مغال» راجع: كتاب من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق ١ : ٣٥٩ ـ ٣٦٠. وينقل علماؤنا عن الإمام الرضا عليه السلام قوله: «من زعم أنّ الله عزوجلّ فوّض أمر الخلق والرزق إلى حججه عليهم السلام فقد قال بالتفويض.. والقائل بالتفويض مشرك» راجع: وسائل الشيعة ج ٢٨ ص ٣٤٠. وعنه عليه السلام أيضاً انه قال: «من زعم أن إلينا الخلق وعلينا الرزق فنحن منه براء» تصحيح الاعتقادات ـ الشيخ المفيد ص ١٠٠. وعن الشيخ المفيد أيضاً: «فإما إطلاق القول عليهم (أي على الأئمة) بأنهم يعلمون الغيب فهو منكر بيّن الفساد ، لأن الوصف بذلك إنما يستحقّه مَن علمَ الأشياء بنفسه لا بعلم مستفاد ، وهذا لا يكون إلاّ لله عزّوجلّ» أوائل المقالات للشيخ المفيد ص ٦٧. وهناك العشرات من مثل هذه الأقوال للعشرات من علماء الشيعة القدامى والمعاصرين.. ولعلّ

أوردها أخونا الكاتب، والمحسوبة على بعض العلماء المعاصرين ممن نحمّلهم أيضاً وزر الانجرار إلى الغلوّ أو ما يشبه الغلو في بعض أقوالهم وتصريحاتهم وشطحاتهم.

نعم ، إننا مع الأخ الكاتب فعلاً في تنديده ببعض المحسوبين على الشيعة لما «أدخلوه على الدين من الغلوّ المقيت المسرف في تعظيم وتقديس الأشخاص» ص ١٦٧ فيما ادّعوه للأئمة من علم الغيب، وعلمهم بما كان ويكون وما هو كائن إلى يوم القيامة، وما أسرفوا فيه من صفات وتأويلات وتفسيرات لآيات الله البينات ما أنزل الله بها من سلطان.[1]

أما الذي تأسفنا فيه على أخينا الكاتب فهو انجراره بل استغراقه في تحليل بعض مقولات الشيعة البسطاء وكيف أن بعضهم يقول أن زيارة الإمام الحسين عليه السلام تعادل عشرين حجة، وكيف راح يصول ويجول في مصنّفاتهم التي نقّص أحدهم من هذه العشرين واحدة فصارت تسعة عشر، فيما أضاف آخر واحدة فصارت واحدا وعشرين، وجاء ثالث ليقول انها تعادل ثمانين، ثم يأتي رابع ويقول انها تعادل ألفاً ثم مائة ألف ثم نصف مليون ثم مليون ثم أربعة ملايين ثم مائة مليون ثم مئات الملايين ثم مليار ومليارات وهكذا، ومما يُفترض الاستخفاف به وعدم دراسته أو الاكتراث به بالشكل الذي تمّ درسه واهتُمّ به من قِبل أخينا الكاتب

الأكثر توثيقاً ودليلاً هو وقفة علماء رواة الحديث في مدرسة (قم) القديمة في أوائل القرن الثالث الهجري من أفكار المفوّضة.. إذ كان مجرد رواية هذه الأحاديث الغالية يستوجب الإخراج من قم. أما الاعتقاد بها فكان يصل إلى حدّ اتهامهم له بالكفر الذي يوجب القتل. راجع: رجال الكشي ٥١٢ ، رجال النجاشي: ٣٨ و ٧٧ ، رجال ابن الغضائري ٣ : ١٧٩.

(١) راجع كتابنا (الغلو والغلاة ـ قراءة شيعية معاصرة). وكذلك بحثنا في مجلة (المنهاج) الصادرة في ربيع ٢٠٠٣.

وأثار حفيظته، فانفعل وغضب واشتعل والتهب حتى فقد صبره ـ كمال قال ـ حين سمع أحد هؤلاء (البسطاء) يقول:

«من زار قبر أبي عبد الله عليه السلام بشط الفرات كمن زار الله فوق عرشه»!![1] أو أن زيارته تعطي «ألف مليون درجة في الجنة» أو كما قال الدّهان: «انها تساوي عشرون حجة، وعشرون عمرة، وعشرون حجة وعمرة مبرورات متقبّلات، وعشرون غزوة مع نبي مرسل وإمام عادل» وما إلى ذلك من إسفاف وتهافت، إن لم نقل بساطة وسذاجة وترغيب بائس لا طائل وراءه ولا دليل عليه.

وهكذا جنح صاحبنا كما جنح الدّهان، بعد أن فقد صبره، فراح يناقش الغثّ والسمين، ويساجل في ما يستحق وما لا يستحق حتى أخذته العاطفة وراح يستكثر على الشيعة بناء قبور أئمتهم ويتساءل لماذا يشدّون الرحال إلى كربلاء وكيف أن «بعضهم يحرص على زيارة كربلاء أشدّ من حرصه على زيارة بيت الله الحرام ويفضّلها عليه» وهذا ما لم نسمع به لا من الأولين ولا من الآخرين، ولم يأتِ صاحبنا عليه بدليل إلاّ ما ذكرناه من كتب وروايات السذّج والبسطاء المذكورة، أو كتب الغلاة التي حاربها الشيعة قبل إعلان أخينا حربه عليهم، وضيقه بهم، وانزعاجه منهم.

وينفعل أكثر فأكثر ليأتي على بعض طقوس الشيعة وندبهم للإمام الحسين وتوجّعهم على مصيبته وكيف يتألّم شيعة الحسين على أمة محمّد التي شايعت وبايعت وتنقّبت لقتال ابن بنت نبيّهم، ويصوّر أن هذا البكاء يوحي (بأنك في معابد الهندوس وديار المجوس) ص ١٦٩، وما درى أن مصيبة الحسين يحزن عليها

---

(١) الكتاب ص ١٧٦ عن كتاب المزار ص ٦٢ ، وبحار الأنوار ٩٨ : ١٧ الذي تم ذكره ووصفه وتقييمه سابقاً.

ويتألّم وربما يبكي ويصرخ كلّ من تأمّل في تلك الفاجعة في تأريخ المسلمين، وربما الكاتب نفسه، لو توقّف عندها قليلاً، وهذا ما سنأتي على تفصيله في فصل لاحق من هذا الكتاب إن شاء الله.

ولم يستطع أخونا الصبر أيضاً على ما قاله بعض الغلاة من تفضيل الشيعة لكربلاء على مكّة المكرمة، وكيف ان الله تعالى «خلق أرض كربلاء قبل أن يخلق الكعبة بأربعة وعشرين ألف عام» ص ١٧٣ والحمد لله أنه لم يستغرق في هذا الرقم ويأتي بعلماء الجيولوجيا ليضيفوا إليه ألفين أو مليونين أو ينقصوا منه ألفاً أو مليوناً!! مما نربأ بأخينا أن يُستدرج أو يُجرّ حتى إلى رفض أو إنكار قيام الشيعة بزيارتهم لحفيد المصطفى وابن الزهراء، وتجديد الولاء له أي لمنهجه وثورته وإبائه وتأكيد (مودّته وحبّه)، والسير على خطه الذي هو خط أبيه وأمّه وجدّه، وهو أمر لا نظنّ كاتبنا ينكره وهو القائل بضرورة (حبّ آل البيت ومودتهم واحترامهم)!

نعم ، إن الشيعة يزورون هذا الإمام العظيم ويتزودون من عظمته ومواقفه كما يزورون نبيّه وجدّه سيدنا محمّدﷺ ويتزودون منه، وكما يزورون الكعبة المشرفّة ويتزودون من بيت الله العتيق قرباً وتقرّباً للربّ العظيم، تجديداً للإيمان، وتجذيراً لليقين، والتماساً لرحمة الله ولطفه وغفرانه، تماماً كما يزور ويقول ويفعل أخونا الكاتب في زيارته وحجه وتعظيمه للنبي وآله وأصحابه، حيث يستحضر أرواح أولئك الصحابة الكرام البررة ويعاهدهم على الثبات على دين الله والسير على خطهم ومنهجهم، أملاً برضوان الله تعالى ورحمته ومغفرته، وبعيداً عن اتهام ذلك الأعرابي البسيط الذي يزور سيد الشهداءعليه السلام، بنية الحصول على ثواب ١٠٠، شهيد أو مليون أو مليونين وكيف أنه (أي صاحبنا) لم يلتمس له عذراً، بل قال ان به «لوثة بعقله وخلل بدينه» ص ١٧٦.

تحميل أقاويل الغلاة على الشيعة

ويستطرد الكاتب منفعلاً في أصله التاسع من أصول (ضلال الشيعة) فيحمل على الشيعة ويحمّلهم كتب الغلاة وتفسيرهم الباطني للقرآن وما ورد فيه من زيغ وشطط وانحراف، فيعمم ذلك على جميع الشيعة قائلاً: «إنهم لم يتركوا آية إلاّ وخرجوا بها عن حدود الشرع واللغة إلى وساوس الشياطين وزندقة الملاحدة الشيوعيين» ص ١٨٢، مستشهداً ببعض تفسيرات القمي والعياشي وسقطات بحار الأنوار ومرآة الأنوار وشوارد التأويل البائسة هنا وهناك من أمثال «إهدنا الصراط المستقيم» وقولهم «إن الصراط المستقيم هو أمير المؤمنين!! أو تفسير قوله تعالى: (فَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) بـ (فلا تموتنّ إلاّ وأنتم مسلّمون لولاية عليّ..) وأمثال ذلك مما سمّاه الكاتب (الهذيان) وهو هذيان فعلاً، وخاصة تفسير تفسيرهم لـ (والشمس وضحاها) وأن الشمس هي (أمير المؤمنين عليعليه السلام)، وضحاها هو (قيام القائم) ـ حسبما نسب الكاتب ذلك إلى تفسير البرهان والقمّي ومرآة الأنوار وغيرها مما لا يعتمده الشيعة ولا يعطونه كثير اعتبار.

وعما سمّاه (الشيعة والبداء) و(الشيعة الرجعة) راح كاتبنا مرّة أخرى يلتقط شاردة من هنا، وواردة من هناك، ويتسقّط هفوات وعبارات وسقطات تعطي أكثر من معنى وتُفهم أكثر من فهم ولا يمكن البتّ فيها أو الجزم، لأنها من المسائل المستقبلية التي لا يجوز أو لا يصحّ إنكارها كما لا يصحّ إطلاقها أو الجزم بها من قبيل: «ليس منا من لم يؤمن بكرّتنا» ويقصد رجوعنا أو رجعتنا، أو من قبيل جملة: «الرجعة موضوع إجماع الشيعة» التي نسبها إلى الطبرسي في مجمع البيان وهكذا قولة الحرّ العاملي وإضافته: «إنها من ضروريات المذهب» في (الإيقاظ من الهجعة»،

محمّلاً أيضاً خزعبلات البعض في ما سيحصل في الرجعة من (صَلْب الشيخين على شجرة يابسة ـ أي أبي بكر وعمر ـ بعد نبشهما، وإخراجهما، من قبريهما ـ خالطاً هذه الأمور مع ما يمكن حصوله في يوم القيامة والتي هي من أمور الغيب التي لا يعلمها إلاّ الله سبحانه وتعالى، ولا تُكشف إلاّ في ذلك اليوم المعهود، الذي يراه بعض العباد بعيداً ويراه ربّ العباد قريباً.

التقية والمتعة

كما لم يفهم الرجل التقية والمتعة واكتفى بالسبّ واللعن وانفعل الرجل مرّة أخرى في أصله العاشر، وراح مخبطاً بين تقيّة الشجعان وتقية الجبناء حاملاً التقية على الكذب والنفاق مع ما فيها من نص قرآني واضح وصريح[1]، ﴿**لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين... ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلاّ أن تتقوا منهم تقاةً ويحذّركم الله نفسه وإلى الله المصير**﴾ آل عمران :٢٨، وخابطاً أيضاً كحاطب ليل بين المتعة التي كانت على عهد رسول الله ﷺ بنص مقولة عمر بن الخطاب وتحريمه لها، وبين ما سمّاه (الزنا والخنا والفجور) ص ٢٠٠ .

ويواصل تحامله على الشيعة وكيف أنهم «استحلّوا دماء وأموال وأعراض المخالفين حتى صاروا أئمة السرّاق والنهابين» ص ٢٠١، مضيفاً: «إن الشيعة قوم لا خلاق لهم ولا تزكية عندهم»

---

(١) ﴿**لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين... ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلاّ أن تتقوا منهم تقاةً ويحذّركم الله نفسه وإلى الله المصير**﴾ آل عمران : ٢٨ ،

وكما يقول: «لأسباب عديدة آلت بهم إلى التدسية وسوء الخلق» حسب تعبيراته الفاقعة المنفعلة طبعاً، ص ٢٠١.

وبعد أن ثبّت الكاتب (غفر الله له) هذه الصفات وحسبها على الشيعة راح يعدّد أسبابها، وفي الحقيقة مظاهرها، لأنه لم يجد أي سبب لها، فراح يعدد هذه (الأسباب) عفواً الظواهر أو المظاهر ويحصيها على التوالي:

أولاً: «استحلالهم السبّ والشتيمة واللعن على صحابة النبيﷺ الكرام البررة» ص ٢٠٢، وهذا ما ناقشناه آنفاً ولا نريد العودة له كما عاد أخونا إليه.

وثانياً: «استحلالهم (أي الشيعة) لدماء وأموال وأعراض مخالفيهم، لا سيّما من أهل السنّة السائرين على هدي النبيﷺ وأصحابه الكرام البررة» وكيف تحوّلوا إلى «طائفة من السرّاق واللصوص والمجرمين والنهّاب... حتى صار الغدر صفة متأصّلة في قلوبهم والخيانة صفة متأصلة تملأ صدورهم» ص ٢٠٢. وبلا أي دليل أو برهان على هذا القذف والبهتان والافتراء إلاّ ما أحاله إلى (أصله السابع) حول النواصب والذي تمّت مناقشته أيضاً.

أما السبب الثالث عن «استحلالهم الكذب والتدليس والنفاق في صورة التقية» فتكرار لا طائل وراءه ولا هدىً ولا علم متين، إلاّ ما أضافه من سبّ وشتائم خلاصتها أن «الشيعة أكذب الناس» وأن علماء السنّة والجماعة اتفقوا على «أن الغدر والخيانة والكذب والنفاق هو دثار الشيعة ولباسهم وهو ما امتلأت به قلوبهم المنكوسة» ص ٢٠٢، وكيف أنهم «يتقرّبون إلى شيطانهم الرجيم بالكذب والتدليس والنفاق في صورة تقية واجبة في كل حال، يغشون بها الناس ويدلّسون بها عليهم...» ص ٢٠٣.

ولم يستطع صاحبنا الاقتراب من فهم «التقية» في المذهب الشيعي بحكم مسبقاته وانفعالاته، وأحكامه الجاهزة. فالتقية يا أخانا في اللغة: الحذر والحيطة من الضرر، وقاعدتها القرآنية هي مرّة أخرى: ﴿لاَ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾[١].

وقد عرّفها الشيخ المفيد في مصنفاته المعروفة ٥ / ١٣٧ بأنها «**كتمان الحق وستر الاعتقاد به ومكاتمة المخالفين وترك مظاهرتهم بما يعقب ضرراً في الدين أو الدنيا**» وهي شعار المغلوب على أمره أمام الغاشم الظالم الذي لا يتورّع عن سفك دمه وانتهاك عرضه وسلب ماله وحقوقه. وهي عند الشيعة ليست في منزلة العقائد وإنما في منزلة الرُّخص، فقد وجد بعضهم العمل بها حراماً، ووجد بعض آخر العمل بها واجباً، فيما جعلها صنف ثالث رخصة وجوازاً حسب اختلافات المقامات وخصوصيات الموارد.[٢] وإذا كان ما نُسب إلى الإمام الصادق صحيحاً في كونه عليه السلام قال: « التقية ديني ودين آبائي وأجدادي » فإنه قال أيضاً مخاطباً بعض شيعته: « وأيم الله لو دعيتم لتنصرونا قلتم لا نفعل، إنما نتّقي، ولكانت التقية أحبّ إليكم من آبائكم وأمهاتكم، ولو قد قام القائم ما احتاج إلى مساءلتكم عن ذلك ولأقام في كثير منكم من أهل النفاق حدّ الله »[٣].

وهذا يعني، باختصار شديد، ان التقية في العقل الشيعي إنما «جُعلت ليُحقن بها الدم، فإذا بلغ الدم فلا تقية»[٤]. وبالتالي فانها

---

(١) آل عمران : ٢٨ .
(٢) أصل الشيعة وأصولها ـ الشيخ كاشف الغطاء ص ٣١٩ .
(٣) وسائل الشيعة ج ١١ ص ٤٨٣ .
(٤) أصول الكافي ٢ / ٢٢٠ ، باب التقية حديث ١٦ .

ليست دثار الخانع الجبان، وإنما شعار الثائر الشجاع الذي يكتم على عدوّه، ما لا يمكّنه منه، ويجعل له طريقاً عليه وإنْ كان المسطّحون استخدموها في غير الهدف الذي جيء بها من أجله، فصارت ـ كما قال صاحبنا فعلاً ـ «استحلالاً للكذب والتدليس والنفاق» ـ والعياذ بالله ـ

أما السبب الرابع، أو الظاهرة الرابعة، حسب تصنيفه، فهي «استحلال الشيعة للزنا والخنا والفاحشة» والعياذ بالله، وكيف أنهم «أعاروا الفروج وغرقوا في الزنا والفاحشة حتى الثمالة» حسب قذفه واتهامه وافترائه ص ٢٠٣، ولم يكتفِ بذلك بل أضاف، وبلا تقوى أو ورع: «حتى صار الزنا حالهم، والخنا والدياثة صفة لهم، وضياع المروءة والشهامة نعتاً لهم، وضاعت غيرتهم وصاروا تيوساً لا خلاق لهم ولا أخلاق عندهم» ص ٢٠٣.

وكل هذا السبّ والشتم والقذف، لأن الشيعة جوّزوا المتعة أو رخّصوها «كما كانت جائزة ورخّص فيها النبيﷺ» ـ على حدّ تعبير الكاتب نفسه ـ وإن كان أضاف: «ثمّ نهى عنها وأخبر أنها محرّمة على المسلمين وإلى قيام الساعة».

ولا نريد هنا مناقشة مسألة المتعة فعلاً لأنها مسألة معقّدة وشائكة وتحتاج إلى بحث مفصّل ولا يصحّ المرور عليها بسطحية وعجالة كما مرّ عليها صاحبنا ليجعلها صنو (الزنا والديوثة والتيوسة) مع ترخيص النبي لها، بل ترخيص أبي بكر، لأن عمر هو الذي حرّمها ولم يحرمها أبو بكر، وقال قولته المشهورة: «متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا أحرّمهما وأعاقب عليهما».

ولا ندري إن كان النبيﷺ حرّمها بالطريقة التي طرحها الأخ الكاتب من صحيح مسلم[١]، ولماذا لم يحرّمها الخليفة الأول، بل لماذا رخّصها النبيﷺ ولم تكن زنا ولا فاحشة ولا ديوثة ولا «أسواق للخنا والرذيلة عليها قوادون من الرجال والنساء» ص ٢٠٦ حتى صارت عند الشيعة «من أركان الإيمان»!!! ص ٢٠٧ خابطاً خبط عشواء في ليلة ظلماء، مستدلاً بحديث أو قول في هذا المصدر الشيعي أو ذاك بما يمكن أن يُضرب به عرض الجدار كأن يقول الله تبارك وتعالى لمحمّد عن طريق جبريل: «يا محمّد، ان الله تعالى يقول: اني قد غفرتُ للمتمتعين من أمتك من النساء» أو غيرها البائسة المنقولة عن آخر، والتي مفادها أو نصها: «ما من رجل تمتّع ثمّ اغتسل إلاّ خلق الله من كل قطرة منه سبعين ملكاً يستغفرون له إلى يوم القيامة، ويلعنون مجتنبها إلى أن تقوم الساعة» ص ٢٠٨.

أو الأخرى الأكثر تهافتاً.. «... فإذا اغتسل غفر الله بقدر ما صبّ الماء على شعره» و«إذا كلّمها كلمة كتب الله له بها حسنة» و «إذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنباً» وهكذا مما يشير إلى تفاصيل لا يصحّ بباحثنا أن يجعلها معايير لدراسة علمية أو يزعم انها علمية أو يقوم بقراءة هذه المسألة الحساسة والمهمة للأمة والمجتمع بهذه الطريقة غير العلمية وخاصة في الواقع المعاصر الذي اشتبكت فيه الأمم والشعوب وكثرت الحروب، وزاد عدد النساء على عدد الرجال وانتشر الزنا والعهر والرذيلة والابتذال، وبطريقة

---

(١) يقول الكاتب في استدلاله رقم ٣ على تحريم المتعة ما نصه: ـ«أخرج مسلم عن الربيع بن سبرة الجهني أن أباه حدّثه أنه كان مع النبيﷺ فقال: «أيها الناس إني قد أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرّم ذلك إلى يوم القيامة ، من كان عنده منهن شيء فليُخلّ سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً» عن صحيح مسلم بشرح النووي ٩ / ١٨٦.

لا يمكن حلّ المسألة الجنسية بهذه العجالة أو بهذا الطرح المتسرّع المتهافت.[١]

ولم يكتفِ الكاتب بهذا الخلط والسبّ والشتم في الشيعة والتشيّع بل راح ينسب لهم وله ما لم يأتِ به الأولون ولا الآخرون نقلاً عمن يعتقد بصحة حديثه، وهو أبعد ما يكون عن الدين وحدود الدين وقيم الدين، إذ يقول: «يقول محمّد مال الله في كتابه الشيعة والمتعة ص ١٣٢: «عند الشيعة يجوز للرجل أن يتمتع بالمرأة الواحدة عدة مرّات وإن بلغت الألف، وإن ترادَفَ عليها آلاف الرجال، ولا ضير في ذلك، فإنها بغي مباحة للجميع، ولا بأس بالرجوع إليها كلما كان مسعوراً ويرغب في ممارسة الرذيلة، وهل دين الشيعة إلاّ شيوعية الجنس؟» ص ٢٠٩.

ويضيف أن (شيعة الشيطان) يجوّزون الزنا مع المرأة المتزوجة التي لها زوج ص ٢٠٩ ويخلط بين حكم هذه المرأة المتزوجة ـ والعياذ بالله ـ وحكم المومس وحكم المرأة المعروفة بالفجور، وحكم صاحبة الراية وحكم العاقر، وربما حكم الباكر وحكم الصبية وحكم الأرملة، وحكم المطلقة وحكم المعلقة، وحكم الناشز لكي يستنتج في نهاية المطاف ان الشيعة «قوم تدست قلوبهم ونفوسهم من جراء تلك الدعارة التي لبست لباس الشرع وسموها المتعة، فقتلت المتعة غيرتهم وشهامتهم وصاروا ديوثين لا خلاق لهم، وقوّادين زناة لا أخلاق لهم» ص ٢١١ دون أن يرجع إلى حدود الله، ودون أن يقرأ أحكام هذه المتعة في كتبهم الفقهية المعتبرة ودون التأمّل في مسألة الزواج المؤقت أو ما بات يسمّى الآن في العالم وحتى في الدول الإسلامية والعربية

---

(١) يمكن مراجعة كتاب (المتعتان بين النص والاجتهاد) من كتاب الغدير للشيخ الأميني ـ إعداد طاهر الموسوي ـ عن مركز الغدير للدراسات الإسلامية ـ الطبعة الأولى ١٩٩٨.

أسماء مختلفة **كزواج المسيار أو المسفار أو الشراكة أو زواج الإيثار** و أسماء أخرى لعلاج مشكلة الجنس بين الناس وقطع الطريق أمام الوسائل والأبواب التي تقود إلى الزنا والدعارة وتؤدي إلى إفساد المجتمع المسلم وتفسيخه وتدميره، ودون النظر في آيات الله البيّنات في مسألة الجنس وتفسيراتها وقراءة هذه المسألة قراءة علمية بحثية وليس قراءة ساذجة انفعالية مع حكم جاهز ونيّة مبيّتة مستعدّة للقذف والسبّ والشتم، وبلا مقدّمات!!

ولا ندري هنا ماذا يقول صاحبنا في تفسير نصوص الله تعالى: ﴿**فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلاً**﴾[١]. ﴿**وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ**﴾[٢]. ﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً**﴾[٣]. ﴿**فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ**﴾[٤]. ﴿**إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ**﴾[٥]. وكيف ينبغي عليه دراسة ما يتعلّق بهذه المسألة الخطيرة التي نربأ بأي باحث محترم فضلاً عن مسلم مسؤول الخوض فيها دون الرجوع إلى أمهات الكتب الشيعية ورجال الشيعة المبرّزين المحترمين الذين ناقشوا هذه المسألة وأعطوها حقّها من الاهتمام والاحترام لأنها فعلاً سيف ذو حدّين، ويمكن استغلالها بما لا يُرضي الله، تماماً كما يُستغلّ الدين عموماً أحياناً، وكما يُستغلّ العلم أو الطبّ أو الذرّة أو الطاقة النووية بما لا يرضي الله وربما يسيء إلى الإسلام والمسلمين والناس أجمعين، وإن كان الذي

---

(١) الأحزاب : ٤٩ .
(٢) البقرة : ٢٣٦ .
(٣) النساء : ٢٤ .
(٤) النساء : ٢٥ .
(٥) المائدة : ٥ .

أورده الكاتب لم يأتِ به نبي أو رسول، بل ما أنزل الله به من سلطان.

نقول، ندعو الأخ الكاتب إلى العودة إلى كتب الشيعة المعتبرة وخاصة المعاصرة لدراسة موضوعي (التقية والمتعة) ودراستهما دراسة علمية متأنية وبدون مسبّقات **وإنها في النهاية بديل عن الزنا وليس بديلا عن الزواج** ، وذلك باعتقادنا أفضل بكثير من السبّ واللعن اللذين رفعهما الكاتب شعاراً على الشيعة في كتابه (انتصار الحق) باعتبارهم سبابين لعّانين، وإن كان ـ غفر الله له ـ لم يُبقِ كلمةً أو مصطلحاً حول الشتائم في القاموس العربي إلاّ واستخدمَه بجدارة واقتدار!! ـ متّهماً به الشيعة وأتباعه، بدءاً من (القوّاد) و(القوادين) ومشتقاتها وأصولها، مروراً بالديوثة والخنا وتوصيفاتها، وانتهاءً بالدعارة والنجاسة والعهر، وكلّ المصطلحات البذيئة الهابطة التي لا تليق بأي باحث كريم فضلاً عن مسلم شهم يحسب نفسه على النبيﷺ زاعماً انه لم يكتب كتابه هذا إلاّ انتصاراً للحق ودفاعاً عن أصحاب النبي الكرام المؤدّبين البررة!!

الإمامة والخلافة بين الغلاة والنواصب

وجاء الفصل الثالث من كتاب الأخ مجدي ليضعه تحت عنوان «حقائق ينبغي أن نعرفها عن الشيعة والتشيّع» فيروح جاهداً نفسه في إحصاء فرق الشيعة الثلاثة والسبعين أو الثلاثة والستين أو الثمانين وكيف أن هذه الفرق «تكفّر إحداها الأخرى» ص ٢١٧، وكيف أن بعض المؤرخين يقولون ان «الفرق الشيعية خمساً وأربعين فرقة الغالية، منهم خمس عشرة، والرافضة أربعاً وعشرين والزيدية ست» ص ٢١٨، وآخرون قالوا أكثر وغيرهم زعم أقل، والمهم عند الكاتب أنهم جميعاً (غلاة مبتدعون ضالّون مضلّون).

ولم يكتفِ بهذا الإحصاء المتعب بل راحَ يسمّي هذه الفرق فرقةً فرقةً من العليائية والكيالية واليونسية والإسحاقية والشمطية أو الشميطية والأفطحية والجارودية و(البطيخية) و(النارنجية) و(الغزالية)، ومعهم أو فيهم أو منهم أو أساسهم الإسماعيلية، والزيدية والإمامية والكيسانية و و و... مما حاول الكاتب أو تمنى أن يأتي بكتاب (النوبختي) (فرق الشيعة) وكيف أنهم أكثر من ستين ـ حسب إحصاء النوبختي طبعاً ـ وفروعهم وشقوقهم وقبائلهم، وبأسماء ومسمّيات لا نريد إجهاد القارئ بالمرور عليها مرّةً أخرى لأنها (أمم أو فصائل وقبائل سادت ثم بادت) ولم يبقَ منها إلاّ تراث ميّت وموروث هشّ سمح لأخينا الكاتب أن يؤلف أو يكتب فصله هذا ليضيف إلى كتابه عشرين أو ثلاثين صفحة لا ضرورة فيها ولا إضافة علمية ولا أجر ولا ثواب.

المهم في كل فصله هذا هو ما أشار إليه إشارة عابرة حول فرقة الإمامية واختلافهم مع السنّة في انهم يعتقدون بتنصيب الإمام علي عليه السلام إماماً. ولم يكلف نفسه هنا استقراء التاريخ أو العودة إليه وما قاله النبي صلى الله عليه وآله يوم الغدير مثلاً، واختلاف السنّة مع الشيعة في تفسير كلمة (الإمام) هذه في محتواها الفكري والعقائدي والسياسي واختلاف المسلمين عليها كل هذه القرون المتمادية. وإنما اكتفى باستدلال (مقلوب) أكّد فيه بأن الإمامة لو كانت نصاً واضحاً جلياً لما وقع فيها هذا الاختلاف، مؤيِّداً فهمه هذا بعبارة نسبها لابن خلدون في كتابه (لباب المحصل ص ١٣٠) تقول: «وهذا الاختلاف العظيم يدلّ على عدم النصّ» ص ٢١٦ (أي عدم النص على الإمامة).

ويضيف الكاتب: «إذ لو كان هناك نصّ لما اختلفوا هذا الاختلاف العجيب عند وفاة كل إمام...». ونحن من جانبنا نعود

إلى أصل المسألة وليس إلى فروعها، وهو أن المسلمين اختلفوا في مسألة (إمامة الإمام علي)، وعليه وبنفس المعيار يمكن القول (لو لم يكن هناك نص على إمامة الإمام علي لما اختلفوا كلّ هذا الاختلاف العظيم) ولكنّ المسألة تأتي عند الاختلاف على فهم هذا النص أو تفسيره أو تفسير المسلمين أو فهمهم له.

وهذه مسألة يمكن العودة فيها إلى كتب التأريخ والحديث والتفسير عند الفريقين ودراستها دراسة علمية متأنّية أيضاً، أي بدون مسبقات ومبيّتات شمطية أو شميطية، وإن الإمام علي عليه السلام ليس مثل (يحيى بن أبي شميط) الذي ذكره الأخ الكاتب ونسب إليه هذه الفرقة (الشيعية) الضالّة المضلّة، الأمر الذي نرجو ألاّ يقود الآخر بردّ فعل منفعل يروح جاهداً نفسه بذكر الحنبلية والشافعية والحنفية والمالكية ولماذا صارت أو فرخّت أو تفرّعت وكيف؟ وبكلمة أخرى أكثر علمية وأقلّ انفعالاً يمكن قراءة التاريخ بروح متسامية نبحث خلالها عن واقعة الغدير، وهل هي موجودة في التأريخ أصلاً ـ ولا نظن أن الكاتب يستطيع إنكارها بسهولة ـ ثم قراءة ما حصل فيها وربطه مع مجريات الأحداث، والخروج بمحصلة ربما ستكون مشتركة في أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال شيئاً في هذا اليوم، ولكنّ المسلمين اختلفوا في فهم هذا الشيء، تماماً كما اختلفوا على تفسير رفض عمر بن الخطاب مثلاً تقديم الكتف والدواة للنبي ساعة احتضاره صلى الله عليه وآله وإلحاح النبي على ذلك وقولة عمر الشهيرة: «حسبنا كتاب الله»!!

أقول، بهذه الروح العلمية يمكن قراءة التأريخ وفهم نصوصه وحوادثه، قبل اتّهام الآخرين بأنه غالوا في «الأئمة غلوّاً شنيعاً» ووصلوا بهم «إلى حدّ الربوبية» و«فضّلوهم على الأنبياء والرسل»، وعدم التفريق بين هؤلاء الغلاة فعلاً وبين الآخرين، على الأقلّ غير

الغلاة الذي يحترمون الصحابة كما احترمهم الإمام علي﵇ ولم يسبّوهم ولم يكفّروهم أو يسبوا «زوجات أمهات المؤمنين الطاهرات» ولم «يستحلّوا دماء وأموال وأعراض مخالفيهم» علماً بأن الذي يعتقد بإمامة علي﵇ مثلاً يجب أن يستنّ بسنّة إمامه على الأقل في تعاطيه مع الصحابة الكرام البررة وزوجات أمهات المؤمنين، وإذا فعل خلاف ذلك أخرجه المسلمون جميعهم، من الإمامية والكيسانية والزيدية والإسماعيلية وربما حتى من الشمطية والخطابية (والعرقوبية) والغرابية، أي إخراج العقلاء من أوساط هؤلاء الذين يسبّون ويشتمون ويلعنون وتصنيفهم مع الذين لا يسبّون ولا يشتمون ولا يقذفون ولا يتّهمون المسلمين بأنهم «زناة وقوّادين وديوث وأبناء دعارة وملاحدة ومرتدّون ومبتدعة وضالّون مضلّون»!! كما جاء في تعبيرات أخينا الكاتب الوقور، مع الأسف الشديد ، وإنما موحّدون ومسلمون ويعتقدون بإله واحد ونبي واحد وقرآن واحد ويولّون وجوههم إلى قبلة واحدة أي كعبة واحدة يلتمسون رحمة ربّ واحد أو إله واحد ويؤمنون أنهم عائدون لا محالة إليه وإلى يوم عظيم تشخص فيه الأبصار لربِّ العالمين... وعندها لا ينفع مال ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم....

ونقول، أو يقول الله تعالى بقلب سليم وليس بعقل سليم لأن العقول تخضع أحياناً لهذا المؤثّر أو ذاك، أو تتأثّر بهذه الشخصية أو تلك، أما القلب والفطرة والضمير فإنها لا تخطئ وإنها أفضل حَكَم في محكمة الله الكبرى، وهو سبحانه وتعالى القائل: ﴿**إِقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا**﴾. وبلا تهديد أو تهويش أو صخب أو ضجيج أو تشبيط أو تشميط.

خلط وتحامل وأحكام جاهزة أخرى

وينتقل الكاتب من الفكر والنظريات إلى الدولة والدويلات وتحت عنوان صارخ آخر هو «دويلات الشيعة على مرّ عصور الإسلام ومدى بغضها الشديد للإسلام والمسلمين» وكيف أن الشيعة توزّعوا على هذه الدويلات إما «غلاة مرتدّون» أو «مبتدعون ضالّون» ص ٢٤٣.

ثم راح يتجوّل على دولة، عفواً دويلة القرامطة، والبويهيين، والعبيديين (أي الفاطميين)، حيث استكثر صاحبنا عليهم حتى الإسم الثاني، وكيف ينتسب هؤلاء (المفسدين) ـ حسب تعبيره ـ إلى «عبد الله بن ميمون القداح بن ويصان من الأهواز وجدّه مجوسي»... وهو أحد الدعاة الباطنيين الذين أظهروا الرفض وأبطنوا الكفر ص ٢٤٦.

وهكذا مع الصفويين وحيث «عمّ البلاء في عصرهم على أهل السنّة في إيران» و«شجعوا بناء الكنائس وأطلقوا العنان للمبشرين ليفسدوا على المسلمين دينهم وليرفعوا على البلاد رايات الإلحاد...» ص ٢٤٨ وما إلى ذلك من تحامل لا يخلو من غلوّ وقسوة وتطرّف، رغم ما فيه من حقّ أو بعض حقّ.

وبعدها يُتبع كاتبنا النصيريين بالصفويين ليتحدّث عن كفرهم وإلحادهم واعتقادهم بالحلول وتناسخ الأرواح، وإنكارهم للبعث والنشور والجنّة والنار.. ص ٢٤٩ ثم الدروز «هذا المذهب الكافر الفاجر» الذي أسس «دولة الملاحدة في لبنان» بمساعدة الانكليز، وكيف أن أتباع هذا المذهب «ملاحدة زنادقة باطنيون» كانوا «عوناً لليهود على المسلمين وكانوا لا يرحمون شيخاً ولا وليداً ولا يعرفون عطفاً ولا شفقةً ولا يرقبون في مؤمن إلاً ولا ذمّة..» ص ٢٥٠.

وأخيراً، يأتي صاحبنا إلى ما أسماه «الدولة الإيرانية الخمينية المعاصرة» لينزل جام غضبه عليها وعلى مؤسسها دون وجه حقّ أو اطّلاع كاف، وكيف أن هذه الدولة «قامت من خلال ثورة رافضية قام بها مؤيّدو الخميني الضالّ، الذي يُعتبر من أغلى غلاة الشيعة وأعتى ضلاّلها الهالكين» -حسب تعبيره وقراءته وتصويره- ص ٢٥١.ولا يجد في مقدمة ما يصف به هذا الرجل الثائر الذي عُرف في كلّ العالم بنزاهته وصدقه وحبّه لشعبه ووطنه ودينه، وقيادته لأعظم ثورة جماهيرية شعبية في تأريخ الثورات في العصر الحديث[1]، إلاّ أن يقول إلى أن هؤلاء الضالّين «سمّوا هذا الضالّ باسم الإمام... ولم يعُد آية الله، وإنه لقبٌ نادراً ما أعطي في تأريخ الشيعة..» ص ٢٥١ ناسياً أو متناسياً أن لقب (الإمام) هذا إنما أعطي للعشرات إنْ لم نقل للمئات من علماء المسلمين وأفذاذهم سنّة وشيعة حاضراً وماضياً، ولم يبخل أحد من المسلمين على تسميتهم أو تلقيبهم بهذا اللقب بدءاً من الإمام البخاري والإمام أبو زرعة الرازي والإمام مالك وأبو حنيفة والإمام الغزالي ومروراً بـ الإمام الأكبر محمود شلتوت والإمام محمّد عبده والإمام عبد الحميد بن باديس وانتهاءً بـ الإمام محمّد حسين كاشف الغطاء والإمام الحكيم والإمام الصدر وعشرات غيرهم مما لا نريد بحثه أو الاستغراق فيه.

ولم يخفِ صاحبنا حنقه وسخطه على هذا الإمام الكبير، بل لم يجد شاهداً له على استدلاله الظالم إلاّ ما شهد به أو شهّد عليه واحد من أعداء الإمام الخميني المعروفين وهو السيد موسى الموسوي الذي نقل عنه ما ذكرناه سابقاً، وهو أن «الخميني أدخل

---

(١) رغم تحفظنا على بعض ما جرى على هذه الثورة بعد رحيل زعيمها الثائر الكبير.

اسمه في أذان الصلوات، وقدّم اسمه على اسم النبي الكريم» وأضاف بلا خجل ولا تحفّظ ولا تقوى ولا دين: «إن أذان الصلوات في إيران بعد استلام الخميني للحكم، وفي كل جوامعها كما يلي: الله أكبر الله أكبر، (خميني رهبر) أي الخميني هو القائد» ص ٢٥٢[١] نقلاً عن كتاب (الخميني والدولة الإسلامية) ص ١٠٧..

علماً بأني عشتُ في إيران ومنذ بداية ثورتها ولأكثر من عشر سنوات في عصر الإمام ولم أسمع بهذا (الأذان) على الإطلاق... وإنّ ما صحّ في هذا السياق أن المسلمين الإيرانيين ومن محبّي السيد الخميني كانوا يرفعون هذا الشعار في احتفالاتهم ومجالسهم ومظاهراتهم فيأتون بعبارة (خميني رهبر) هذه بعد التكبيرات الثلاثة التي يكبّرون فيها الله تعالى بدل التصفيق المعروف في الاحتفالات ، وأحياناً يرفقونها بالصلاة على محمّد وآل محمّد لا أكثر من ذلك ولا أقلّ.. أي إنهم لم يأتوا بها لا في أذان، ولا إقامة ولا في صلوات أو سجود أو ركوع أو أي طقس عبادي معروف في دنيا المسلمين.

ولئن كنا هنا عَذَرنا الأستاذ مجدي على هذا الاقتباس غير الأمين لعدوّ معروف للثورة الإسلامية الإيرانية وإمامها، فإننا لا نعذره على تصديق ذلك أو تدوينه دون أن يتأكّد من ذلك وهو قريب من هذه الدولة جغرافياً وتأريخياً وحضارياً، كما لا نعذره على قرائته غير المتأنّية لبعض أفكار الإمام الخميني وتحامله عليه بجاهزية غير تقية أيضاً، واتهامه بأنه «يؤمن بالحلول الخاص، وهو حلول الربّ جلّ وعلا في نفس الإمام علي» ص ٢٥٤ وهذا ما

---

(١) جاء هذا العرض الفاضح مخالفاً لعرض سابق يقول فيه صاحبه ان الإيرانيين يقولون في الأذان : «الله أكبر خميني أكبر» .

لم نسمعه ولم نقرأه، ولم يأتِ صاحبنا عليه بدليل أو برهان، بل يضيف ظالماً وقاسياً:

«والرجل (أي الخميني) يؤمن بالحلول العام، وهو حلول الأئمة والسالكين في ذات الله تعالى، وحلول الله تعالى في ذواتهم، حتى يصير الحق خلقاً، والخلق حقّاً والربّ عبداً والعبد ربّاً» ص ٢٥٥ وما إلى ذلك من افتراء وبهتان لم يأتِ في فكر الإمام ولا كتبه ولا رسائله ولا خطبه أو بياناته التي ملأت الخافقين، اللّهم إلاّ بعض ما أورده الإمام رحمه الله في مسائله العرفانية التي يمكن أن تُقرأ قراءات متعدّدة أو تُفهم أفهاماً كثيرة كما هو شأن كلّ القراءات العرفانية المعروفة في دنيا المسلمين ومنها على سبيل المثال ما أورده صاحبنا عما قال:

«ان الخميني ينقل عن أحد الأئمة أنه قال: «لنا مع الله حالات هو هو، ونحن نحن، وهو نحن، ونحن هو» ص ٢٥٥ ومما يذكره المتصوفة والعرفانيون عن حالات الاندماج الروحي التي يعرفها صاحبنا قبل غيره والتي وردت في كتب المسلمين من كلّ الفرق والمذاهب والطوائف ولم يستنكرها أحد من المسلمين عليهم، إلاّ أصحاب القراءات الأحادية من الدوغماتيين والسطحيين وأصحاب الفهم الساذج أو النوايا المبيّتة الذين لا يفهمون (الأسفار الأربعة) لصدر المتألهين مثلاً فيتهمونه ويتهمون من يحترمه أنهم ما جاءوا بالأسفار (إلاّ لإضلال الناس وصدّهم عن سبيل الله) ص ٢٥٤ ـ والعياذ بالله ـ.

نربأ بأخينا ألاّ يتسرّع فيُصدر أحكامه بهذه العجالة قبل أن يتبيّن، وألاّ يتّهم مؤمنين موحّدين بأنهم منافقون ويروح موظّفاً آيات الله البيّنات بشكل منحاز وظالم على أخوة له في الدين قائلاً وجازماً أنهم «منافقين»، مع العمد وسبق الإصرار و«إن المنافقين

في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيراً» أو توظيف الآية الكريمة الأخرى: إنهم ﴿شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ وهو يعلم علم اليقين أنهم يصومون لله ويصلّون لله، ويحجّون ويزكّون ويقرأون القرآن ويؤمنون بربّ العباد وبالبعث وبالمعاد، رغم اختلافهم أو اختلافنا معهم في هذه الجزئية أو تلك، أو هذا الفهم أو ذاك.

بين الإخباريين والأصوليين

لا يكاد صاحبنا ينتهي من هذه الدويلات ورجالها (الملحدين المبتدعين) دون استثناء طبعاً، حتى يقترب مما سمّاه «فرق الإمامية الجعفرية الإثني عشرية» فيحصي من هؤلاء خمس عشرة فرقة أو أربعة عشر فرقة ـ حسب إحصائه طبعاً ـ ص ٢٦٣ ولم يتردّد أن يقول أن البعض أحصى منها «ثلاثمائة فرقة أصلية وفرعية» ص ٢٦٣. ثم يقول: «وعلى ذلك فالإثني عشرية عبارة عن مجموعة فرق متباغضة متنازعة يكفّر بعضها بعضاً ويلعن بعضها بعضاً مهما حاول شيوخها (شيوخ الضلال) إخفاء ذلك الخلاف وتلافيه» ص ٢٦٣.

بعد ذلك يبدأ بقراءة سريعة أو مروراً سريعاً على أهمّ هذه الفرق الاثني عشرية. يبدأ بـ «الفرقة الأولى: الأخباريون» وكيف انهم «معرضون عن كتاب الله ولا يثقون به» ص ٢٦٤ «بل ثقتهم كلّها في الروايات المكذوبة التي وضعها لهم رجال الحديث» ويضيف: «وهؤلاء لا يفرّقون بين الأخبار فكلّها صحيح، وعند التعارض ينظرون إلى ما يوافق أهل السنّة فيخالفوه ويزعمون أن الأئمة إنما قالوه تقيةً» ص ٢٦٤. ويروح معدّداً بعض أئمة هذه الفرقة (الضالّة المضلّة) الذين منهم طبعاً ـ حسب زعمه أو على

رأسهم ـ الكليني والحرّ العاملي والكاشاني والنوري الطبرسي، وغيرهم «من أئمة الكفر والزندقة والالحاد» ص ٢٦٥ الذين زيّفوا الدين وحرّفوا القرآن ولعنوا الصحابة و و... مما لا نريد تكراره.

أما الفرقة الثانية «الأصوليون» والذين على رأسهم شيخ الطائفة الطوسي صاحب كتابَيْ تهذيب الأحكام والاستبصار، فانهم ـ حسب تحليله ورأيه طبعاً ـ يقولون بالاجتهاد ولا يحكمون بصحّة كل ما في الكتب الأربعة كالأخباريين» ولكنه يضيف: «ولكنهم يحكّمون فيها أهواءهم، ولذلك فهم أكثر خبثاً من الأولين» وهنا لابدّ من التوقّف مع كاتبنا أمام هذه المفارقة الصارخة، فإذا كان الأخباريون يثقون بكل الروايات المكذوبة ـ حسب تصريحه ـ فإن هؤلاء ـ أي الأصوليين ـ لا يعتقدون بذلك، فلابدّ أن يكونوا مثل صاحبنا أو أقرب إليه من الأخباريين ـ على الأقلّ ـ فلماذا لم ينجوا من حملته الشعواء؟ إذ يرميهم، بأنهم (روّاغون كالثعالب) فيما الآخرون أي الأخباريين «أغبياء كالحمير» وبذلك فلا يُبقي حَسَن وأحسنْ أو سيّء وأسوأ، بل الكلّ إما ثعالب أو حمير، وهذا خلاف الخلق العلمي أو البحث العلمي المسؤول.

بعد ذلك يواصل صاحبنا تحليله للفرق الاثني عشرية، فيحسب عليهم ـ أي على هذه الفرقة ـ: «فرقة الشيخية، وفرقة الكشفية وفرقة الركنية والقزلباشية» وكلّ هذه الفرق من الغلاة وقد أحصاهم الشيعة أو حسبوهم وصنّفوهم على الغلاة، وضعّفوا بل كفّروا شيوخ هذه الفرق على التوالي: أحمد الأحسائي، وكاظم الرشتي، والكرماني، والأخيرة لم يذكر مؤسسها، وكتب الشيعة كثيرة بحربهم على هؤلاء ولعلّ صاحبنا أعرف بهذه الكتب من غيره، إذا كان من المحقّقين المنصفين المتابعين، بل لعلّ صاحبنا

يجد العشرات من الآراء لعلماء الشيعة تردّ عليهم وتتهمهم بالانحراف والزيغ، وإنّ ما استشهد به الكاتب للشيخ كاشف الغطاء هو غيض من فيض. فلماذا لا يصحّ قول الشيخ كاشف الغطاء على مؤسس الكشفية مثلاً الذي يقول فيه: «لقد خرج (أي الرشتي) عن الجادة القويمة وزاغ زيغاً عظيماً وأدخل على الشيعة الإمامية أشدّ فتنة وأعظم بلية، ومنه ومن أتباعه نشأت بليّة البابية» ص ٢٦٧، ويصحّ قول صاحبنا أنهم كذلك؟! ولماذا يتّهم هذا القائل أو يحسبه على «الثعالب» ولا يُحسِن الظنّ به وكونه محقّقاً اكتشف خطأ هؤلاء وشيخهم وراح يردّ عليهم كما يردّ صاحبنا حرصاً على الدين وأهل الدين، وليس اتباعاً لأهواء أو أغراض سياسية، أو روغان ثعالب أو تقية، أو دجل أو مكر أو.... أو مما يجيد إضافته من هذه الصفات؟!

كُتب الشيعة كلّها ضلال في ضلال

وعندما يأتي صاحبنا إلى كتب الشيعة الأربعة المعتبرة التي هي (الكافي) للكليني، و(من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه القمي الصدوق، و(تهذيب الأحكام) و(الاستبصار) لشيخ الطائفة الطوسي، لا يتردّد أن يتهمهم ـ وعلى عادته ـ بالكذب، وليته اكتفى بذلك بل يُضيف أن هؤلاء الأفذاذ إنما يرتكبون الكذب قربة إلى الله تعالى، بل إنهم يتعبّدون به ويعتبرونه «أفضل القربات» ـ حسب قوله وتعبيره واعتقاده الذي نظن أن سيقف عنه مسؤولاً أمام الله تعالى في يوم تشخص فيه الأبصار لربّ العالمين وحيث لا ينجو إلاّ من أتى الله بقلب سليم، وليس بعقل سليم ـ كما قلنا قبل قليل. نعم، يمكن أن نلتمس عذراً للكاتب في أنّ بعض هذه الكتب أو كلّها تعرّضت للزيادة والاضافة وربّما بعض التحريف والتشذيب

ولكن، كيف يجرؤ صاحب قلم إثبات ادعائه ـ بشكل علمي طبعاً ـ أن كتّابها كلّهم «في جهنّم وأن أتباعهم من الضُّلال الأركاس» ص ٢٧٢ وهم مسلمون موحّدون ما كان هدفهم غير خدمة دين الله وعباده المؤمنين! وكيف استدلّ على أن كتبهم كلها وبدون استثناء «تفوح برائحة الكفر والشرك» ص ٢٧٣ وان كتاب (الصدوق) مثلاً «لا يساوي مداد الحبر الذي كُتب به» ص ٢٧٤، بل حبره خيرٌ منه ـ حسب تعبيره ـ.. اللّهم إلاّ بعض ما أضيف إليه، وكما هو شأن كل كتب التأريخ والحديث خاصة حيث يعبث بها العابثون ويلعب بها أهل الخبث والمجون... أو قل حين يجري تحقيقها أو التدقيق فيها، فتُضاف إليها أخبار وروايات لا شأن لكاتبها بها، وانما لتدعيم أحاديثه أو توثيقها أو تحقيقها، وبالتالي فلا جناية على المؤلف ولا جرم، وبالتالي فإنه لا يستحق كلّ هذا السبّ أو هذا اللعن أو هذا التعريض أو التجريح.

وحين يصل صاحبنا إلى الكتب الشيعية الأربعة الأخرى، التي هي (الوافي) للفيض الكاشاني والثاني (بحار الأنوار) والثالث (وسائل الشيعة)، والرابع (مستدرك الوسائل)، فانه لا يُقصّر في حنقه وسخطه وغضبه، بل لا يقف عند أي حدّ عقلائي لمحاكمة هذه الكتب محاكمة علمية أو محاكمة موضوعية، بل تراه يقول ـ وبلا أي كابح ـ إن الأول، أي الفيض الكاشاني «جمع جميع الـروث؟ والباطل والبدعة والكفر والضلال» ص ٢٧٧ وان الثاني «الملحد المكذب للقرآن والمدعي تحريفه لعنه الله» ص ٢٧٨ وانه «ليس سوى بحار الكفر والظلمات وليس بحار الأنوار» ناسياً أو متناسياً ان صاحبه نفسه يقول إنه جمع فيه كل ما وجده في تأريخ المسلمين، وعلى المحقّقين الأخذ بالصحيح وترك الموضوع الضعيف، وانه في زمانه لم يكن سوى ستة وعشرين مجلداً، فيما هو اليوم ـ كما يقول الكاتب طبعاً ـ وصل إلى مائة وأحد عشر

مجلّداً. نعم، اننا هنا مع الأخ المؤلف في تحامله على بعض ما جاء في كتاب (البحار) وعدم قيام محقّقي الشيعة لحد اليوم في تطهيره مما أورده كاتبه أو وضع فيه من (حصا ودرر) ـ حسب تعبير العديد من المحققين ـ إلاّ ما ذكرناه في كتاب (مشرعة بحار الأنوار) للشيخ محمد آصف محسني، وخاصة في ما يتعلّق بمجلد اللعن الذي خلط فيه بين الخطأ والكفر، وبين الاجتهاد والمثالب، وبين الغثّ والسمين.

وهكذا مجلد المعجزات والكرامات، حيث أسند فيه إلى أبي هريرة مثلاً منقبة زعم أنها لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، يشرح فيها بإسهاب كيف أن النبي صلى الله عليه وآله أراد قتل كلب عقور لذمّي في المدينة كان «قد خرقَ ثياب فلان وخدش ساقه» ومنعه من حضور الصلاة، وهكذا فعل (أي هذا الكلب) مع آخر في اليوم التالي، وكيف ان النبي صلى الله عليه وآله ذهب بنفسه إلى بيت هذا الذمّي وأمره بإخراج كلبه ليقتله. وإذا بالكلب يقول ـ حسب نص الراوي ـ طبعاً: «يا رسولِ الله أن القوم الذين ذكرتهم أي الذين خرقتُ ثيابهم وخدشتُ سيقانهم منافقون ونواصب، يبغضون ابن عمّك علي بن أبي طالب، ولولا أنهم كذلك، ما تعرّضتُ لهم» ويضيف (أي الكلب) حسب الرواية: «فأخذتني الحمية الأبية والنخوة العربية ففعلتُ بهم ما فعلتَ..» وكأن النبي صلى الله عليه وآله لا يعلم، إلاّ بعد أن أعلمه الكلب بذلك بتلك اللغة العربية (الفصحى) ليضيف المجلسي في روايته طبعاً، انّ صاحب الكلب الذمّي قال لرسول الله صلى الله عليه وآله بعد أن أراد الخروج من الدار وترك الكلب: «أتخرج يارسول الله وقد شهد كلبي بأنك رسول الله، وإن ابن عمّك عليٌّ وليّ الله» ثم أسلم وأسلم جميع من كان في داره...»[1].

---

(١) راجع: بحار الأنوار ج ٤١ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ الطبعة ١٣ المصححة سنة ١٩٨٣ ص ٢٤٦، باب تأريخ أمير المؤمنين عليه السلام

علماً بأن مثل هذه السفاسف والخزعبلات موجودة في كتب أهل السنّة كذلك بل أكثر منها، وانّ المحققين السنة والشيعة لم يجهدوا أنفسهم في تحقيق مثل هذه الروايات بل تركوها على عواهنها لتضيف إلى التراث كمّاً هزيلاً وركاماً بائراً غطّى غثّه سمينه ـ كما قلنا ـ وألحق وما زال يلحق بنا كلّ هذه المعارك والسجالات.

جدير ذكره ـ كما ذكرنا ـ ان كتاب البحار هذا قد تمّ تهذيبه (بحمد الله) من قبل الشيخ المذكور آية الله محمّد آصف محسني المطبوع بمجلّدين مؤخراً في قم عام ١٤٢٣هـ، والذي مررنا عليه سابقاً، وكيف أن سماحة الشيخ محسني تناول البحار باباً باباً وأخرج منه (أكثره) معتبراً ان «أكثر الروايات المستخرجة والمنقولة في البحار غير معتبرة» (المجلد الأول ص ٩) معتبراً ان ذلك «مأساة أدّت إلى تشكيل ثقافة محرّفة في المعارف والأخلاق بل في الفروع والاعتقادات» متحاملاً على الحوزات وعلماء الإسلام ومن سماهم المسؤولين الدينيين وخاصة الشيعة في «عدم اهتمامهم بتهذيب الروايات وتحرير المعارف الإسلامية» وكيف ان ذلك «هو خطر عظيم على الدين وأهله» حسب تعبيراته ص١١، وان في بحار الأنوار «جراثيم مضرّة لشاربها ومواد غير صحية لابدّ من اجتنابها» ص ١١ وان «هناك الكثير من الروايات الكاذبة التي اهتمت بالشعارات العرفانية والنعرات الصوفية ومبالغات الأغبياء والجهلة والمزخرفات اليونانية المزينة بالروايات الضعيفة والمجهولة ونسبتها إلى الرسول الأكرمﷺ والأئمة، فأثرت على أفكار المسلمين.. وأوقعتهم في أسر الغربيين فخسروا دينهم ودنياهم..» (ج١ص١٥ـ١٦).

هذا وقد أحصى الشيخ آصف محسني كافة رجال البحار في بحث خاص له، ولم يُبقِ فيه أكثر من ثلاثة أو أربعة بالمائة من

الروايات الصحيحة مؤكّداً ان فيها قصص وأكاذيب ومجاهيل، جرّ الاستسلام لها وقراءتها على المنابر أكبر الأخطار بل المصائب على المسلمين والمؤمنين وخاصة في الهند وأفغانستان وباكستان وبعض البلدان العربية» (ج ٢ ص ٢٣٦) موصياً في الختام: «ان كتاب بحار الأنوار كتاب مهم ولكن لا يجوز الأخذ بكلّ ما فيه، ولأجله بنينا له هذه المشرعة حتى يؤخذ منها من مكان مخصوص لا يُغرق الآخذ ولا يشرب ماء فيه الجراثيم والمكروبات المضرّة، والله هو الهادي إلى سواء السبيل» (ج ٢ ص ٢٧٣).

وهكذا مع الوسائل الذي قال عنه أخونا مجدي أنه «سرقة بمعنى الكلمة من مصنّفات أهل السنّة الفقهية» ص ٢٧٩ ولا ندري إن كانت هذه السرقة الفقهية قد غُيّرت من قبل صاحبها، أم انها نفسها كما سرقها. وهذا ما لم يحدّثنا عنه الكاتب هذه المرّة، واكتفى بأن الكتاب «لا يساوي مداده» أيضاً، بل «ان المداد ينفع ولا يضرّ وهذا يضرّ ولا ينفع» ص ٢٨٠.

وحين وصل إلى الكتاب الثامن (أو الرابع في التصنيف الثاني) أي كتاب (مستدرك الوسائل) وصفه هو الآخر أنه سرقة من علماء أهل السنّة وان صاحبه «كافر ملحد مسرف في الإلحاد لأنه صاحب كتاب (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب)» مضيفاً:إن هذه الكتب هي (الصحاح الثمانية) عند الشيعة، وهذا ما لم يقله أحد من الشيعة، إذ لا صحاح عندهم كما عند إخواننا أهل السنة، وإنما نراهم أي الشيعة أنفسهم، ردّوا ويردّون على صاحبنا الأخير أي يردون على كتاب (تحريف الكتاب)، ويردّون على المجلسي صاحب البحار، ويدّعون إلى تطهيره وتنقيته من كل الأكاذيب أو الروايات المكذوبة، ولا يتردّدون في نقد كتبهم وتنقيحها واستخراج الصحيح الموثق منها

ونبذ كل تافه ومتهافت ودخيل، وما زالوا وإلى اليوم يكتبون ويؤلّفون عن «التهذيب والتنقيح، والمهذّب والمنقّح» ساعين إلى الحقيقة بجهد مشكور يُفترض فيه الثناء والمديح وليس التحامل والتنكيل والتكفير.

أما ملاحظات الكاتب (العلمية) حول هذه الكتب فيجملها بأنّ هؤلاء «الشيعة يروون عن الإمام جعفر الصادق، ولا يروون عن زيد بن علي بن الحسين، وإن بعض أئمتهم مات أبوه وهو ابن ثلاث سنوات فنسألهم: من أين علم هذا الصغير جميع علوم الشريعة؟» مستكثراً على الإمام الجواد كيف يكون إماماً وهو ابن خمس سنوات؟ وهو لم يكلّف بالصلاة، متناسياً أن العالم اليوم يضجّ بالموهوبين الملهمين في كل فروع العلوم من الرياضيات والفلسفة والفيزياء وحفظ القرآن والحديث ومن كل الأجناس والملل والنِحل ومما لا يعلمه صاحبنا أو يعلمه ولا يريد الاعتراف به.

وإذا أردنا أن نذكر أرقاماً وأشخاصاً من هؤلاء الموهوبين الذين هم دون السادسة، بل دون الخامسة لملأنا صفحات وألّفنا كتباً، ولعلّ آخرهم ما يعرفه أو عرفه الأستاذ مجدي وهو الدكتور محمد حسين الطباطبائي، الذي مُنح شهادة الدكتوراه الفخرية في المملكة العربية السعودية وهو ابن خمس سنوات وقد اعترف بموهبته وقدرته وعقله ملايين المسلمين ممن شاهدوه على التلفزيون وشاهدوا محاججاته وتفسيره وتحليله وحفظه للقرآن الكريم وإتقانه لهذا العلم الفريد في علوم الإسلام ودنيا المسلمين.

وعن ملاحظته الثانية حول ما قاله الشيخ الطوسي في تباين الروايات واختلافها ومنافاتها وتضادها، كذلك ما قاله الكاشاني صاحب الوافي في اختلاف المسلمين في المسألة الواحدة إلى

عدة آراء ووجهات نظر، فإن هذا الإشكال يُحسب على الكاتب وليس له، لأن الاختلاف مسألة طبيعية بين بني البشر، بل بين كل أصحاب المذاهب بمن فيهم أئمة المذاهب الأربعة (مالك وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة والشافعي) (رضوان الله عليهم أجمعين)، وهذا ليس اختلاف «دجاجلة وكذّابين ومستأكلين» كما يعبّر الأستاذ الموقر، وإنما اختلاف رؤى واجتهادات وقراءات وأفهام وهو بالتالي اختلاف رحمة وليس اختلاف نقمة لأنه يقود إلى النضج والرشد والتكامل ويأتي ضمن السنن الإلهية التي أرادها الله تعالى لنا وللكاتب ولجميع المسلمين والمؤمنين إن شاء الله رحمة لا نقمةً، ولا ينبغي لصاحبنا أن يضيق بها لأنها مشيئة الله تعالى في هذا الكون الفسيح، و ﴿**إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ**﴾[1].

وعن تدافع المسلمين في قراءة الروايات وتفسير الآيات والأحاديث الشريفة، فإن له علاقة بعلم الرجال، وعلم الرجال هذا، كما يعلم كاتبنا ويعلم الجميع، أن للمسلمين فيه علماً اسمه علم الجرح والتعديل، وان مسألة الاختلاف في توثيق الرجال أو تضعيفهم مسألة طبيعية هي الأخرى، ولا يصحّ أن نطيّر اتهاماتنا أو نوزّعها على جميع المسلمين وأصحاب المذاهب ونزعم بأنهم أتباع هوى وكذّابين وإنّ تحقيقاتهم حول الرجال «زادت الطين بللاً، والعوار عمىً، والشكّ كفراً وطغياناً» ص ٢٨٦، وإنما أن ندرس الرجال بتأن وعلمية وجهد مسؤول بعيداً عن الأحكام المسبقة والقبليات و(الحمير التي تحمل أسفاراً) ص ٢٨٧، وبعيداً أيضاً عن الأسلوب الانتقائي الذي لا يريد صاحبه إلاّ إثبات رأيه وإن جاء هذا الإثبات خلاف الحقيقة أو على حسابها أو ذبْحها بلا

---

(١) القصص : ٥٦ .

جهد أو نصب أو عناء، إضافة إلى اتهام الآخر المغاير وتحميله ما لا يتحمله، أو تمحّل اتهامه بلا ورع أو دين، وخاصة حين يأتي القول أو التحليل أو التحميل، أو التمحّل أنّ «بضاعة القوم جميعهم في التفسير كلّها كفر وإلحاد» ص ٢٩٣ هكذا على الإطلاق وبدون تحفّظ أو تأمّل أو توقّف أو استثناء نبيل، وكلّ العلّة والمعلول ان (هؤلاء المفسرين) اعتمدوا تحريف القرآن وفتحوا المجال للتفسير الباطني، وهذا ما تمّت مناقشته حول مسألة التحريف المارّة الذكر، وتمّ تبرّؤ الشيعة وأئمتهم من التفسيرات الباطنية للغلاة الذين فتحوا هذا الباب فأضحى وزره عليهم وعلى كلّ من اتّبعهم وأيّدهم وآمن بهم من الأولين والآخرين إلى قيام يوم الدين.

وماذا عن نهج البلاغة؟!

ويأتي كاتبنا إلى كتاب (نهج البلاغة) ليضعّفه هو الآخر ويحسبه منسوباً للإمام علي عليه السلام وليس له، لأن الشريف الرضي هو الذي جمعه «وبينه وبين علي ثلاثة قرون» وانه «بلا سند» وان الشريف الرضي «معروف ببدعته الرافضية وميله لهؤلاء القوم (أي للشيعة» ص ٢٩٥ بعد أن يتهمه الكاتب (بالكذب والخب والخديعة والنفاق» ولا يجد من يستعين به على هذه الافتراءات سوى شيخ الإسلام ابن تيمية والذهبي ومحب الدين الخطيب والزعبي والدكتور المعاصر ناصر القفاري. كما لم يرَ أو لم يقدّم دليلاً واحداً على صحة مدعياته إلاّ كوْن بعض الروايات في نهج البلاغة جاءت متناقضة، كأن تكون فيه رواية «يثني فيها الإمام علي على المهاجرين والأنصار ورواية يثني فيها على الشيخين، وعشرات الروايات تذم المهاجرين والأنصار وتذمّ الشيخين»

ص ٢٩٥. وإذا أردنا مناقشة هذا الدليل فلا يسعنا إلاّ إن نقول أن صاحبنا لا يسعه إلاّ أن يقول إنّ الصحابة معصومون وان الشيخين معصومان وان المهاجرين والأنصار معصومون. وإذا كانت وردت رواية أو روايتان تذمّ هذا وتنتقد ذاك، وتمتدح هذا وتحمل على ذاك فتلك مسألة طبيعية في تحولات البشر ومواقفهم وتقلّباتهم، وإلاّ فما الضير أن يكون فعلٌ ما أو موقفٌ ما لأحد الصحابة نبيلاً فيستحق عليه الثناء من الإمام علي عليه السلام أو من غيره، ويكون له في يوم آخر فعل ما أو موقف آخر غير نبيل فيستحق عليه الذمّ أو القدح أو التعريض.

أما قول صاحبنا بأن «الشيعة تعظّم كتاب نهج البلاغة وتثق فيه أعظم من وثوقها بالقرآن» ص ٢٩٤ فذاك افتراء وافتئات على الحق والحقيقة، وليس أدلّ على ذلك مما يردّده الشيعة صغاراً وكباراً من القول الشهير المعروف حتى عند غلاتهم أن كلام الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة «فوق كلام المخلوق ودون كلام الخالق». نعم انهم يحترمونه ويجلّونه، ولعل ما جاء فيه، حتى لو نسب إلى الشريف الرضي، فإنه كلام كريم وأنه مفخرة للعرب وللمسلمين بل للإنسانية جمعاء ـ وان الشريف الرضي نفسه لايعدّ نفسه قبال الإمام عليه السلام إلاّ تلميذاً أو متعلّماً على سبيل نجاة.

ويستدرك صاحبنا في ذيل ملحقه هذا حول (نهج البلاغة) فيقول:

«ويقيناً فهناك أكثر من ثلث الكتاب مكذوبٌ يقيناً على الإمام علي، وهو الذي ينتقص من الصحابة» ص ٢٩٦ ويقيننا أن انتقاص الإمام علي من الصحابة لم يتعدّ السطور، اللهم إلاّ إذا كان في تصوّر صاحبنا أن الصحابة هم كلّ من عاش زمن النبي أو عاشره أو سلّم عليه والذين بعضهم استحق الذم فعلاً من النبي قبل علي

وفيهم من بدّل بعد النبي تبديلاً، وفيهم من سوّد وجه التأريخ ـ كما قرأنا أو سنقرأ في الفصول اللاحقة ـ . ويختتم الاستاذ مجدي الباب الأول من كتابه بتكذيب بعض رواة الشيعة ممن يروون عن الأئمةﷺ ومنهم جابر الجعفي الذي قال انه روى عن الإمام الباقر سبعين ألف حديث وحين سُئل زرارة عنه قال: (سألتُ أبا عبد اللهﷺ عن أحاديث جابر فقال: ما رأيته عند أبي قط إلاّ مرّة واحدة، وما دخل عليّ قط.[١] ومثله زرارة الذي قال عنه الإمام جعفر الصادقﷺ: «ما أحدث أحد في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع، عليه لعنة الله»[٢]. وأضاف: «زرارة شرّ من اليهود والنصارى.. وان الله نكسَ قلب زرارة»[٣].وغير ذلك مما يحتاج إلى تحقيق وإعادة نظر في تقييم هؤلاء وقراءتهم قراءة أخرى، خاصة بعد أن تباينت فيهم وعنهم الروايات بين قادح ومادح، أو مؤيد ومعارض.

بين الشيعة والروافض

وحين وصل إلى فتاوى علماء أهل السنّة في تكفير من سمّاهم (شيعة الشيطان) راح صاحبنا يخلط خلطاً مؤسفاً بين الإمامية الاثني عشرية وبين من أُطلق عليهم الروافض الذين اشتهر عنهم سبّ الصحابة بمن فيهم صنمي قريش اللّذين سمّاهم هؤلاء بـ الجبت والطاغوت، وأمثالهم الذين «أنكروا خلافة الصدّيق (وراحوا) يقذفون أم المؤمنين... ويفضّلون علياً على غير أولي

---

(١) الكتاب ص ٢٩٨ عن رجال الكشي ص ١٩١ ولم يجد السيد الخوئي مخرجاً من هذه الرواية التي تكذّب جابراً إلاّ أن يفزع إلى التقية فيقول بأنه «لابدّ من حمله على نحو من التورية»]معجم رجال الحديث ٥ / ٢٥ السيد الخوئي.

(٢) الكتاب ص ٣٠١ عن رجال الكشي ص ١٤٩.

(٣) الكتاب ص ٣٠١ عن رجال الكشي ص ١٦٠.

العزم من المرسلين، ومنهم من يفضّله عليهم أيضاً» ص ٣١٤ خالطاً معهم طبعاً أولئك الذين «يجحدون سلامة القرآن العظيم من الزيادة والنقص» ص ٣١٤ مكرراً نفس المعزوفة التي ما انفك كاتبنا يكرّرها على امتداد كتابه دون تمييز بين شخص وآخر وجماعة وأخرى، ودون التأمل في قراءات الناس وأفهامهم المتباينة وتقييماتهم لهذا الصحابي أو ذاك، أو عدم قدرتهم على استيعاب خطأ هذا أو هفوة ذاك، صابّاً جام غضبه عليهم جميعاً مشفوعاً بسبّه أو لعنه غير المحدود عليهم جميعاً وأنهم تكتموا على عقائدهم واستعملوا التقية «للكذب والنفاق والتستّر على معتقداتهم الكافرة» ص ٣٠٥ ولولا التقية ـ كما يضيف ـ: «لكفّرهم النساء والصبيان» و«لأفتى بكفرهم كلّ من علم بمعتقداتهم» ص ٣١٤.

وهكذا عاد صاحبنا مكرراً قصة (سب الصحابة) دون أن يكلّف نفسه ولو مرّة واحدة تعريف (الصحابي)، وتعريف (السبّ) ومتلفّعاً (بالورع) الذي لا يمنع بالتأكيد عن لعن من لعنهم الله ورسوله في محكم الكتاب ونص الحديث الشريف. وذلك لكي تبقى حدود الله محفوظة وقيم الدين مصانة أو غير مستباحة، وذلك عبر هذا الردع المعنوي، الذي يُفترض أن يبقى في حدوده المسموح بها عقلاً وشرعاً، وفي أقلّ المقاييس والأحوال لكي يبقى قوله سبحانه وتعالى صادحاً واضحاً جلياً: ﴿**لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ**﴾ اعترافاً منه جلّ وعلا بضعف الإنسان وبشريته وضيقه ممن يظلمه أو يعتدي عليه أو يتعسّف بحقوقه.

الباب الثاني

المناظرة العلمية

الانتقائية وفقدان المعيار

وكما وقع الأستاذ مجدي في الباب الأول من كتابه في مفارقة صارخة مفادها انه يتأسى على الدين وأهله لأن الشيعة يسبّون الصحابة ويلعنونهم، فيما هو لم يترك مصطلحاً أو كلمة من كلمات الشتم والسبّ واللعن في قاموس اللغة العربية إلاّ واستعمله ضد الشيعة، وقع في الباب الثاني في مفارقة منهجية أخرى خلاصتها أنه أعاد ما كتبه في الباب الأول على شكل رواية زعم فيها أن الصدفة قادته إلى مناظرة مع (بعض سادتهم) أي سادة الشيعة عن غير ترتيب منه رغم قناعته أنه لا فائدة من مناظرتهم ولا جدوى لأنهم «قوم لا عقل لهم ولا نقل» ص ٣٢٠ «وكلّ حديثهم على منوال حدّثني جدي عن جبريل، أو حدّثني قلبي عن ربّي» ـ حسب تعبيراته المتواضعة هذه المرة ـ ص ٣٢١.

المفارقة أن صاحبنا ظهر أو أظهر نفسه أنه أراد إنقاذ أحد الشباب السنّة الحيارى الذين سقطوا في شباك بعض شباب الشيعة. هؤلاء الشيعة الشباب وكما يصفهم هذا الشاب الحائر «إن أخلاقهم حسنة عظيمة... وأني أشعر انهم ليسوا بشراً بل ملائكة يمشون على الأرض.. وإن كتبهم مليئة بأحاديث وثّقها أهل السنّة والجماعة، وكلّها تدعو إلى حبّ آل البيت وتولّي آل البيت والثناء على آل البيت.. وانهم (أي هؤلاء الشباب) ـ والكلام كله لهذا الشاب ـ كما يبدو من كتبهم يؤمنون بالقرآن ويؤمنون بالحديث ويجلّون آل البيت، وهذا ما يطلبه كلّ مسلم مؤمن موحّد» ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

وأكثر من ذلك، يضيف هذا الشاب (الحائر) متألّماً: «إني كنتُ أسمع أن مذهب الشيعة ضال منحرف يقوم على سبّ الصحابة ولعنهم وتكفيرهم، وعلى بغض أهل السنّة والجماعة وعلى تحريف القرآن، وها أنذا أرى كتبهم تنفي ذلك كله» ص ٣٢٤.

الصاعقة التي نزلت على هذا الشاب ـ كما يصفها هو نفسه، أو كما يقول المؤلف، انه: «**كنتُ في منتدى لهم، فذُكر اسم عمر الفاروق، فقلتُ: رضي الله عنه، فزجرني أحدهم وقال: هذا كافر مرتد ملعون لا تترضى عليه، والحقيقة، وقع هذا الكلام عليّ وقْعَ الصاعقة، إذ أين هذا من كتبهم التي عرضوها عليّ وهي لا تمسّ الصحابة بسوء...**». ويبدو أن المسألة بين السنّة والشيعة يمكن اختصارها أو اختزالها بهذه المفارقة، إذ إن كتب الشيعة أو بعضها، لا تسبّ الصحابة ولا تلعنهم، ولكن هذا الشاب أو ذاك هو القائل عن عمر «انه كافر معلون مرتد لا تترضى عنه»!! ترى هل يتحمّل الشيعة والتشيّع جريرة هذا الشاب وانفعالية ذاك أم أن نمرّر المسألة «لا تزر وازرة وزر أخرى»!

يبدو أن صاحبنا أي الأستاذ مجدي لم يشأ التعاطي مع المسألة من أمهات الكتب ومشاهير الكتّاب، بل إنه تعاطى معها انتقائياً وضمن منهج غير علمي، خلاصته، ماذا قال هذا الكاتب المغمور أو ذاك، أو ماذا قاله هذا الشاب المنفعل أو ذاك، وتلك هي المفارقة الكبرى أو المغالطة المتعمّدة، إذا كانت مع القصد وسبق الإصرار طبعاً!!

الموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية

ولا نريد القول ابتداءً أن كاتبنا استُدرج إلى أجواء الشباب وأُقحم في عالمهم بدل أن يستدرجهم إلى عالمه، فلم يستطع تنويرهم، أو قل لم يشأ، لأنه أراد من كل كتابه أن (ينتصر للحق) كما جاء في عنوانه (انتصار الحق)، ولكن أي حقّ؟ حقّه طبعاً، الحقّ الذي يفهمه هو لا غيره وهذا من حقّه، ولكن ليس من حقّه أن يتنكّر لحقّ الآخرين المغاير، إذا كان حقّهم هذا يحمل نفس القصد السليم والنية السليمة.

نقول: ان الحقّ ليس حكراً على أحد، وإنما كما يقول جمهور الشيعة «نحن أصحاب الدليل حيثما مال نميل»... فليس لأحد عداء مسبق مع عمر وعثمان وليس من حقّ أحد أن يسبّ أبا بكر الصديق أو عمر الفاروق أو عثمان ذا النورين ابتداءً، لأن المسلم عموماً أو المؤمن ـ وكما يقول نبي الإسلام ﷺ ـ: « ليس بطعّان ولا لعّان ولا فاحش ولا بذيء.. » ولكن المشكلة تأتي من منهجية التعامل أو التعاطي مع الصحابة والتأريخ، ولسنا هنا بصدد إعادة قراءة ما جاء في كتاب المراجعات الشيعي، ولا ما جاء في كتب الشيخ إحسان إلهي ظهير أو كتابيه العظيمين ـ حسب تعبير المؤلف ص ٣٣٢ ـ : «**الشيعة والسنّة**» و«**الشيعة وأهل البيت**» أو ما جاء في كتاب «**جاء دور المجوس**» أو كتاب «**الردّ على الرافضة**» أو الخطوط العريضة للشيخ محبّ الدين الخطيب التي حاول الكاتب إهداءها إلى الشاب الحيران لإنقاذه من ظلمته وتيهه وحيرته.

كما لا نريد العودة إلى تحريف القرآن الذي عاد إليه الكاتب للمرّة التاسعة والتسعين بعد المائة مع هذا الشاب وافتتح حديثه معه بالآية الكريمة ﴿**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾ وكيف أن الشيعة يقولون إنها (كنتم خير أئمة أخرجت للناس) ومقارنتها مع قول

اليهود في «حطة» و«حنطة» وتكرار قضية التقية التي هي الكذب الذي يتقرّب به الشيعة أو بها لربّهم!!! لأنّ ذلك تكرار لا طائل وراءه، وانجرار نربأ بأنفسنا وكاتبنا الانجرار إليه، أو الانديا‌ح معه مرة أخرى.

ولكننا نريد التوقف قليلاً فعلاً مع الصحابة قاصدين ذكر كتاب «عدالة الصحابة» للأستاذ الأردني المحامي أحمد حسين يعقوب وكتاب (المناظرات) للصحفي المصري صالح الورداني داعين الأخ الكاتب الأستاذ مجدي وكل الشباب الحائرين للخروج من خانق أو عقدة تقييم الصحابة، وليس سبّهم أو لعنهم جميعاً، وبعيداً عن تأويل أو توظيف الآيات القرآنية الكريمة التي أثنت على السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، أو المهاجرين الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق أو إخواننا الذين سبقونا بالإيمان، والتي يمكن قراءتها عموماً حسب تأريخها أو أسباب نزولها أو إطلاقها، أو خصوصياً حسب تفسيرها أو تأويلها.

وأولاً وقبل كل شيء يجب تعريف الصحابة ـ كما ذكرنا ـ وهل هم المعنيين بالآيات الكريمة المذكورة، وهل أن براءتهم تأتي من تسمية الإمام علي عليه السلام لأولاده بأسمائهم[1]، وهل ثمة فرق بين أولئك الذين آمنوا قبل الفتح والذين آمنوا بعده، وهل الإمام علي وأبو ذر والمقداد وسلمان من الصحابة أم لا، وهل يسبّ الشيعة جميع الصحابة أم «أن الموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية» كما يقول المناطقة، فالفرق كبير بين من يقول أن الشيعة يكفّرون كل الصحابة، وإنهم يكفّرون بعض الصحابة...

---

(١) نعم ، جاء في مجمع الزوائد ـ كتاب المناقب ذِكْر مقتل عثمان بن علي وأبو بكر بن علي بن أبي طالب في معركة الطف مع أنصار الحسين وأهل بيته ، وجاء في مجمّع الطبراني الكبير ان للإمام الحسن إبناً اسمه أبو بكر.

ونعود لنكرّر مجبَرين **هل يصحّ أن نسمّي الحكم بن أبي العاص المعروف بـ (طريد رسول الله) صحابياً، وهل يصحّ أن نحترمه وهو الذي طرده الرسول**ﷺ **وحرّم عليه دخول المدينة، وبوفاة الرسول راجع عثمان أبا بكر ليدخله لكن أبا بكر رفض، ولما مات أبو بكر راجع عثمان عمراً ليدخله ولكن عمر رفضَ أيضاً أن يدخله في عهده، ولما تولّى عثمان الخلافة أدخله معززاً مكرماً وأعطاه مائة ألف درهم لأنه صحابي**[1]. وهل أن عبد الله بن أُبيّ والوليد بن عقبة وبسر بن أرطأة وأضرابهم من الصحابة المرحومين؟ أم من الصحابة الملعونين؟!

نعم، ان من غلاة الشيعة من يلعن فعلاً أبا بكر وعمر وعثمان، وفيهم من لا يسبّهم ولا يلعنهم، كما ذكرنا، وان السبّ واللعن نفسه لا يوجب التكفير أو التفسيق، لأن النبيﷺ لعن من لم يلتحق بجيش أسامة أو تخلّف عن جيش أسامة، وكان من الصحابة من تخلّف عن هذا الجيش ـ كما تقول موثّقات التأريخ المتفق عليها بين السنّة والشيعة[2].

أقول : هل من حقّ المسلم أن يلعن من لعنه الرسول نفسه أم لا؟! وإذا كان سبّ بعض الصحابة حراماً، وإن من يسبّهم كافر ـ حسب وصف كاتبنا الكريم في عموم كتابه، فلماذا لا يكفّر، أو لم يكفّر معاوية بن أبي سفيان ولم يحكم بفسقه وفجوره لأنه سبّ الإمام علي بن أبي طالبؑ أربعين سنة أو سبعين سنة ـ كما تقول موثّقات التأريخ أيضاً، علماً بأن كاتبنا يعتبره صحابياً جليلا

---

(١) راجع: المعارف لابن قتيبة ص ٥٤ ، ١٣١.

(٢) في طبقات ابن سعد القسم الثاني ج ٢ ص ٤١ ، وتاريخ ابن عساكر ج ٢ ص ٣٩١ ، وكنز العمال ج ٥ ص ٣١٢ ، والكامل لابن الأثير ج ٢ ص ١٢٩.

وانه من كتّاب الوحي وانه خال المؤمنين وان في زمنه ساد الإسلام، و و و... وبخلط بائس متهافت[١].

وفي نفس السياق، هل يمكن اعتبار عائشة أم المؤمنين كافرة فاسقة لأنها هي المحرّضة على عثمان والقائلة فيه: «اقتلوا نعثلاً فقد كفر، اقتلوا نعثلاً قتله الله، بُعداً لنعثل وسحقاً»[٢].

وهل يجوز تكفير جميع المؤمنين الذين خرجوا على عثمان وقتلوه والنبيﷺ هو القائل: « لا تجتمع أمتي على خطأ » نعم، تكفيرهم أم تكفير عثمان الذي كفّرته أم المؤمنين؟! أم تكفيرها هي (رضوان الله عليها)!! لأنها كفّرته!!!

ثمّ ما هو موقفنا من عثمان نفسه في موقفه من الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود وضرْبه له وإصابته بالفتق حتى وقع طريح الفراش ومات[٣]، فَمَنْ مِن هذين الصحابيين على خطأ وأي منهما يكفّر أو يُلعَن ـ حسب معايير كاتبنا في عدم جواز اللعن أو السب؟!

وهكذا في موقف عثمان من أبي ذرّ ونفيه إلى الربذة، والنبيﷺ هو القائل: « ما أظلّت الخضراء ولا أقلّت الغبراء على ذي لهجة

---

(١) يقول الكاتب عن معاوية هذا ما نصه في ص ٤٦٠: «ومعاوية ـ رضي الله عنه ـ كان من كتّاب النبيﷺ ، وكان مضرب الأمثال في الحلم والعفو والكياسة والفطانة والحزم ، وانه بحقّ خير ملوك الإسلام قاطبة» ويضيف: «في عهده أكرم الله الأمة بالعزّة والغلبة حتى ركبت جيوشه البحر غزواً في سبيل الله ، وأصبحت دولة الإسلام في عهده أقوى دول العالم قوّة وعتاداً حتى خشيها جميع الأعداء وظلّت كلمة الله عالية و...».

(٢) جاء هذا النص على لسان عائشة وقد ذكره ابن الأثير في النهاية ، وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ، وابن أعثم في كتاب الفتوح وغيرها من كتب الفريقين.

(٣) الطبري ج ٥ ، وتاريخ ابن عساكر ج ٧.

أصدق من أبي ذرّ »[١]، ومثل ذلك في (الصحابي) عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل (الصحابي) علي أبي طالب!!!

ثم ماذا يقول صاحبنا الأستاذ مجدي عن قتال الصحابيين طلحة والزبير للإمام علي، وقد قال رسول الله ﷺ في حقّ علي: « ياعلي حربك حربي وسلمك سلمي »[٢]، ومَن مِن هؤلاء الصحابة يمكن أن يبشّر بالجنّة؟! وأية جنّة هذه التي تحتوي الخصمين المتحاربين، وكيف سيكون مصير (الصحابة) الذين قاتلوا في الجيشين، وحديث رسول الله يقول: « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار.. »[٣].

وهكذا في مناهضة هذين الصحابيين (الجليلين) للصحابي (الجليل) عثمان. وكيف يمكن أن يكون جميع هؤلاء الصحابة عدولاً؟ وفيهم من لعنه الله وفيهم من لعنه رسول الله ﷺ كطلحة الذي آذى رسول الله الذي نزلت فيه الآية الكريمة: ﴿**وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلاَ أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا**﴾[٤]، وفيهم من لعن بعضهم بعضاً، وقاتل بعضهم بعضاً، وشتم بعضهم بعضاً، وقتل بعضهم بعضاً!![٥]

وهذا ما حصل بين معاوية وحجر بن عدي، وأتباعهما بين الحجاج وسعيد بن جبير، وما وقع في الجمل وصفّين والنهروان، ومما لا نريد استعراضهُ الآن أو الاستغراق فيه، بل نتركه إلى ما ذكرته كتب التأريخ المعتبرة وما ذكره المعاصرون وتحديداً في كتابَي يعقوب والورداني المذكورين: **(نظرية عدالة الصحابة)**

---

(١) راجع مسند أحمد ، كتاب الفضائل ، ومستدرك الحاكم كتاب معرفة الصحابة.

(٢) راجع الترمذي / كتاب المناقب ، ومسند أحمد ج ٢ / ٤٤٢ ، والطبراني .

(٣) راجع: صحيح البخاري ـ كتاب الايمان ، صحيح مسلم ـ كتاب الفتن وأشراط الساعة.

(٤) الأحزاب : ٥٣ ، انظر: تفسير ابن كثير والطبري والخازن وغيرها من كتب التفسير.

(٥) يمكن الرجوع إلى صحيح البخاري وما ذكرناه من الصحابة آنفاً وكيف أن بعض الصحابة أحدثوا بعد رسول الله ﷺ وكيف روي عنه ﷺ في حجة الوداع أنه قال: لا ترجعوا بعدي كفّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض.

و(**المناظرات بين فقهاء السنّة وفقهاء الشيعة**) وقراءتهما قراءة علمية واعية بعيداً عن الأحكام القبلية، والجاهزية المقيتة التي قد تجرّ الجميع بعيداً عن روح البحث العلمي، وتشدّهم إلى ما لا ينبغي الانشداد إليه من استصحاب منكر حذّر منه رسول الله ﷺ وحذّر منه كتاب الله المبين في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ**﴾[1] فيما المنطق يقول، لا بأس بالاختلاف، والحقّ أحق أن يُتّبع، وان الحقّ لا يُعرف بالرجال وإنما (أعرف الحقّ تعرف أهله).

ولا نريد التذكير مرّة أخرى بما فعله الصحابي خالد بن الوليد بالصحابي مالك بن نويرة أو قل ما فعله بزوجته، وكيف عفا عنه الصحابي (أبو بكر). وهل صحيح انه «تأوّل فأخطأ» أم أنه فسق وفجر وتجاوز حداً من حدود الله أسقطه عنه الصحابي أبو بكر مع غضب الصحابي عمر بن الخطاب.[2]

وإذا أردنا أن نقول شيئاً هادئاً لأخينا الكاتب بعد هذه الاشارات العابرة المستعجلة عن بعض الصحابة، **فليس لنا إلاّ أن نتفق معه أن اللعن والسبّ والشتم ليست من شيمة المؤمن ولا منهجه إلاّ إذا انفعل وغضب**، والله تعالى يقول: ﴿**لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ**﴾ ـ كما تمّ ذكره ـ

ويبقى أن نقول انّ كظم الغيظ أو كتمان الغضب صفة جميلة بل أجمل لمن استطاع عليها كما هو شأن إمام الشيعة السابع موسى بن جعفر المسمى بـ «الكاظم» أي كاظم الغيظ، وهذه ما لا يقدر عليها كلّ الناس بالتأكيد، وإلاّ لاستطاع عليها أخونا الكاتب الذي لم تخل صفحة من صفحات كتابه إلاّ وفيها سبّ وشتم

---

(١) الزخرف : ٢٣ ، أو الأخرى: ﴿**قالوا بل نتبع ما وجدنا عليه آباءنا**﴾ لقمان : ٢١.

(٢) راجع: تفاصيل هذه القصة مع أبى الفداء في تأريخه ج ١ ص ١٥٨ ، والطبري في تأريخه ج ٣ ص ٢٤١ ، وابن الأثير في تأريخه ج ٣ ص ٩ ، وابن عساكر ج ٥ ص ١٠٥ وغيرهم.

وحتى قذف وتجاوز على الشيعة والتشيّع، لأنه انفعل وغضب وثار للصحابة البررة الكرام، فوجد من واجبه أن يلعن من يلعنهم، ويسبّ من يسبّهم وينتقم ممن ناصب بعضهم العداوة والبغضاء، حتى ختم حديثه في هذا الغضب الفائر النبيل إن شاء الله واصفاً هؤلاء الشيعة الذين يلعنون بعض الصحابة بأنهم «قوم كذبة فجرة... وانهم منافقون منكوسة رؤوسهم أو قلوبهم لا يسمعون ولا يعقلون» ص ٣٤٤، مضيفاً:

«صمٌّ بكمٌ عميٌ فهم لا يرجعون» موصياً مريده الشاب الحائر ومشدّداً عليه بأن «يقاطعهم ولا يأتي إليهم ولا يحدّثهم» ص ٣٤٤ لأنهم أرجاس أنكاس ضالّون مضلّون مبتدعون منافقون...الخ من قوائم الشتم الطويلة التي لم يترك فيها أو يفوّت منها مفردة أو اشتقاقاً يعتب عليه.

المناظرة الأولى

الترشيح و التعيين و الأمة

يبدأ الأستاذ مجدي مناظرته الأولى بحكم مسبق وقطعية لا مبرّر لها بقوله: «إن هؤلاء قوم منكوسةٌ رؤوسهم. وأعلم يقيناً أنهم لا يريدون الحق ولا يهتدون إليه سبيلاً، والجدال مع هؤلاء مجرّد ضياع وقت» ص ٣٤٥.

وأكثر من ذلك، وبحكم مسبق آخر راح يفسّر استقبال (سيدهم) أي سيد الشيعة الشباب له، وحيث أجلسه بجواره بأنه تزلّف، وحتى الكلمات التي حيّاه بها أنها «كلمات لا تخلو من تملّق» ص ٣٤٥. بعدها راح يفنّد (مزاعم) سيد الشيعة حول الإمامة وكيف انه قال: أنه لابدّ للمسلمين من إمام وأنه لابدّ لهذا الإمام أن يكون منصوصاً عليه و و... مما لا نريد الإفاضة فيه لأنه ليس من اختصاص هذا البحث، ولكننا نريد التوقّف مع بعض كلمات أخينا الكاتب مع تعليق عابر وسريع عليها. يقول الكاتب:

«إن الأمة الإسلامية ليست قطيعاً من الخراف، يجب أن يُفرض عليهم راع بعينه يسوقهم سوقاً، بل إن الله تعالى قد كرّم هذه الأمة وجعلها خير الأمم لنفسها وللناس جميعاً، وكرّم أهلها المؤمنين المخلصين، وجعل أمرها شورى بينهم، وهذا هو الاحترام التامّ لملكة العقل التي وهبها الله تعالى للإنسان السويّ الذي يعرف حقّ الله تعالى ويعرف حق دينه ويعرف مصلحة أمته..» ص ٣٤٧.

ومن هذه المقدمة الكلية يضع استنتاجاً يقول فيه: «ولذلك وجدنا النبي ﷺ يترك الأمة هكذا دون أن يحدّد لها إماماً بعينه،

لأنه يثق في قدرتها على اختيار أفضلها ولأن ذلك هو حقّها الذي أعطاه الله تعالى لها، ولكن بعد أن حدّد لأصحابه مواصفات من يصلح للإمامة وألمح ﷺ أنها في أبي بكر ﷺ ولكن بدون وصية» ص ٣٤٧... إلى أن يقول:

«ولذلك آثر النبي الرؤوف الرحيم أن يحترم عقل الأمة وحقّها، ترك لها الأمر دون أن يتدخّل فيه تدخّل الملوك والأمراء، بل كان هديه هو هدي النبي الرسول الرؤوف الرحيم بأمته والمقدّر لحريّاتها وسيادتها..» ص ٣٤٨ ، مؤكّداً أيضاً «أن الرسول ﷺ تركها وهو يعلم أن فيها عشرات بل مئات من القادة الأفذاذ المؤهّلين لقيادتها إلى برّ الأمان، تركها وهو يثق في قدرتها على اختيار أفضل من يمثّلها ومن ينوب عنها في تطبيق شرع الله وإقامة دينه وسياسة الدنيا به..».. فتركها دون أن يخدشها وجعل الشورى هي الأصل في اختيار من ينوب عن الأمة في إقامة دينها وسياسة الدنيا به (مكرّراً طبعاً) ومضيفاً:

«وإذا كان النبي ﷺ نصّ على إمام بعينه، فهل يؤول حق التنصيص إلى مَن بعده؟ وفي هذا من المفاسد ما لا حصر له حيث ستكون الخلافة ولاية جبرية تسوق أمة الإسلام كقطيع الأغنام الذي لا شورى له ولا رأي عنده» ص ٣٤٨ ـ ٣٥٠ مكرّراً كلمة الأغنام والقطيع والخراف عدّة مرات ومنبّهاً في نهاية المطاف إلى أن هذه الأقوال أي الإمامة والنص إنما هي من أقوال الغلاة «الذين يجعلون دينهم هو طاعة الرجال» ص ٣٥٢.

ويُنهي المناظرة أو الفكرة الأولى في هذه المناظرة بهذا الشكل السطحي المستعجل، لينتقل إلى فكرة أخرى بعيدة عن هذه الفكرة وينقلنا معه سريعاً دون توقّف أو تأمّل في هذه

الاثارات التي تستحق منا ومنه ومن كل مُناظر أو محاضر أو محاور، الملاحظات التالية:[١]

١ ـ إذا كانت مسألة تعيين أو ترشيح الإمام من قبل النبيﷺ لأمته تصطدم مع العقل السويّ ـ كما قال صاحبنا ـ فلماذا رشّح أو أوصى الخليفة الأول بتعيين الثاني أي الخليفة عمر خلفاً له؟ وطلب من المسلمين طاعته والقبول به؟ ولم يحاول أن يكون (هديه هو هدي النبي الرسول الرؤوف الرحيم بأمته والمقدّر لحريّاتها وسيادتها»؟!

٢ ـ ألم يقل عمر بن الخطاب أن خلافة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرّها؟ وإذا كانت الأمة راشدة وعاقلة وسوية وفيها المئات من القادة الأفذاذ «وسواق الحافلات» المهرة ـ حسب كاتبنا ـ فلماذا هذا الإعلان الصريح المتحفّظ من قبل الخليفة الثاني على الخليفة الأول، وهو نصّ أجمعت عليه كتب السنّة والشيعة.[٢]

---

(١) كم تمنّينا ونتمنى علّى الأخ الكاتب ومؤيّديه أن يقرأوا كرّاس (بحث حول الولاية) أو (نشأة الشيعة والتشيع) للسيد الشهيد محمّد باقر الصدر، وكيف عالج السيد الشهيد هذا الموضوع بايجاز ووضوح لا نظنّ مسلماً يستغني عن قرائته، رغم تحفّظنا على بعض ما طرحه الشهيد الصدرﷺ في هذا البحث الموجز القيّم.

(٢) أُنظر صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٦: الصواعق المحرقة لابن حجر ص ٨، والملل والنحل للشهرستاني القسم الأول ط ٢، ص ٣٠ وكيف نقل نصّ قولة عمر: «الا أن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله المسلمين شرّها، فمن عاد الى مثلها فاقتلوه» وأضاف:

«فأيما رجل بايعَ رجلا من غير مشورة من المسلمين فإنهما تغّرة (أي إنفجار وفجور يجب أن يُقتلا)» وهكذا جاء في الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر وبنفس السياق والمعنى، وكذلك النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ج ٣ ص ٤٦٧، وتاريخ اليعقوبي ٢ / ١٥٨، ومجموعة الرسائل ـ لطف

٣ ـ لمّا كان النبيﷺ واثقاً من أمته وانه ترك الأمة دون أن يحدّد لها إماماً بعينه وانه لم يحاول (سوقها سوقاً) بفرض راع بعينه، لماذا فرض الخليفة الأول الخليفة الثاني، وجعلها في واحد لا غيره؟ ولماذا فرض الخليفة الثاني مجموعة الستة وفرضهم على المسلمين فيما تحتوي الأمة الإسلامية المئات من القادة الأفذاذ المؤهلين لقيادتها إلى برّ الأمان ـ حسب تعبيرات الكاتب طبعاً وتحليلاته واستنتاجاته- .

٤ ـ نكرّر، لما كان النبيﷺ يثق بأمته وقدرتها على اختيار أفضلها ـ حسب قول الكاتب ـ وان ذلك هو حقّها ولن تفرّط به، فلماذا جاءت الأولى أو سميت (فلتة)؟ ولماذا تم ترشيح الثاني من قبل الأول ولم يترك ذلك إلى اختيار الأمة، ولماذا اختار الثاني الستّة من بين المئات ولم يترك ذلك للأمة أيضاً؟[1]

٥ ـ إذا كان النبيﷺ قد ألمحَ أنها (أي الخلافة) في أبي بكر دون وصية ـ كما قال الكاتب ـ فلماذا ألمحَ النبي أصلاً؟ ولماذا لا يمكن أن يُسحب هذا التلميح إلى آخر؟ وإذا كان التلميح معياراً لفهم إرادة النبي أو رغبته أو وصيته فلماذا فهم بعض المسلمين تلميحهﷺ في أبي بكر، فيما فهمه عدد غير قليل من الصحابة الكرام البررة في غيره؟!

٦ ـ إذا كان تدخّل النبيﷺ في التلميح أو التصريح خلاف احترام عقل الأمة وخلاف رأفته ورحمته، وإن تدخّله كان يمكن أن يكون مثل تدخّل الملوك والأمراء وخلاف حرية الأمة وإرادتها وسيادتها، فلماذا لمّح أصلاً على الخليفة الأول -كما زعم الكاتب-

---

الله الصافي ج ٢ ص ١٧٩ ، وعمر بن الخطاب ـ عبد الرحمن أحمد البكري ص ٢٨٦ عن ابن الأثير أيضاً وعشرات المصادر الأخرى.

(١) يأتي هذا التكرار لأن الكاتب كرّر ذلك مرّات عديدة .

، بل لماذا صرّح الخليفة الأول ونصّ على الثاني؟ وهكذا ، لماذا صرّح الثاني على مجموعة الستّة، ولم يترك ذاك إلى عقل الأمة وحريّتها وسيادتها ما دام التلميح أو التصريح خلاف احترام عقل الأمة وسيادتها؟ وبكلمة أخرى ـ وحسب زعم الكاتب ـ إذا كان النبيﷺ الرؤوف الرحيم قد آثر أن يحترم عقل الأمة وحقّها وترك لها الأمر دون أن يتدخّل فيه تدخل الملوك والأمراء؟ فلماذا فعل خلفاؤه خلاف ذلك؟ ولم يتركوا الأمر لها. بل تدخّلوا ولمّحوا وصرّحوا وأوصوا ونبّهوا وحذّروا.

٧ ـ إذا كان تدخّل النبيﷺ أو تلميحه خدشاً للأمة وإن الشورى هي الأصل في الاختيار ـ كما نعتقد نحن ويعتقد أخونا الكاتب ـ فلماذا أرادﷺ التلميح لأبي بكر؟! حسب زعم الكاتب طبعاً ـ ولماذا (خدش) الخليفتان إرادة الأمة في ترشيحهما ووصيتهما ونصّهما الذي هو خلاف دور الأمة في إقامة دينها وسياسة الدنيا به ـ حسب تعبيرات الكاتب طبعاً وتحليلاته التي لا نتفق فيها كلّها معه ـ ونؤكّد أن النبيﷺ وتلميحاته وتصريحاته والخليفتان من بعده كلّها إشارات معبّرة ومحترمة وتعبّر عن حرص حقيقي على وضع الأمة على جادّة الحق وصيانتها من الزيغ والزلل وما قد يكلّف ذلك من ضرائب باهضة قد تنوء بحملها الأمة وتدفع ضريبتها أجيال المسلمين بعد مرور المئات من السنين العجاف على أمة الإسلام. وهو الذي حصل فعلاً وبات يعرفه الكاتب والمسلمون جميعاً، بطبيعة الحال.

٨ ـ وأخيراً وليس آخراً، فسّر الكاتب عدم تنصيص النبي على مَن بعده إلى أن ذلك سيؤول إلى مَن بعده، أي سيكون حق التنصيص لمن سيأتي بعد النبي، باعتبارهﷺ قد سنّ سنّة يمكن أن يستنّ بها من يأتي بعده، وفي ذلك «مفاسد لا حصر لها حيث

ستكون الخلافة ولاية جبرية تسوق أمة الإسلام كقطيع الأغنام الذي لا شورى له ولا رأي عنده» حسب تعبيرات الكاتب، وهنا نقول:

أ ـ إن هذه المسألة تُسحب على من جاء بعده وأوصى ولم يكتفِ بالتلميح بل أشار بالتصريح على الثاني، وهذا يعني ـ حسب تحليل الكاتب طبعاً ـ مفسدة لا حصر لها ، وعلى فاعلها وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة.

ب ـ إذا كانت الولاية بالتنصيص ولاية جبرية تقود أو تسوق أمة الإسلام كقطيع الأغنام و... فلماذا فعلها الخليفة الأول وسار عليها الثاني وإن وسّع قاعدتها بستّة بدل واحد؟

ج ـ إذا كانت مسألة التعيين بالنص تقود إلى المفاسد ومفاسد لا حصر لها ـ كما يقول الكاتب ـ فلماذا فعلها (الصحابي الكبير) معاوية بن أبي سفيان وصيّرها في ولده يزيد بل حوّلها إلى ملكية وراثية صارت ملكاً عضوضاً رغم إرادة الأمة ورغم أنفها...

هل ساق هذا (الصحابي) أمته كقطيع الأغنام أم أنه يجوز له ما لا يجوز لغيره بمن فيهم النبي وخلفاؤه... ثم هل يجوز هنا لعن من سنّ سنّة خلاف سنّة النبي، أم نكتفي بالإشارة والمحاججة فقط ودون اللجوء إلى فلسفة السبّ والشتم التي يترفّع عليها الكاتب في مثل هذه الخوانق؟! بل يثني على هذا (المورّث) ويترضى عليه وعلى ولده ـ كما قرأنا وسنقرأ ـ !!

الترشيح حرص مسؤول

نقول باختصار شديد أن المسألة ليست مسألة أغنام وخرفان وقطيع وخدش وتدخّل وملكية وملوك وأمراء وسلب حرية ومصادرة عقل وإرادة وإفساد ومفاسد، وإنما حرص نبيل

ومسؤول أحياناً على مسيرة أمة يجدر بأي قائد أن يقلق على أمته من بعده ويتمنّى أن يتولّى عليها أفضلها، فيصرّح تارةً ويلمّح أخرى وربما يوصّي ويرشّح، ولكن يبقى الخيار الأخير للأمة، والشورى لها ولأهل الحلّ والعقد فيها، ودون أن ندخل في تفاصيل آثرنا تركها لغيرنا ولما كتبه الذين سبقونا من العلماء والمؤرخين والفقهاء في هذه القضية الحساسة أو في هذا الموضوع الدقيق.

نعم، الترشيح، والتلميح، وأحياناً الطلب، ولكن شريطة أن يكون للأمة الرأي الأخير، ولها أن تقبل أو ترفض ومن ثم تتحمّل تبعات رفضها وقبولها والتزامها بما ألزمتْ به نفسها، وهنا يتحقّق التكامل بين قائد يحرص أن يتولى الأمر بعده مَن يعتقد أنه أصلح لأمته، فيلمّح ويرشّح وأحياناً يُصرّح، ولكن للأمة وحدها الخيار الأخير في إقامة دينها وسياسة الدنيا به، وهذا ما أراده الأستاذ المؤلف ولكنه انتقى وتأرجح وزبدَ وأرعدَ، ومع الأسف الكبير، لم يصل بالقارئ الكريم إلى ركن ركين في هذا الأمر الخطير !!

خبط وخلط

وهنا نطوي القضية طيّاً متعسفاً كما طوى الكاتب هذه المسألة الخطيرة طيّاً متعسفاً فانتقل بسرعة إلى مسألة (الصلاة على النبي) أم (الصلاة على النبي وآله) وأطال فيها بلا طائل، واستغرق فيها بما لا تستحقّه من استغراق، ثم راح ـ وبشكل مستعجل أيضاً ـ يناقش مسألة الإمامة من قضية (غدير خم) التي ظهر أو أظهر فيها المُناظر رجلاً مسطّحاً وبسيطاً لا يفرّق بين الخلافة والإمامة، وذهب في تحليل سبب نزول الآية الكريمة: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ**

يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ بعيداً عن التفسير الشيعي لها ومما لا نريد الاستغراق فيه ونتركه لأصحاب الاختصاص، فضلاً عن تباين تفسير قولة رسول الله ﷺ: « **من كنتُ مولاه فهذا عليّ مولاه.. اللهمّ والِ مَن والاه وعادِ من عاداه** » .

وكيف أن صاحبنا فهم الموالاة «محبة ومودّة ومؤازرة» ص ٣٦١ وليس نصاً واضحاً صريحاً ينص على الخلافة أو الإمامة «وانّ النص الصريح» ـ كما يرى الكاتب ـ هو أن يقول النبي ﷺ مثلاً: «عليٌّ هو الإمام بعدي، أو عليّ هو الخليفة بعدي، أو لا خليفة يخلفني سوى عليّ، أو من هذا القبيل» ص ٣٦٢ وكأنه كان يتمنى على النبي ذلك، أو يقترح بعد فوات الأوان !!

واستمر النقاش أو المناظرة بهذا التسطيح في حديث المتحاورَيْن ـ كما صوّرها الكاتب طبعاً ـ وقراءتهما للآية الكريمة: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاة وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُون**﴾ وهكذا حديث رسول الله ﷺ المسمّى بحديث (المنزلة) الذي رواه البخاري ومسلم: « **يا علي.. أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنه لا نبي بعدي** » وكيف يفسر الكاتب هذا الحديث بأنه منقبة للإمام علي عليه السلام، ومنقبة فقط، وليس استخلاف أو «أخلفني في قومي» ولا يحتمل أي معنى من معاني الإمامة العامة، وإن هذا الحديث إنما قاله النبي ﷺ «لتطييب قلب الإمام علي وخاطره لكونه تركه مع النساء والصبيان» ص ٣٦٩ في غزوة تبوك بعد أن أمر النبي الناس جميعاً بالخروج.

وكيف أن (سيّدهم) أي سيد الشيعة «قد تصبّب عرقاً» بعد هذا الإفحام (العلمي جداً) وبعد «اللغط الذي حصل في القاعة» وانتقال المُناظر إلى الزهراء عليها السلام وكيف أن الجماعة «ضربوها وسلبوها حقّها وأجهضوا جنينها محسناً وحرّقوا بيتها وقتلوا

أولادها، وذبحوا الحسين.. نعم، ذبحوا الحسين عليه السلام كما تُذبح الخراف...» وما إلى ذلك من خبط وخلط وعواطف وانفعالات وتشنجات تدخّل فيها أحد الجالسين: «وأظنه من العجم للكنة في لهجته» ـ كما قال المؤلف ـ وانتقال سريع إلى آية التطهير وأهل البيت ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ وحديث الكساء واختلاف المتناظرَيْن على تفسير كلمة أهل البيت وابتعادهما عن بعضهما بُعد المشرقين، ومما لا يمكن حسمه في مثل هذه العواطف والانفعالات و«تدخُّل العجم» التي راح كاتبنا يصف فيها هذه المناظرة العلمية جداً جداً، فيختزلها في سطور، وهي كما يقول تحتاج إلى مجلدات!!!

ثم الصخب والضجيج الذي دوّى في القاعة بعد أن قال صاحبنا منفعلاً متحرقاً على الصحابة الكرام البررة الذين اتهمهم الآخرون بظلمهم لعلي : «وإني لأتعجّب من قوم هذا حالهم، إذ مَنْ يعدل إن لم يعدل أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه؟ ومن يعدل إن لم يعدل الفاروق رضي الله عنه؟ ومن يعدل إن لم يعدل ذو النورين عثمان الذي تستحي منه الملائكة رضي الله عنه» ص٣٨١، ولو استمر مسترسلاً، لولا الضجيج الذي دوى في القاعة لنظنّه قال: ومن يعدل إن لم يعدل معاوية خال المؤمنين في قتاله لعلي في صفّين؟! وربّما كان يريد أن يقول ومن يعدل إن لم يعدل يزيد في حربه ضد الحسين وقتله لابن فاطمة وعلي!!! كما سنرى.

ونحن نتوقّف هنا ولا نسترسل خشية الانفعال والانجرار فعلاً، وخشية الدخول في العواطف أيضاً، لنواصل بحثنا العلمي مع الأستاذ المؤلف بعيداً عن الضجيج والعجيج، وبعيداً عن «سيدهم الذي تصبّب عرقاً وخرج مع مجموعة من مريديه تاركاً مجموعة أخرى لمواصلة النقاش بعد أن هدأ الضجيج!!» .

وبعد خروج (سيدهم) وما دوّنه الأخ الكاتب، يبدو ان المناظرة تسطّحت بشكل مسفّ فعادَ الحديث عن أعلم الصحابة وأشجع الصحابة وعلم الغيب عند عليعليه السلام وعنترة العرب وحرق بيت فاطمة وإسقاط جنينها وعدم صحبة الإمام للنبي لأنه أرسله فترة إلى اليمن وخلّفه في المدينة في تبوك، وإن الصحابة كانوا متحابين لأن الإمام علي كان قاضياً على المدينة في عهد عمر، وانه سمّى أولاده بأسماء الصحابة وإن عثمان ساهم في مهر فاطمة وإنّ علياً كان يحب المهاجرين والأنصار.

وإن ثلث نهج البلاغة مكذوب على عليّ، **وإن الإمام عليعليه السلام لم يبايع أبا بكر إلاّ بعد ستة شهور «لأنه كان مشغولاً بغسل النبي هو والعباس والزبير» ص ٣٩٨ وانه (أي علي) أخذ على خاطره «أن يُقضى الأمر في السقيفة وهو غائب ولا يُستشار!!»** ص ٣٩٩ «وبعد مضي ستة أشهر زال هذا العتاب من نفس الإمام علي فأرسل إلى أبي بكر واتفق معه على بيعته، فبايعه أمام الناس جميعاً في مسجد رسول الله وزال ما بينهما من خِلاف..» ص ٣٩٩.

هكذا وبكل بساطة... وهكذا مع فاطمة واختلافها أو خلافها مع أبي بكر في قصة فدك إنما «هي قضية بسيطة ولا توجب خلافاً» ص ٤٠٠ وإن حكاية أو رواية «فاطمة مني وأنا منها، من آذاها فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله» إنما قالها النبيصلى الله عليه وآله «وهو يُعرّض بعليّعليه السلام لأنه أراد أن يتزوّج بنت أبي جهل... وكأنّ النبي يعتب على علي لما أقدم عليه..»!!! ص ٤٠٣ وأن مسألة إخفاء قبرهاعليها السلام إنما جاء بناءً على طلبها «حتى لا يُفتن الناس بها» ص ٤٠٤.

نعم، هكذا وبكل بساطة أو تسطيح أو تشويه حتى وصل الحديث منتهى التسطيح حين سأل محبّ (أو أحد المحبّين)

فاطمة: لماذا لم يصلِّ عليها أبو بكر بدل علي؟ فكان جواب صاحبنا: انها ليست صلاة جمعة حتى يصلي عليها الإمام الخليفة... ثم أنها ـ حسب رأي محبّها ـ «علمت بوقت وفاتها، فقامت واغتسلت غسل الميت ولبست أكفانها ثم نامت على فراشها، وأمرت الإمام علي عليه السلام أن يصلّي عليها سراً وأن يدفنها ليلاً، حتى لا يعلم بها أبو بكر فيصلّي عليها لأنها لا تحبّ صلاة هذا المنافق..» ص ٤٠٥ وما إلى ذلك من سفاسف وشطحات لم نكن نأمل أن يُستدرج إليها كاتب مسؤول في مناظرة سمّاها «مناظرة علمية مع بعض الشيعة الإمامية» بل أن يدوّنها بكتاب مجلّد مهمّ بلغت صفحاته أكثر من خمسمائة صفحة... حتى تنتهي هذه المناظرة (العلمية جداً) بصراخ أحدهم:

هذا منافق لا تناقشوه، ألم أقل لكم لا تناقشوا هذا المنافق، فانه ثعلب يلفّ ويدور، ويأوّل ويبرّر... اللهم أحشره مع عمر، مع أبي بكر ، مع هؤلاء الكفرة المرتدّين الظلمة المنافقين» ص ٤٠٧ فيقول الآخر معقباً: «اللهم أحشرني في زمرة هؤلاء الأتقياء الأنقياء أئمة المؤمنين وخير الناس بعد النبيين وأئمة الصديقين والشهداء والصالحين..».

المناظرة الثانية

أين حسن الظن إذن؟!

ولكي لا نُنهي نحن من جانبنا التعليق على هذه المناظرة (العلمية) مُلتمسين العذر لأخينا الكاتب ولإخوة لنا في الدين مقدّرين درجة وعيهم ومبلغهم من العلم، ولكي نبقى نحسن الظن بهم جميعاً رغم سطحيتهم وسذاجتهم وبراءتهم، نودّ التوقّف مع الأخ الكاتب ومجاراته في فصله الأخير أو مناظرته الثانية لاستكمال أجواء النقاش، والتوقّف عند مسألة مهمة فعلاً سنأتي عليها بشيء من التفصيل، لا سيّما وإن الكثير من المؤرخين أو الكتاب المعاصرين من المحسوبين على أهل السنة والجماعة يحيصون عند المرور عليها حيصة تخرجهم أحياناً عن الانصاف والحق، بل تستدرجهم إلى منزلق أو خانق سيطول بسببه وقوفهم أمام الله تعالى يوم القيامة.

وقبل التوقّف عند هذه المسألة المهمة نودّ تذكير أخينا الكاتب ان الإلحاح واللجاجة في تكرار المواضيع لا يضيف شيئاً إلى البحث العلمي بقدر ما يستنزف من وقت وطاقة المتحاورين يمكن أن يوفّر لهم لدراسة المشتركات وتعميقها بدل الإسفاف أو الاستغراق في الهفوات والسقطات... وإلاّ فما فائدة العودة بالحديث عن الطبرسي النوري وكتابه السيء الصيت عن تحريف كتاب ربّ الأرباب، وإنّ الشيعة دفنوه في النجف وكان يُفترض أن لا يدفن فيها وإلاّ فانهم كفرة فسقة فجرة...

ثم هل هناك نيّة صادقة في نشدان الحقيقة كما يقول الطرفان المتحاوران أو يزعمان، فيما يُصرّ الأستاذ مجدي ان «تحريف القرآن هو الخط العام الأساس عند الإمامية الإثني عشرية» ص

٤٢٢ مستعيناً ببعض سقطات وشطحات علي بن إبراهيم القمي ومكرراً بعض روايات نعمة الله الجزائري والطبرسي المذكور المنقولة أو المحشورة في الكافي[١] غير عابئ بما أكّده ويؤكّده له محاوروه عن الشيخ الصدوق (ابن بابويه القمي) الذي قال بالحرف الواحد: «**إعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمّد ﷺ هو ما بين الدفّتين، وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك... ومَن نسبَ إلينا إنا نقول أكثر من ذلك فهو كاذب**» ص ٤٢١.

فلماذا لا يكون القمي هذا هو المصدر الأساس للشيعة وهو الفقيه الكبير المعروف؟ وليس القمي صاحب التفسير الذي شطح هنا وهناك!! ليستدلّ به صاحبنا على (اعتقاد) الشيعة بتحريف القرآن؟!!

وأكثر من ذلك نسمع أو نقرأ للأستاذ مجدي قوله: «والله إني لأتمنّى أن أصدّقكم في إدعائكم بعدم التحريف، لأن هذا هو الفصل بين الإسلام والكفر، إذ مجرّد الشك في حرف من القرآن كفر وخروج من ملّة الإسلام» ص ٤٢٣. ولكنه يردف بعد ذلك مباشرة: «ولكنْ صدّقوني هناك عوامل كثيرة تُرسّخ في أذهان علمائنا يقينكم في التحريف مهما حاولتم التدليس» لاحظ المنهج (العلمي) وحسن الظن!! هذا مع التحريف، أما مع القرآن الكريم نفسه فإن صاحبنا جعله (أي جعل كتاب الله) صنو صحيح البخاري في وقت كان حمل فيه على الشيعة اعتزازهم بنهج

---

(١) علماً بأن الأستاذ مجدي نفسه وضمن محاججة سابقة في ص ٣٨٥ من كتابه كان قال وبالحرف الواحد «ان الأحاديث المذكورة في كتب السنّة ليست حجّة على الاطلاق وإنما الحجة ما كان صحيحاً وثابتاً وفق قواعد علم الحديث وقواعد الجرح والتعديل التي وضعها العلماء والمحققون» ـ حسب تعبيره ـ فهل يجوز لأستاذنا الموقر ولكتبه وقواعده ما لا يجوز لغيره ، وهل حجته وحدها ملزمة للآخرين وحجة الآخرين تقية وكذب وتدليس و و و...».

البلاغة، حين راح يتّهم محاوريه أنهم كاليهود يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، لأن أحدهم قال: (صحيح البخاري ليس حجّة علينا كلّه)، فخاطبهم قائلاً:

«يا قوم إما أن تكذبوا بأحاديث البخاري كلّها، وإما أن تأخذوها كلّها، وإلاّ كنتم كما قال تعالى: ﴿**أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ**﴾» ص ٤٤٧.

وليت أستاذنا الكريم التمس عذراً لمحاوريه أو أصحابه كما التمس عذراً «لصحابة النبي المائة ألف ـ حسب احصائه ـ أو أكثر من عشرة آلاف من الأعلام» حين راح يفسر قول البخاري فيهم أو في بعضهم «انهم ارتدّوا على أدبارهم القهقرى» وكيف أن هذا «الارتداد القهقرى» يعني «التهاون أو التنازل عن بعض الحق» ولا يعني «الكفر»، أو يعني «التنازل عن الفضل والنزول من مرتبة عالية إلى مرتبة أقل منها» ص ٤٥٠، أو كما يُقال «حسنات الأبرار سيئات المقربين».ولكنها اللجاجة التي حذّر منها الصحابي الجليل الكريم البارّ علي بن أبي طالب عليه السلام فالتمس حتى للخوارج الذين قاتلوه عذراً حين قال « لا تقاتلوا الخوارج من بعدي... فليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأصابه » ولم يلتمس صاحبنا عذراً للصحابة من أصحاب عليّ الذين تحاملوا على بعض الصحابة الذين ناوأوه وقاتلوه وفتنوا بذلك الأمة والدين، خاصة وهم يقارنون مثلاً بين الصحابي الجليل أبي بكر الذي لم يخلّف لورثته ديناراً، والصحابي الجليل عمر الذي مات مديناً، وبين عثمان (ذو النورين) الصحابي الذي كان عند خازنه يوم قُتل من

الأموال ١٥٠ ألفاً من الدنانير وألف ألف من الدراهم، فيما بلغت قيمة ضياعه بوادي القرى وحنين يوم وفاته مائة ألف دينار[١]...

وهكذا ثروة الصحابي (الجليل) عبد الرحمن بن عوف وأمثاله الذي تقول كتب التأريخ أن أكوام الذهب التي تركها كانت تُكسّر بالفؤوس!! فلماذا يكيل صاحبنا عند تفسيره لكلمة «الارتداد» بمكيالين.. إذ يفسّرها عنه البخاري انها نزول من مرتبة عالية إلى مرتبة أقلّ، فيما يفسّرها عند الشيعة أو بعضهم أنها تعني أو أنهم يقصدون بها «الكفر» و«جهنم والنار والجسارة والجرأة على الله ورسوله والصحابة والمؤمنين»!!! ويضع الصحابة الكرام البررة المائة ألف في ميزان واحد على أنهم (السابقون السابقون) دون تمييز بين الضحية والجلاّد، أو بين من بغى واعتدى ومن تمّ البغي عليه والاعتداء!! وخاصة مع (العشرة المبشرة) الذين كان فيهم بالتأكيد من قاتل ضد الصحابية (عائشة) أو قاتلت هي ضدّه وهكذا مع من قاتل مع علي أو قاتل ضدّه!!

ويعتبر (أي كاتبنا) مشكوراً طبعاً ان الذين ارتدّوا في صحيح البخاري هم قلّة مثل (همْل النعم)، كما جاء النصّ في هذا الصحيح، وإنهم «ممن يعذره الله تعالى ويغفر له ويعفو عنه» ص ٤٥٨... أو هم «ممن يأخذ جزاءه في النار ثم يخرج بفضل التوحيد إلى الجنّة» ص ٤٥٨.[٢] وكان الله يحب المحسنين.

---

(١) راجع: مروج الذهب للمسعودي. وكتاب (نظرة جديدة للتراث) للدكتور محمّد عمارة ص ١٩ و ١٧٢.

(٢) علماً بأن كاتبنا يقول: «أن العرب ارتدّوا بعد موت النبيﷺ سوى المدينة ومكّة وإن أبا بكر وقف لتلك الردّة وجاهد فيها جهاداً كبيراً، وقد قَتل أعداداً كبيرة من المرتدّين، حتى سُمّيت الحديقة التي قُتل فيها هؤلاء حديقة الموت لكثرة من قُتل فيها» ص ٤٥٨ـ٤٥٩، ولا ندري هل كان من بين الذين قُتلوا (صحابة كرام بررة) أم لا.

تقييم معاوية وتبرئته من اللعن!

وحين تصل المناظرة إلى تقييم (الصحابي) معاوية وهل يجوز لعنه أم لا، وهو المعروف بموقفه من الصحابي العادل الخليفة الراشد الرابع الذي بايعته الأمة من المهاجرين والأنصار جهاراً نهاراً، وكيف رفض معاوية بيعته ووقف ضدّه في معركة قُتل فيها آلاف الصحابة ـ حسب إحصاء صاحبنا لهم ـ من كلا الطرفين.

نقول حين وصلت المسألة إلى تقييم معاوية، راح الكاتب متسائلاً «هل يرضى أحدٌ أن يُشتم خاله وأخو أمه وهو يسمع؟» مؤكّداً ان معاوية هذا «هو أخو زوجة النبي وأم المؤمنين أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان» ص ٤٦٠.

وهذا يعني في تقييم الكاتب أن معاوية «خال المؤمنين»، فضلاً عن كونه «من كتّاب الوحي» وانه ـ كما ذكرنا أو ذكر الكاتب ـ «**كان مضرب الأمثال في الحلم والعفو والكياسة والفطانة والحزم، وكان خير ملوك الإسلام قاطبةً**» ص ٤٦٠ ـ حسب تعبيرات الكاتب طبعاً الذي أضاف:

«في عهده أكرم الله الأمة بالعزّة والقوّة والغلبة حتى ركبت جيوشه البحر غزواً في سبيل الله، وأصبحت دولة الإسلام في عهده أقوى دول العالم قوّةً وعتاداً و و..».

إلى أن ينتهي إن «خال المؤمنين» هذا ما قاتل الإمام علي (عليه السلام) «لولا أصحاب الفتنة من الهمج والرعاع» ص ٤٦١ وان الإمام علي عليه السلام هو «أقرب الطائفتين المتقاتلتين للحقّ وأدناهما للصواب وكان الحق معه ويؤيّده، لكن كانت هناك شبهات..» هي التي قادت معاوية أو أدّت به لقتال الخليفة الراشد

وقتل الآلاف من جنده في أقذر معركة في تأريخ المسلمين الأوائل.

وهنا، يستأنف الأخ الكاتب تحليله (الرائع) هذا قائلاً: «نعم، كانت هناك شبهات قوية جعلت المخالفين للإمام علي على وجه من الحق، لهم فيه اجتهاد» ص ٤٦٢، وبالتالي فنحن «لا نفسّقهم ولا ننتقص من شأنهم أبداً، بل نقول إن لهم أجر الاجتهاد الخاطئ إن شاء الله» ـ حسب تعبيراته ـ.

وهذا يعني ـ حسب تحليل الكاتب أيضاً ـ أن معاوية معذور ومأجور، كما أن الإمام علي معذور ومأجور، وأن الهمج الرعاع هم المسؤولين عن تلك الفتنة وذلك القتل، ولا ندري إن كان هؤلاء الهمج والرعاع من الصحابة المائة ألف أم من غيرهم، وهل هم الذين قادوا معاوية إلى الحرب أم أن معاوية هو قائدهم؟! ولماذا كان الإمام علي أدنى للصواب؟ وكيف؟ ولماذا قاتله معاوية اذنْ، وهل يتحمل المعتدي أو المخطئ جريرة ذلك القتال، ويدفع ضريبة الدماء التي سفكت فيه؟!

هذه هي الإشكالية الأولى على الحقيقة الأولى والثانية التي وضعها الكاتب في دفاعه عن (خال المؤمنين)!! دون أن يذكر أية مبررات لحربه ضد خليفة رسول الله ﷺ.

أما الحقيقة الثالثة التي مرّ عليها الكاتب، فهي أن المجتهد إذا أخطأ له أجر وإذا أصاب فله أجران فدعا الله تعالى «أن يؤجر معاوية أجراً واحداً، وأن يؤجر الإمام علي أجرين».

فيما أكّد في (حقيقته) الرابعة «أن الصحابة لم يسعوا إلى قتال أبداً، وهم أجلّ وأعلى و... ولكن رؤوس الفتنة وقتلة عثمان هم الذين ينشبون القتال ليلاً....» وإنْ كان ـ غفر الله له ـ لم يُعرّف لنا من هم هؤلاء قتلة عثمان؟ هل من الصحابة الكرام البررة أم من

العشرة المبشرة، أم من المجتهدين المخطئين الذين لكل واحد منهم أجر واحد بدل أجرين؟ وهل سيدخلون الجنة جميعهم رغم قتْلهم لذي النورين، أم ماذا؟!

ثم يصبّ الكاتب غضبه في (حقيقته) الخامسة على الغلاة والخوارج الذين لم يحدّد أشخاصهم، وهل يعدّهم من الصحابة أم لا، واكتفى باتّهامهم بأنهم هم الذين بذروا بذور الفتنة و«لا دخل للأصحاب في تلك الفتن مطلقاً» ص ٤٦٣، و«**إن الزبير وطلحة كمعاوية خال المؤمنين ـ نعم كمعاوية ـ لا يوجب عليهم فسقاً أبداً**» لأنهم «**خالفوا عن اجتهاد له وجه من الحق، فنعذرهم لهذا الحق، وإن كان عليّ أقرب إلى الحقّ منهم**» إلاّ أنه لم يتفضّل علينا بتعريف هذا الحق، ولماذا علي أقرب، وهل يقتضي معرفة الحق الإعداد لقتال؟ وقتال مَن؟ قتال خليفة المسلمين بالإجماع. وقتلْ من؟ قتل الصحابة الكرام البررة الذين هم أقرب إلى الحق!!

ومع ذلك ـ وحسب رأي الكاتب ـ ان الجميع «في الحشر مرحومون (أي القاتل والقتيل) وإن الكل مغفور لهم» ص ٤٦٣، وليس علينا إلاّ أن ندعو لهم جميعاً القاتل والقتيل، المعتدي والمعتدى عليه، الجاني والضحية، وكان الله يحبّ المحسنين، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي العظيم...

أما عن سنّة اللعن التي سنّها معاوية في لعن (أبي تراب) الصحابي الجليل والخليفة الراشد والتي استمرت زهاء الثمانين سنة من حكم (خال المؤمنين ونجله ومروان وبنيه) ومن على منابر المسلمين، فلم يُشر إليها كاتبنا لا من قريب ولا من بعيد وإنما تركها بدون بحث أو تحليل، مركّزاً تحليله على ثواب المجتهد المخطئ الذي له أجر واحد وليس أجران، وربّما عدّ صاحبنا هذا (اللعن) التأريخي في أبواب الاجتهاد، دون أن يمنح

هذا الحق إلى مؤمنين آخرين، لم يقرّوا ذلك اللعن السيء، فلعنوا من سنّه ومن برّره أو فسّره أو أوّله من الأولين والآخرين، ومرّة أخرى لا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي العظيم.

أما يزيد فلا أخوض في أمره!!

وتأتي الطامة الكبرى في نهاية المناظرة على لسان (الرجل السفيه) ـ كما سمّاه صاحب الكتاب ـ أو (الفاجر) الذي راح يلعن يزيد ويسبّه، ويتهكّم على المُناظر ويسخر منه لأنه ترضّى على معاوية، وأراد استفزازه ودفعه للترضّي عن يزيد، قائلاً: «ترضّى عن يزيد (يا أخي) حتى نعرف حقيقتك»!! ص ٤٦٤.

فما كان من جواب أخينا (العبد الله) أي الكاتب ـ كما سمّى نفسه في عموم مناظراته ـ إلاّ أن قال: «**أما يزيد فإني لا أخوض في أمره ولا أرضى بسبّه، وهو قد اختلفت عليه أقوال أعلام عصره المعاصرين له، وقد امتدحه ابن عباس**ﷺ **وامتدحه كذلك محمّد بن الحنفية ابن علي**ﷺ والعلماء، منهم مَن وثّقه وحسّنه حتى لقّبه بأمير المؤمنين يزيد وكذّب كل ما قيل في حقّه من الفجور والظلم، ومنهم من توقّف في شأنه وقال: له ما كسب وعليه ما اكتسب، ولا نُسأل عما كان يفعل، تأويلاً لقوله تعالى: ﴿**تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ والذين طعنوا فيه ـ والكلام كله للكاتب المحقق ـ على حد علمي لم يجيزوا لعنه وسبّه، وإنما هذا فعْل المغرمين باللعن والسباب والشتم لكل أصحاب النبي الكرام البررة» ص ٤٦٤.

انتهت مقدمة الكاتب حول يزيد، واكتفى بقوله بـ (على حدّ علمي) **دون أن يذكر أي مصدر هنا وخاصة عن امتداح ابن عباس وابن الحنفية للرجل المطعون فيه، وكذلك دون ذكر اسم أي عالم ممّن**

«وثّقوه أو حسّنوه أو سمّوه أمير المؤمنين» وهكذا دون ذكر اسم أي عالم آخر كذّب القائلين بفجوره وظلمه واكتفى بالإتّكاء على الآية القرآنية الكريمة وتأويلها، وإن كان اعترف ـ مشكوراً ـ أن بعض العلماء «طعنوا فيه» و«لكنهم لم يجيزوا لعنه وسبّه..»... الخ.

استشهدنا بهذه المقدمة غير الموثقة دون أن نحمّل الكاتب مسؤوليتها، لأنه هو نفسه يقول «على حدّ علمي» ولعلّ هذا هو مبلغ علم الرجل فعلاً، ولكننا نؤاخذه على (عدم علمه هو نفسه) وإن كان هذا ديدن الكثيرين ـ مع الأسف ـ من الذين يُحسنون الظن، أو يريدون أن يحسنون الظن، حتى بالشياطين، ولو على حساب الحق والإنصاف والحقيقة العلمية أو التأريخية... نقول هذا الكلام بناءً على رؤية معاصرة يحملها الكثيرون من علماء وكتّاب وخاصة من إخواننا أهل السنّة ممن يزعمون البحث عن الحقيقة ولا تأخذهم في الله لومة لائم..

ولا نريد هنا إحصاء عدد من أمثال هؤلاء الذين يتحدّثون عن يزيد، أو قصة الحسين ويزيد تحديداً، وإنما نريد الاستشهاد بهذه القصة الصارخة والتوقّف عندها قليلاً لأنها تعبّر عن منهج خاص يكيل فيه كتّابنا بمكيالين ويساوون بين الجلاد والضحيّة، فهم من جانب يلتمسون العذر لأكثر الجنايات بشاعة في تأريخ الإسلام، فيلتمسون العذر لمرتكبيها دون أن يلتمسوا العذر لإخوانهم الذين يضيقون بالجناة فتخرج منهم كلمة لعن هنا أو سبّ هناك فيما هم يكيلون لإخوانهم كل ألوان السبّ والشتم واللعن وبدون تحفّظ أو تردّد أو تهيّب.

أقول، يجب التوقّف قليلاً مع هذه القصة باعتبارها معياراً صارخاً يمكن محاكمة روّاده أو مناقشتهم في التماسهم الأعذار لبعض الناس وكيْلهم اللعن والسبّ لمناوئيهم، ويُفترض أن نمرّ

عليها كنموذج للمنهج التبريري الذي انتهجه وينتهجه العديد من الكتّاب (الطيبين) المعاصرين الذين يرون أن إدانة يزيد أو اتّهامه أو التعريض به في مسألة قتل الحسين عليه السلام هو أمر لا يستحق التأمّل، ولا ضرورة في الخوض فيه، وإن الروايات اختلفت بشأنه، وإن تلك أمة لها ما كسبت ولا نُسأل عما فعلت أو فعله الرجل (أي يزيد)، أو أوصى بفعله، أو جرى تحت سمعه وبصره وخلافته و(ولايته)!! و و و... ما إلى ذلك.[1]

هذا أولاً، وثانياً: إن التوقّف مع هذه المسألة المهمة في تأريخ الإسلام ليس ترفاً فكرياً أو سجالاً كمالياً أو تنبيشاً في مقبور أو طعناً في محترم أو فضحاً لمستور، أو غراماً في لعن، أو هياماً في سبّ، وإنما لكي توضع الأمور في نصابها وتُدرس من جميع جوانبها لكي لا يأتي علينا في كلّ عصر (يزيد) أو (حسين) فتنقسم الأمة ويُغبّش عليها من جديد فلا تستطيع التمييز مثلاً بين الجلاّد الذي أراد أن يلقّن سيد قطب الشهادة وبين الشهيد سيد قطب نفسه الذي قال لجلاده: نُعدم من أجلها وتأكلون بها الخبز، أو بين صدام ومحمد باقر الصدر أو قل بين الذي أمر بالاعدام أو الجلاّد الذي نفّذ الحكم، فنقع ضحايا التسطيح المتعمّد والتباكي

---

(١) وهذا ما أراد تمريره ابن تيمية ومحاولته الإلتفاف على حديث أحمد بن حنبل ، وكيف ان الإمام أحمد اثبت أن يزيد ملعون في كتاب الله ، وإن أبي الفرج ابن الجوزي الفقيه الحنبلي الشهير ينقل هذا الحديث كاملا في كتاب صنّفه في الردّ على مَن منعَ لعنِ يزيد ، وأسماه «الرد على المتعصّب العنيد» . راجع كتاب «الرد على المتعصب العنيد» لابن الجوزي ص ١٩ ، وراجع تفاصيل هذه المسألة في كتاب «ابن تيمية ، حياته ، عقائده ، موقفه من الشيعة وأهل البيت» تأليف : صائب عبد الحميد - مركز الغدير للدراسات الإسلامية - الطبعة الأولى من صفحة ٣٨٣ الى ٣٨٧ ، في فصل تحت عنوان «مقتل الحسين في فلسفة ابن تيمية» .

الكاذب والاستدراج المتهافت إلى تضييع الثوابت وتفتيت القيم والأصول، فنقول أو نكرر القول وباختزال بائس:

«سيدنا معاوية حارب سيدنا علي» و«سيدنا الحسين قُتل في زمان سيدنا يزيد»!! و«الذي قتله سيدنا عبيد الله بن زياد والي سيدنا يزيد على الكوفة» وما إلى ذلك من تضحيل واستغفال بل استحمار ـ كما يقول المرحوم الدكتور علي شريعتي ـ لا يمكن تبريره أو الانجرار معه أو القبول به في أي حال من الأحوال.

كتّاب معاصرون ويزيد

الدكتور محمد عبدة يماني نموذجاً

نورد في ما يلي بعضاً من استشهادات وإيرادات هذا النمط من الكتّاب المعاصرين الذين نتمنى عليهم أن تكون غايتهم فعلاً تجلية الحقيقة العلمية دون محاباة أو مداراة أو أحكام قبلية جاهزة، وأن يكون رائدهم الحق ولا شيء غير الحقّ إن شاء الله.

ولعلّ في مقدمة هؤلاء المعاصرين ـ على سبيل المثال فقط وليس الحصر ـ هو الأستاذ الدكتور ـ **محمّد عبدة يماني** ـ وزير الاعلام السعودي السابق في كتابه (**علّموا أولادكم محبّة آل بيت النبي**ﷺ) المطبوع سنة ١٩٩٢ طبعة ثانية، في جدّة وبيروت. والأستاذ الشيخ **عثمان الخميس** في كتابه (**حقبة من التأريخ**) المطبوع عام ١٤١٨هـ والمصدّر بتقديم الدكتورَيْن محمّد بن إسماعيل المقدم والسيد محمّد نوح عن دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع. وكذلك كتاب (**مَن قتلَ الحسين؟**) بقلم **عبد الله بن عبد العزيز** الصادر عن نفس الدار في الثاني من رمضان ١٤٢٢هـ الموافق ٢٠٠١/١١/١٧م.

يُجمع هؤلاء الثلاثة ومعهم صاحبنا الأستاذ مجدي طبعاً صاحب كتاب (انتصار الحق) على شيء واحد أو استنتاج أو تحليل واحد مع اختلاف الصياغة والطريقة والأسلوب.

مفاد استنتاجهم هذا أو تحليلهم وبقاسم مشترك واحد هو محاولتهم **تبرئة يزيد من دم الحسين، وإلقاء جريمة إراقة هذا الدم**

الطاهر على الأمة التي أغرت الحسين أو أخرجته أو دعته فغدرت به وقتلته مع أصحابه وأبنائه في طفّ كربلاء عام ٦١ للهجرة.[١]

نعود لنؤكّد أن جميع هؤلاء الكتّاب وصلوا إلى استنتاجاتهم هذه من طرق مختلفة لا نريد هنا محاكمة مصادرهم بقدر ما نريد محاكمة استنتاجاتهم وتحليلاتهم وتأويلاتهم ومبلغ علمهم.

يقول الدكتور محمد عبدة يماني مثلاً في كتابه المذكور ص١٥٤: [٢]«لو أن يزيد بن معاوية علم بموقف الحسين عليه السلام وخروجه إلى الكوفة قد ذكر قرابته من رسول الله صلى الله عليه وآله وما ورد فيه وفي أخيه من الأحاديث الصحيحة وحبّ الأمة له، ولو أنه تدارك الأمر فأرسل على وجه السرعة أمراً صريحاً بالكفّ عن قتاله، ووجوب المحافظة عليه، وعلى الذين كانوا معه من رهطه وشيعته عليهم السلام لجنّب الأمة الإسلامية هذه المصيبة العظيمة ولحاز فضل إكرام آل بيت النبي صلى الله عليه وآله ويضيف:

«ولو أنّ ابن زياد أجاب الحسين إلى طلبه حين عرض عليه العودة من حيث أتى، أو الذهاب إلى يزيد في دمشق، ليضع يده في يده (كذا) ما وقعت هذه الكارثة، ولكنه التسليم لقضاء الله والحزن على ابن بنت رسول الله وأحد سيدي شباب أهل الجنة، وسيد من سادات المسلمين، وعالم كبير من كبار علمائهم، وعلى

---

(١) حين ذُكّر معاوية بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله بحقّ عمّار بن ياسر وكيف أنه سيُقتل بأيدي الفئة الباغية في معركة بين المسلمين وها هو يُقتل فعلاً في صفّين، أجاب معاوية ببساطة كاملة «نعم، قتله الذي أخرجه»!! ـ كما مرّ ذكره ـ.

(٢) يمكن مراجعة مجلة (المنهاج) العدد ٢٢ صيف ١٤٢٢هـ، في دراسة خاصة جاءت تحت عنوان (ضرورة الحوار في الموضوعات الخلافية) للكاتب، تناولت بايجاز قراءة سريعة ونقداً موجزاً لهذه المسألة الحسّاسة في تأريخ الإسلام التي أوردها وعلّق عليها الدكتور الكريم.

الذين استشهدوا معه من قرابته وأنصاره ﷺ من رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه...»

ويواصل الدكتور وبكل بساطة وبراءة: «فلنتقّ الله في هذا الأمر، وليكن لنا مِنْ صدق الإيمان وأدب التفويض ما يجعلنا راضين بقضاء الله وقدره موقنين أن الله عز وجلّ يحكم بين العباد في ما اختلفوا فيه، ولو شاء الله ما وقع على خلاف ما يحبّه الله والمؤمنون، انه عليم حكيم..».

هكذا، إذن، وبكل بساطة: حزن وأسف، وألم وتوجّع، وترحّم وتمنيات وترضّي، ورضا بقضاء الله وقدره، ودعوة صادقة لتقوى الله إن شاء الله ومن ثم إلى نسيان القضية وتبريرها أو تمريرها.. و.. والعبور عليها أو التوقّف عندها لمجرد إبراء الذمّة أو ذرّ الرماد في العيون.

وقبل التعليق على هذه الإشارة التي وردت في كتاب الدكتور يماني وزير الإعلام المحترم، يمكن تسجيل أو تثبيت ملاحظة أولى، بعدها ننتقل إلى الملاحظات الأخرى أو التعقيب الموجز أو المفصّل.

هذه الملاحظة هي إننا مع الدكتور الوزير ومع الشيخ عثمان الخميس ومع الأستاذ مجدي ومع كل الذين أدانوا ويدينون الأمة التي خذلت الحسين وغدرتْ به، بل أننا نقول أو نردّد في الزيارة دائماً «**اللهم العن أمة شايعت وبايعت وتنقّبت لقتاله**» وأكثر من ذلك «**اللهم العن أمة سمعت بذلك فرضيت به**»[1].

وهذا يعني ـ وبلا مزايدة ـ إننا نُدين الأمة التي لم تنتصر لسبط النبي وسيد شباب أهل الجنّة، بل تنكّرت لابن الزهراء

---

(١) هذه مقاطع من الزيارة الشهيرة التي يقرأها الشيعة في زيارتهم للإمام الحسين عليه السلام دائماً حين يجدّدون ذكريات استشهاده سلام الله عليه كل عام.

وريحانة رسول الله وتركته لقدره وحتفه ولم ترتفع لمستوى المسؤولية جهلاً أو جبناً أو تخاذلاً أو نكوصاً أو غدراً أو أو... ـ سمّه ما شئت ـ مما لا نريد التوقّف عنده.. أو الإطالة فيه.

نعم، إن الأمة مدانة ومسؤولة ومقصّرة، ونقولها للمرّة التاسعة والتسعين بعد المائة، أن الأمة التي تركت الحسين يخرج وحده من المدينة دون أن تشايعه أو تقف إلى جانبه، والأمة التي سمعت نداءاته ولم تستجب له، والأمة التي دعته وأغرته ومن ثم خذلته وغدرت به، مُدانة، نعم مدانة ولن نكرّر هذه العبارة مرّة أخرى خشية التكرار والتنطع والمزايدة .

ولكنْ من هو المسؤول، بعد الأمة، عن قتل هذا الرجل العظيم والإمام العظيم؟ أو قُل من هو المسؤول قبل الأمة؟ لأنه هو الذي غرّر بالأمة وغبّش عليها رؤيتها واستهبلها وخادعها وقلب لها الحقائق وأوّل لها القرآن وفسّر لها نصوص الدين زوراً وإفكاً ؟! وجعل بعضها يتردّد في الخروج مع الحسين، بعضها يتردّد في الانتصار له، وبعضها تمّ اغراؤه بالمال، وبعضها تم تخويفه بالسلاح، وآخرون غُبّش عليهم بالتأويل (واجتهد فأخطأ)، وصنف ثالث توقّف لأنه خشي أن يكون الحسين من (الخارجين على ولاة الأمور) ويزيد (ولي أمر) كما عدّه الذين سمّوه (أمير المؤمنين)، وبالتالي فالحسين خارج على هذا الوليّ ولا يجب الوقوف معه فضلاً عن الانتصار له، بل يجب محاربته ومواجهته وإيقافه عند حدّه؟! بل أخْذ البيعة منه، وإلاّ قتله مع أنصاره وأبنائه وأهل بيته!!

إذن، وبعد تثبيت هذا الثابت وإقرار هذه الحقيقة «حقيقة إدانة الأمة والاعتراف بتخاذلها» نعود إلى ما أورده الإخوة الكتّاب، وتثبيت ملاحظاتنا حول تحليلاتهم ومتبنيّاتهم، وخاصة في التماسهم

العذر ليزيد وإلقائهم اللوم على آخرين!! ونبدأ بملاحظاتنا حول ما كتبه الدكتور يماني في نصّه الآنف الذكر:

١ ـ استهلّ الكاتب نصّه بكلمة (لو) وكرّرها ثلاث أو أربع مرّات «لو أن يزيد علم بموقف الحسين.. ولو انه ذكر قرابته من رسول الله.. ولو أنه تدارك الأمر... ولو أن ابن زياد أجاب الحسين في طلبه العودة أو الذهاب إلى يزيد ليضع يده في يده... (إذا صحّ هذا طبعاً)، علماً بأن نصوص التاريخ تؤكّد ان الإمام الحسين خرج على يزيد باعتباره غاصباً للسلطة وقبل ذلك ما ذكره كتاب الفتوح لابن أعثم المتوفي سنة ٣١٤هـ حيث أورد بعض نصوص الحوار بين الوليد بن عتبة والي معاوية على المدينة والحسين عليه السلام حين أراد الأول من الإمام الحسين البيعة ليزيد بعد وصول رسالة يزيد إليه ومطالبته أخذ البيعة من الحسين وإلاّ يضرب عنقه، فما كان من الحسين إلاّ أن أجاب الوليد قائلاً: « **أيها الأمير إنا أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة ومختلف الملائكة ومحل الرحمة، بنا فتح الله وبنا ختم، ويزيد رجل فاسق شارب خمر قاتل النفس المحترمة معلن بالفسق، ومثلي لا يبايع مثله...** »[1].

هذا إن لم نقل أن أصل خروج الحسين إلى العراق إنما ينطوي ضمناً وبما لا يقبل الشكّ عن رفضه لحكم يزيد بن معاوية الخارج عن الشرعية والدين.

ويورد الطبري في تأريخه وابن الأثير في الكامل وغيرهم كثير أن الإمام الحسين عليه السلام لم يفكر لحظة واحدة في بيعة يزيد، بل إنه حتى اليوم التاسع من المحرم وحيث أيقن أنه مقتول غداً لا محالة جمع أصحابه وأنصاره وأهل بيته وأخبرهم أنهم الآن في

---

(١) راجع: كتاب الفتوح لأبي محمد أحمد بن أعثم ج ٥ ص ١٨ طبعة دار الندوة الجديدة ، بيروت.

حلّ منه . وعرض عليهم أن ينطلقوا عنه « **إذ ليس عليكم مني ذمام وهذا الليل قد غشيكم فاتخذوه جملاً، وليأخذ كل رجل منكم بيد رجل من أهل بيتي وتفرقّوا في سوادكم ومدائنكم فإن القوم إنما يطلبونني ولو أصابوني لذهلوا عن طلب غيري..** » وكيف انهم جميعاً رفضوا ذلك العرض قالوا وبحرف واحد:

«**والله نفديك بأنفسنا وأموالنا وأهلينا نقاتل معك حتى نرد موردك فقبح الله العيش بعدك**»[1].

وينقل ابن عساكر في تاريخ دمشق المجلد ١٤ ص ٢١٩ نصاً للإمام الحسين يصف فيه قوم يزيد ومن شايعهم من أهل العراق جاء فيه:

«**.. لكم الويلات... استصرعتم إلينا طيرة الدبا وتداعيتم إلينا كتداعي الفراش قيحاً وحكة وهلوعاً وذلة لطواغيت الأمة، وشذاذ الأحزاب، ونبذة الكتاب، وبقية الشيطان ومحرّفي الكلام، ومطفئي السنن** » ثم يتساءل:

« **أفهؤلاء تعضدون؟! وعنا تتخاذلون؟ أجل والله الخذل فيكم معروف.. ألا وإن البغيّ (وقيل الدَعيّ) قد ركز بين اثنتين بين المسألة والذلّة (أو السلّة والذلّة) وهيهات منا الدنية أو (الذلّة)، أبى الله ذلك ورسوله والمؤمنون وحجور طابت وبطون طهرت وأنوف حمية ونفوس أبية تؤثر مصارع الكرام على ظئار اللئام..** » إلى أن يقول عليه السلام

« ألا وإني زاحف بهذه الأسرة على قلّة العدد وكثرة العدو وخذلة أو (خِذلان) الناصر... ألا ثم لا تلبثوا إلاّ ريث ما يركب الفرس حتى تُدار بكم دور الرحى، ويُغلق بكم فلق المحور، عهدٌ

---

(١) راجع: تاريخ الطبري ج ٦ ص ٢٣٨ ، والكامل ج ٤ ص ٢٤ والإرشاد للمفيد واعلام الورى ص ١٤١ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٢٠٢.

أعهده النبي إلى أبي: ﴿**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إلى وَلاَ تُنْظِرُونِ**﴾[١] ».

وان (مثلي لا يبايع مثله) وحيث راح في وصيته التي تركها لأخيه محمّد بن الحنفية قبل خروجه من المدينة قائلاً:

« **وإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا مفسداً ولا ظالماً، وإنما خرجتُ لطلب الإصلاح في أمة جدّي ﷺ أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر وأسير بسيرة جدّي وأبي علي بن أبي طالب، فمن قبلني قبول الحق فالله أولى بالحق ومن ردّ عليّ هذا أصبر حتى يقضي الله بيني وبين القوم وهو خير الحاكمين..** »[٢].

فضلاً عما كان ﷺ، يصرّح به أمام الناس في حلّه وترحاله، وكيف انتهى به المطاف بعد خذلان أهل العراق له ومحاصرته من قبل جلاوزة يزيد أن يقول:« **ولقد ركز الدعي بن الدعي بين السلّة والذلّة، وهيهات منّا الذلّة، يأبى الله لنا ذلك ورسوله والمؤمنون** ».

ومثلها عشرات مما ذكره المؤرخون كقوله ﷺ:

« **ألا ترون إلى الحقّ لا يُعمَل به وإلى الباطل لا يُتناهى عنه، ليرغب المؤمن في لقاء الله، فإني لا أرى الموت إلاّ سعادة والحياة مع الظالمين إلاّ برماً** »[٣]

نعود إلى نصّ الدكتور يماني الذي ابتعدنا عنه مضطرين لتوضيح بعض الإشكالات والملابسات التي وقع فيها بعض المؤرخين ـ مع الأسف الشديد ـ ونعود لنؤكّد مع الأخ الدكتور

---

(١) يونس : ٧١ .

(٢) راجع: المقتل للخوارزمي ج١ ص ١٨٨ فصل ٩، ومقتل العوالم ص٥٤، ومقتل الحسين للمقرّم ص ١٣٩.

(٣) راجع: تاريخ الطبري ج ١ ص ٢٢٩ ، والعقد الفريد ج ٢ ص ٣١٢ ، وحلية الأولياء ج ٢ ص ٣٩ ، وابن عساكر ج ٤ ص ٣٣٣ ، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ج ١٤ ص ٢١٨ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج ٢ ص ٢٠٩ ، وغيرها.

أننا نستطيع ويستطيع غيرنا أن يُضيف عشرات من هذه الـ (لو)، ولكنّ الحال أن هذه الـ (لو)، لو كانت، لبانت ـ كما يقولون ـ ولما كانت هناك مشكلة أو تحليل أو تفسير أو تأريخ، ولكن المشكلة أنها لم تكن أو لم تَبُن فصار ما صار وجرى ما جرى..

فهل يمكن القول مثلاً، لو أن الحسين لم يخرج، ولو أنه استمع إلى كلام ناصحيه، ولو أنه داهن يزيد أياماً.. ولو انه عرف بغدر أهل الكوفة، ولو أنه رجع بعدما سمع بمقتل رسوله مسلم بن عقيل، ولو أنه، لم يقرّر المواجهة، ولو أنه بايع عبيد الله بن زياد، ولو... ولو... مما لا تصحّ إثارته لأنه منتف بانتفاء موضوعه ـ كما يقولون ـ ولا يصحّ طرحه في نقاش جاد أو محاكمة تأريخية انتهى مشهدها على رؤوس الأشهاد، وتركت هذا الشرخ الكبير في مسار الإسلام المجيد.

٢ ـ لماذا لم يعرف يزيد أو لم يتذكّر قرابة الحسين من رسول الله؟ ولماذا لم يتدارك الأمر على وجه السرعة؟ ولماذا عيّن ابن زياد ولم يوصه بشيء إلاّ باعتراض الحسين ومنعه من الوصول إلى الكوفة أو تأليب أهلها عليه؟ ولماذا لم يعاقب ابن زياد على فعلته؟ ولماذا لم يعتذر عن خطأه (بل جنايته) بحقّ ابن الزهراء وحفيد المصطفى؟ ولماذا لم يتحرّز للأمر؟؟ أي (للمكروه) أو احتمال وقوعه، ولماذا... ولماذا... ولماذا... وعشرات من هذه الـ (لماذا) مقابل تلك الـ (لو)!

٣ ـ لماذا لم يستشهد الدكتور الكاتب بأقوال الإمام الحسين عليه السلام ورأيه في يزيد، وترك المسألة هكذا دون أي نص تأريخي يحفظ حرمة سيد الشهداء وحرمة التاريخ؟ ولماذا لم نسلم ويسلّم فعلاً بأن الله شاء أن يقع ما وقع، بدل أن يقول: «ولو شاء الله ما وقع خلاف ما يحبّه الله والمؤمنون»...

فهل كان الله يحبّ قتل الحسين؟ وهل من أدب التفويض أن نرضى بمصرعه وقتله؟! وهو يصحّ أن نسلّم لقضاء الله وقدره ونزعم أن قتله كان صحيحاً لأنه قدر الله أو أن الله قدّر ذلك ؟! أم أن المسألة غير ذلك ياعزيزنا الدكتور؟! أو يُفترض أن تُقرأ بغير هذه القراءة لتفسير مشيئة الله وقدره، بل حكمته في تجلية الحق عن الباطل، وتسيير قوانين الابتلاء وفق سنّة الله تعالى في المقارنة بين قوى النور وقوى الظلام، أو قل بين قوى الهدى وقوى الضلال؟! ما لكم كيف تحكمون؟!

الأستاذ مجدي محمّد نموذجاً آخر

نكتفي بهذا القدر من الملاحظات على قول الدكتور يماني منوّهين أن المسألة أعمق من أن تُقرأ بتلك البساطة، ونعود إلى قراءة صاحب كتابنا (انتصار الحق) لنرى كيف وضّح نصّه في قرائته لهذه القضية وكيف حلّلها وكيف اختزلها بتعسف واضح، لخّصه بجمل مبتسرة تقول: انه لا يريد الخوض في أمره ولا يرضى بسبّه وإن أعلام عصره اختلفت أقوالهم حوله، دون ذكر أي مصدر ـ كما ذكرنا ـ وان فلان امتدحه وآخر سمّاه أمير المؤمنين، وأخيراً وليس آخراً ﴿**تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ...**﴾ ليواصل حديثه مستأنفاً، وبلا فاصلة:

«الحسين عليه السلام أكرمه الله تعالى بالشهادة، ولكنْ مَنْ الذي قتلوه؟! إن الذين قتلوه ـ والكلام للأستاذ مجدي طبعاً ـ هم الذين خدعوه وأغروه وبعثوا إليه أن أقدم على جند لك مجنّدة، وأرسلوا إليه عشرات الكتب ثم باعوه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين».

ويُضيف مكرّراً وبلا فاصلة أيضاً: «**وأما يزيد فعلى حدّ علمي لم يأمر بقتل الحسين، بل حزنَ حزناً شديداً لمقتله**، وإنما قتله أحد الرعاع المُجترئين على آل البيت الأطهار يُدعى ابن الجوشن، وما قتله إلاّ طمعاً في الوجاهة والمنصب دون أمر من أحد، ولكن تزلّفاً إلى عُبيد الله بن زياد عامل يزيد على الكوفة، وغير ابن الجوشن هذا، فالغالب كان يتحاشى قتل الحسين عليه السلام».

ولم يكتفِ بذلك، بل أضاف:

«وإنما خرجوا لقتاله متأوّلين قول جدّه المصطفى صلى الله عليه وآله: « إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرّق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان » ومتأولين قول النبي صلى الله عليه وآله: « إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما »».مكتفياً: «انه في أعلى عليين في الجنّة مع جدّه المصطفى صلّى الله عليه وآله وصحبه وسلّم في مقعد صدق عند مليك مقتدر، سيد شباب أهل الجنّة، فهنيئاً له الشهادة وهنيئاً له الجنّة» ص ٤٦٥. مختتماً ومعاتباً مناظريه: «ويا قوم، دعوني أسألكم ما الفائدة من تجديد تلك الآلام والفتن التي لم نحضرها ولم نعلم بحقيقة الأمر فيها؟ إن الله عزّ وجلّ لم يلزمنا بالبحث عنها، بل أمر بعبادته وحده واتّباع نبيّه، واتباع سبيل أصحابه، وحبّ ومودّة آل بيته..؟» ص٤٦٦.

تساؤلات مهمة جداً

نحاول ـ من جانبنا ـ وقفزاً على ثابت إدانة الأمة الغادرة المارّ الذكر، أنْ نثبّت الملاحظات التالية على نصّ أخينا الأستاذ مجدي:

١ ـ إن الأمة مدانة حينما باعت الإمام بثمن بخس دراهم معدودة، ولكن من هو الذي أعطى هذه (الدراهم) ومَن قام

بصرفها وتوزيعها؟ وتحت أي شعار؟! وهل يتحمل الوزر ذاك الذي أخذ الدراهم وحده أم يتحمّل الواهب بعض ذلك الوزر ؟! ـ

٢ ـ نعم، إن ابن الجوشن هو الذي قتل وبالأحرى أجهز على الإمام الحسين وهو في نَفَسِه الأخير (أي نفّذ حكم الإعدام)، ولكن من هو الذي أصدر حكم الإعدام ومن هم الذين واجهوا ووقفوا وجعجعوا وضربوا وطعنوا وصالوا وجالوا في ميدان المعركة؟ هل ابن الجوشن وحده؟

وهل يصح أن يتحمّل ابن الجوشن وحده هذه المسؤولية التأريخية في قتل أشرف خلق الله في زمانه باعتباره (أحد الرعاع المجترئين) أم أن الرعاع هم كلّ من وقف متفرّجاً أو ركب جواداً أو رمى بسهم أو حجر أو طعن برمح أو عصا!؟ أو جعجع بشعار وعزف بمزمار؟!

وإذا كان هذا الجاني قد قتل الإمام «طمعاً في الوجاهة والمنصب» فمن هو الذي أغراه أو غرّر به ومنحه تلك الوجاهة أو ذاك المنصب؟!

ثم إذا كان هذا الجاني قد قتل الإمام دون أمر من أحد، فماذا كان القوم يريدون وهم بالآلاف حين أحاطوا بابن بنت المصطفى في معركة تطايرت فيها الرؤوس والأوصال والأشلاء؟!

وإذا كان هدفه من القتل «تزلّفاً إلى عبيد الله بن زياد عامل يزيد على الكوفة» فمن هو الذي عين ابن زياد والياً على الكوفة؟ ومن هم الذين وقفوا مع ابن زياد؟ ومن هو الذي غرّر بهم وأغراهم بالمال والجاه والمناصب؟! بل من أين جاء بالمال لكي يجعله سبباً لتزلّف ابن الجوشن وغيره؟! كلّ هذه أسئلة تحتاج إلى جواب.

٣ ـ صحيح إن الغالب ـ أي غالبية الجيش ـ كانوا يتحاشون قتل الحسين... ولكن الصحيح أيضاً وكما قال الفرزدق **أن قلوبهم مع الحسين ولكنّ سيوفهم كانت عليه**، وما جدوى القلوب في لحظة حزّ الأوردة وجزّ الرؤوس واشتباك الأسنّة والرماح؟! ومن هو المسؤول عن تمزيق القلوب وفصلها عن السيوف لتمرير الجريمة الكبرى في قتل سبط النبي وسيد شباب أهل الجنة؟ قائد الجيش؟ أم قائد الفرقة؟ أم قائد السرية؟ أم القائد العام للقوات المسلحة ـ كما يقولون ـ ؟!

٤ ـ نعم، خرجت هذه الجموع لقتال ابن بنت رسول اللهﷺ «متأوّلين»! فمن هو الذي كان يروّج لهذا التأويل، وكيف فُهم قول النبيﷺ في ضرورة قتْل مَن يريد تفريق الجماعة (جماعة المسلمين) وروّج ان الحسين مصداقه؟ ومن هو المسؤول عن هذا التفريق فعلاً؟! الإمام الحسين الذي خرج لطلب الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإعادة الحق إلى نصابه وتطبيق قولة رسول اللهﷺ: « **من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحُرم الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنّة رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان ولم يغيّر ما عليه بفعل أو قول، كان حقاً على الله أن يدخله مدخله** »[1] أم ذاك الذي فرّط بحدود الله، وتوارثها عن أبيه، ملكية قيصرية أو كسروية؟!

من هو الذي خرج فعلاً على الجماعة وفرقها؟! (خال المؤمنين) الذي خرج على الخليفة الرابع الراشد، ووريثه يزيد، أم سبط النبي وسيد شباب أهل الجنّة الذي قال: « **ألا وإن هؤلاء (اللئام) قد لزموا طاعة الشيطان وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد،**

---

(١) الكامل في التاريخ ٤ : ٤٨ .

وعطّلوا الحدود، واستأثروا بالفيء، وأحلّوا حرام الله، وحرّموا حلاله، وأنا أحقّ من غيّر »[١]

٥ ـ إذا كان الإمام الحسين عليه السلام قد استحقّ الدعاء من أعماق قلب الأخ الكاتب، واستحقّ بالمقابل الشكر من الحسين عليه السلام لأنه وهبه درجة شهيد «في أعلى علّيين في مقعد صدق عند مليك مقتدر»!! مهنئاً له بالشهادة (مشكوراً)! فمن هو الجاني المباشر ومن هم الجناة غير المباشرين في (منحه) هذا الوسام العظيم!! (أي وسام الشهادة) ابن الجوشن وحده أم عبيد الله بن زياد أم حاكم (المسلمين وولي أمرهم وخليفتهم) بعيداً ـ كما ذكرنا ـ عن عقاب الأمة الغادرة المتقاعسة المتخاذلة طبعاً!! المغرّر بها المشتراة بدراهم معدودة، المتزلّفة المؤوّلة الطامعة في الدرهم والجاه والمنصب؟!

٦ ـ مَن كان ـ من وجهة نظر الأخ الكاتب ـ أحق بالقتل (إذا بُويع لخليفتين) ومن هو الخليفة المبايَع الذي خرج عليه الإمام الحسين؟؟ وبكلمة أدقّ من كان أولى بالخلافة يزيد أم الحسين؟!! هذه تساؤلات لا يحتاج الجواب عليها إلاّ إلى علم قليل أو ورع قليل أو دين قليل!! أليس كذلك؟ أم ان المسألة تحتاج إلى تعميق وتوضيح وتحليل؟!

٧ ـ وإذا قال الأخ الكاتب «ما الفائدة من هذا الجواب؟» وما الفائدة من تجديد تلك الآلام والفتن؟! وإن الله تعالى لم يلزمنا بالبحث عنها، فنحن نقول للأخ الكاتب:

لماذا كل هذا الكتاب إذن الذي تحمّل مؤونة كتابته الأستاذ الموقر وألزمنا بقرائته وتحقيقه والردّ عليه؟؟ وبكل هذه التفاصيل التي تنتهي بنا إلى أننا لا نستطيع التمييز بين الحسين ويزيد أي

---

(١) الكامل في التاريخ ٤ : ٤٨ .

بين الجلاد والضحية، ونكتفي بالقول: إن الأول شهيداً هنيئاً له الجنة، وإن الثاني «أمير المؤمنين» أي هنيئاً له الجنّة أيضاً؟؟ وفي تسطيح لا يخلو من براءة، أو براءة لا تخلو من تسطيح!!

٨ ـ وأخيراً وليس آخراً، ومع كلّ التنزّل والتنازل، وتبرئة يزيد من دم الحسين!! فأين المصدر التأريخي المهم الذي يشير ـ نعم يشير فقط ـ إلى أن يزيد «حزن حزناً شديداً لمقتله»؟ وأين اعتذاره أمام الله مما فعله ابن الجوشن؟ ولماذا لم يعتذر كما اعتذر رسول الله ﷺ يوماً مما فعله خالد؟! كما ثبّتت ذلك بعض كتب التأريخ؟! أين كل ذلك، إن لم نقل العكس، ومِن كُتب التأريخ المهمة والمعتبرة التي ندعو الأخ الكاتب إلى مراجعتها وقراءتها قراءة واعية لكي لا يقول «على حدّ علمي» فيؤوّل كلّ الكارثة وما جرّته من عار على الإسلام والمسلمين تأويلاً متعسفاً ، ويختزلها بجملة بائسة واحدة تقول: «إن يزيد لم يأمر بقتل الحسين بل حزن عليه حزناً شديداً»!! وإنّ «الحسين في الجنة عند مليك مقتدر» ثم «هنيئاً له الشهادة وهنيئاً له الجنّة»!!

والشيخ عثمان الخميس نموذج آخر

نكتفي بهذا القدر تعقيباً وتعليقاً على ما كتبه الأستاذ مجدي في كتابه (انتصار الحق) حول هذه المسألة المعيارية المهمة، وننتقل إلى ما كتبه الشيخ عثمان الخميس في كتابه (**حقبة من التأريخ**) وتحت عنوان «**موقف يزيد من قتل الحسين**». يقول الشيخ عثمان ما نصّه: «**لم يكن ليزيد يد في قتل الحسين، وليس هذا دفاعاً عن يزيد ولكنه دفاع عن الحق، يزيد أرسل عبيد الله بن زياد ليحول بين الحسين والوصول إلى الكوفة، ولم يأمر عبيد الله بقتله، بل الحسين نفسه**

كان حسن الظن بيزيد حتى قال: دعوني أذهب إلى يزيد فأضع يدي في يده»[١].

وحين وجد الشيخ عثمان نفسه محرجاً أمام هذا التجديف التأريخي، الذي عجز عن ذكر أي مصدر له وخاصة في العبارة الأخيرة، راح مستعيناً بشيخ الإسلام ابن تيمية، فأضاف:

«قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن يزيد بن معاوية لم يأمر بقتل الحسين باتفاق أهل النقل، ولكن كتب إلى ابن زياد أن يمنعه عن ولاية العراق، ولما بلغ يزيد قتل الحسين أظهر التوجّع على ذلك وظهر البكاء في داره، ولم يسبِ لهم حريماً بل أكرم أهل بيته وأجازهم حتى ردّهم إلى بلادهم...».

ثم راح مكذّباً كتب الشيعة التي تقول بسبي نساء آل الرسول وأنهنّ أُخِذن إلى الشام مسبيّات... ولم يجد ابن تيمية هو الآخر مصدراً لهذا التجديف، إلاّ أن يعود إلى مسألة هامشية لا علاقة لها بالموضوع لينسب فيها حكاية تقول: «لم تُسبَ هاشمية قط»... و«الهاشميات كنّ عزيزات مكرّمات في ذلك الزمن...»... مكذّباً أيضاً الرواية القائلة بأن رأس الحسين أرسل إلى يزيد!! ودون ذكر أي مصدر لهذه الروايات طبعاً، علماً بأن التأريخ يؤكّد خلاف ذلك.[٢]

---

(١) ص ١٤٠ من الكتاب المذكور، وهذا مجانب تماماً للحقيقة التأريخية المعروفة عند عموم المسلمين ومؤرخيهم ومحقّقيهم وكتّابهم، كما فصّلنا ذلك بعض الشيء سابقاً.

(٢) ولا يسعنا هنا إلاّ الإشارة إلى بعض ما جاء في كتب التاريخ حول هذا الموضوع: (يذكر ابن الجوزي نقلاً عن محمد بن سعد، قال: ثم دعا ابن زياد زحر بن قيس فبعث معه برأس الحسين ورؤوس أصحابه إلى يزيد... قال: ثم دعا يزيد بعليّ بن الحسين والصبيان والنساء وقد أوثقوا بالحبال!! فأُدخلوا عليه، فقال علي بن الحسين: يا يزيد، ما ظنّك برسول الله ﷺ لو رآنا

أما مشهد مصرع الحسين عليه السلام فيعرضه الشيخ عثمان الخميس عرضاً سردياً عابراً بلا تحليل أو (تأويل) خلاصته «ان الحسين رفض أن يستأسر لعبيد الله بن زياد، وكانت الكفتان غير متكافئتين فرأى أصحاب الحسين أنهم لا طاقة لهم بمقاتلة هذا الجيش فصار همّهم الوحيد الموت بين يدي الحسين بن علي رضي الله عنهما فأصبحوا يموتون بين يدي الحسين رضي الله عنه الواحد تلو الآخر حتى فنوا جميعاً ولم يبقَ منهم أحد إلاّ الحسين بن علي رضي الله عنهما» ص ١٣٤.

ثم يضيف: «وبقي الحسين بعد ذلك نهاراً طويلاً لا يقدم عليه أحد حتى يرجع لا يريد أن يبتلى بقتله رضي الله عنه، واستمر هذا الأمر حتى جاء شمر بن الجوشن فصاح بالناس ويحكم ثكلتكم

مقرّنين بالحبال..؟ فقال يزيد: يا علي، أبوك الذي قطع رحمي ونازعني سلطاني، فصنع الله به ما رأيتَ!» وتفاصيل أخرى كثيرة عن النساء وسبيهن يذكرها ابن الجوزي ويقول، هكذا قال محمد بن سعد. وردت في كتاب (الردّ على المتعصّب العنيد: ٤٩ ـ ٥٠) وهو في ترجمة الإمام الحسين عليه السلام من الطبقات لابن سعد ـ مجلة (تراثنا) عدد ١٠ ص ١٩٢.

* ويقول ابن حبّان في كتاب (الثقات) ٢ : ٣١٢ ـ ٣١٣ ما نصه: «أنفذَ عبيد الله بن زياد رأس الحسين بن علي إلى الشام مع أسارى النساء والصبيان من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقتاب مكشّفات الوجوه والشعور... وأُدخلوا دمشق كذلك، فلما وُضع الرأس بين يدي يزيد بن معاوية جعل ينقر ثنيّته بقضيب كان في يده، ويقول: ما أحسن ثناياه...»

* وينقل اليعقوبي في تأريخه ٢ : ٢٥٠ عن كتاب عبد الله بن عباس الذي أجاب فيه على يزيد، فقال: «ألا ومن أعجب العجائب، وما عشتَ أراك الدهر العجب، حملُك بنات عبد المطلب وغلمةً صغاراً من ولده إليك بالشام كالسبي المجلوب تُري الناس أنك قهرتنا..»

* وقال الذهبي: قال ابن سعد ـ صاحب الطبقات ـ والمديني عن رجالهما: «قُدم برأس الحسين على يزيد» (راجع تأريخ الإسلام ٥ : ١٨ ـ ١٩). وغير ذلك كثير مما يريد أخونا إنكاره أو المرور عليه.

أمهاتكم أحيطوا به وأقتلوه، فجاءوا (لاحظ جاءوا) وحاصروا الحسين بن علي فصار يجول بينهم بالسيف - رضي الله عنه - وأرضاه حتى قتل منهم من قتل وكأنه السبع، ولكن الكثرة غلبت الشجاعة».

هكذا وبكل بساطة، إذن، اكتفى الشيخ الخميس بعرض هذا المشهد التراجيدي المرعب وانهم «أصبحوا يموتون بين يدي الحسين الواحد تلو الآخر حتى فنوا جميعاً»! ويختلف هنا شيخنا الخميس عن شيخنا مجدي الذي اتّهم «ابن الجوشن أحد الهمج الرعاع المجترئين» وحده بقتل الحسين، فيقول الخميس مستأنفاً:

«وصاح بهم شمر بن ذي الجوشن ويحكم ماذا تنتظرون؟!! أقدموا، فتقدّموا (لاحظ) إلى الحسين وقتلوهﷺ وأضاف: «والذي باشر بقتل الحسين هو سنان بن أنس النخعي وحزّ رأسه، وقيل أن الذي قتله هو شمر بن ذي الجوشن قبّحه الله»!! ولا حول ولا قوة إلاّ بالله.

هكذا إذن، قرأ الشيخ الخميس قصة مصرع الحسين وأصحابهﷺ مكتفياً بالترضي عنهم وتبرئة يزيد من قتلهم، وانهم فنوا جميعاً الواحد تلو الآخر إلاّ الحسين، وإن شمر قبّحه الله هو الذي قتل الحسين وإن كان لم يقل لنا من قتلَ أصحابه؟!، معقّباً ومحللاً (ومؤرخاً)!!:

«لم يكن في خروج الحسينﷺ لا مصلحة دين ولا مصلحة دنيا... بل بهذا الخروج نال أولئك الظلمة الطغاة من سبط رسول الله حتى قتلوه مظلوماً شهيداً، وكان في خروجه وقتله من الفساد

ما لم يكن يحصل لو قعد في بيته، ولكن أمر الله تبارك وتعالى، ما قدّر الله تبارك وتعالى كان ولو لم يشأ الناس..»[١].

وبهذا الاختزال، جاء الخميس على أكبر فاجعة في تأريخ الإسلام، ولم يشأ أن يحاسب الأحداث ويحاكم الشخصيات ، وما هي الدوافع التي دفعت الإمام الحسين لتنفيذ هذه المهمة، ولماذا لم يستشهد حتى بكلمة واحدة من أقوالهعليه السلام التي خلّدها لنا التأريخ؟ وكيف يفسّر (الفساد) الذي أحدثهعليه السلام بخروجه، وماذا كان يحدث لو قعد في بيته والتزم بنصح الناصحين له بذلك؟ ومن كان سيقوم بمهمة الإصلاح، إذا كان يزيد فاسداً؟! ومن سيكشف الشرعية المزيفة التي تلفّع بها يزيد وصدّق بعضهم أنه «أمير المؤمنين»؟! وكيف سيكون حال الإسلام إذا جرت العادة على السكوت عن أمثال يزيد وإيثار القعود في البيت، وصار أو صُيّر ذلك منهجاً للمسلمين؟! كل هذه المسائل قفز عليها الشيخ الخميس واكتفى بالقول:

---

(١) ص ١٣٨ من كتاب الخميس ، وعلى هذه الشاكلة راح الشيخ الخميس في كتابه هذا يُفسّر خروج طلحة والزبير وعائشة على أمير المؤمنين عليعليه السلام فيقول: «.. وانضم كثير من أهل البصرة إلى جيش طلحة والزبير وعائشة رضي الله تبارك الله وتعالى عنهم أجمعين. عند ذلك خرج عليرضي الله عنه من المدينة إلى الكوفة وذلك لما سمع أنه وقع هناك قتال بين عثمان بن حنيف وهو والي علي على البصرة وطلحة والزبير وعائشة ومن خرج معهم ، فخرج علي إلى الكوفة وجهّز جيشاً قوامه عشرة آلاف وخرج لمقاتلة طلحة والزبير» وهنا يستنتج الخميس قائلاً: «وهنا يظهر لنا جلياً أن علي بن أبي طالب هو الذي خرج إليهم ولم يخرجوا عليه ولم يقصدوا قتاله كما يدّعي الشيعة» (الكتاب ص ٩٧ـ ٩٨). هكذا وبكل بساطة (ان الإمام علي الحاكم الشرعي المبسوط اليد المبايَع من قبل المسلمين هو الذي خرج على طلحة والزبير وعائشة) وبشكل (جليّ جداً) ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي العظيم!!!

«وقتْل الحسين ليس هو بأعظم من قتل الأنبياء، وقد قُدّم رأس يحيى بن زكريا صلوات الله وسلامه عليه لبغيّ... وقُتل زكريا،.... وقتل عمر وقُتل عثمان، وقتل علي....». وكأنّ الهدف الذي أراد الخميس تجليته هو القول أن «هؤلاء كلهم أفضل من الحسين» فلماذا يقوم شيعة الحسين «باللطم والشقّ وما شابه» ـ حسب تعبيره ـ وفي محاولة مقصودة طبعاً لطمس هذه الفاجعة، وعدم استذكار أسبابها ودوافعها، أو تمريرها على عقول المسلمين وتأريخ الإسلام كي لا يخرج أحد من المسلمين على وال أو حاكم مثل يزيد، وهذا يعني بالنهاية أنْ يستمر «الطغاة الظلمة» ـ حسب تعبيره ـ يتحكّمون بتأويل الإسلام وحكم المسلمين!!

كلّ هذا بعد أن تحفّظ (حفظه الله) على ذكر أسماء أولئك «الطغاة الظلمة» الذين فعلوا ما فعلوا، حتى قال كما قال صاحبه من قبل «لو ان الإمام الحسين «قعد في بيته» ولو «كان يزيد عرف قرابته من رسول الله» ولو.. ولو... ونقول معه «لو كان غير عبيد الله بن زياد والياً على الكوفة» «ولو كان ابن ذي الجوشن غير مخلوق» و«ولو كان يزيد بن غير معاوية» و«لو كان يزيد حاكماً شرعياً مفترض الطاعة» و«لو لم يكن الحسين سبط النبي وابن فاطمة» و«لو لم يأمر الله بالخروج على الظلمة ـ والعياذ بالله ـ» ولو «لم يُقتل الحسين» و و لو لو لو كتبنا العشرات من هذه السفاسف والترهّات.... التي زُرعتْ كلها ولكنها لم تنبت ـ كما يقولون ـ !!

وأخيراً الأستاذ عبد الله بن عبد العزيز

أما الأستاذ عبد الله بن عبد العزيز، فقد انتهج في كتابه المعروف (مَن قتل الحسين؟) نهجاً آخر، إذ ابتعد تماماً عن ذكر يزيد ودور يزيد وموقع يزيد، واكتفى بذكر سلسلة طويلة من

أسماء مؤلّفين وخطباء وكتّاب ومحقّقين شيعة، منتقياً من تحليلاتهم وقرائتهم لواقعة الطفّ، كلّ شاردة وواردة عن أهل الكوفة وغدرهم ومكرهم، وكيف أنهم غدروا بأبي الحسين وأخيه، «وقد خفتُ أن يكون حالك كحال من مضى»، حسب تعبير محمّد بن الحنفية الذي نصح أخاه الحسين بعدم الذهاب إلى العراق.

وهكذا ما قاله الفرزدق: «قلوبهم معك وأسيافهم عليك»، وكيف أن رؤساءهم أعظمت رشوتهم ومُلئت غرائرهم ـ على حدّ تعبير الشيخ المطهري في (الملحمة الحسينية).. ومثله ما قاله السيد محسن الأمين وأضاف: «ثم بايع الحسين من أهل العراق عشرون ألفاً غدروا به، وخرجوا عليه وبيعته في أعناقهم، فقتلوه»[1]. وعشرات الأمثلة والشواهد الانتقائية التي لم يُشر فيها الكاتب ولو بحرف واحد إلى يزيد أو شمر أو عبيد الله بن زياد، واكتفى بمحاكمة أهل الكوفة «الذين كتبوا إلى الحسين عليه السلام وطلبوا منه المجيء، وما لبثوا أن خذلوا رسوله مسلم بن عقيل وغدروا به ثم جاء الدور على الحسين لينال منهم ما ناله مسلم بن عقيل» ويضيف:

«وليس الحسين الوحيد الذي غدر به الشيعة (لاحظ) بل غدروا قبله بأبيه وأخيه ثم من بعده أئمة أهل البيت عليهم السلام»[2] وكان الله يحبّ المحسنين، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي العظيم.

وهذا يعني أنه لا قائد مسؤول، ولا قيادة مسؤولة، ولا حاكم ولا محكوم، ولا والي، ولا خليفة مسلمين ولا أمير مؤمنين، ولا هم يحزنون، وهنيئاً لسيد الشهداء الجنّة! المسؤول الوحيد عن هذه الجريمة ـ حسب هؤلاء ـ هي «الأمة الغادرة الفاجرة» بل الشيعة

---

(١) الكتاب ص ٤٠ عن أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين ١ / ٢٦.

(٢) الكتاب ص ١٠٤.

الذين غدروا قبله بأبيه وأخيه، فعليهم «اللعنة» إذن، ولا لعنة طبعاً على مَن سمّى نفسه «أميراً للمؤمنين» في حينها أو خليفة للمسلمين، أو قائداً عاماً لجيوشهم ومعبئاً لخيلهم ورجالهم لمواجهة الحسين!! ولا لعنة على جلاوزته وأزلامه وقواده وولاته، ولا لعنة عليه أصلاً لأنه لم يكن «منفّذاً لحكم الإعدام»!! وبالتالي فيمكن أن تحلّ اللعنة على الذي فرّق هذه الأمة وخرج على (ولي الأمر) حتى لو كان الخارج مثل الحسين، والمخروج عليه مثل يزيد!! وإنا لله وإنا إليه راجعون مرّة أخرى ومرات، وسيعلم الذي ظلموا أي منقلب ينقلبون.

عودة إلى الدكتور ناصر القفاري وعلى نفس المنهج وإن كان بشكل أخفّ جرى الدكتور ناصر القفاري في كتابه المارّ الذكر (أصول مذهب الشيعة)... إذ أن هذا الدكتور لم يأتِ على ذكر يزيد لا من قريب ولا من بعيد في عموم كتابه تحاشياً من الاصطدام بهذا الخانق المؤلم في تأريخ المسلمين، ولكنه، بدلاً من ذلك، أنحى باللائمة على الشيعة ومشايخهم الذين «**يرتضع أحدهم منذ طفولته كره أصحاب رسول الله ـ حسب تعبيره ـ ويلقّن من صغره أن ما يقع له من مصائب هو بسببهم، وتجري أمامه (التمثيليات)**»[1] ويقصد طبعاً إحياء ذكرى شهادة الإمام الحسين عليه السلام وكيف أن الشيعة يقيمون العزاء والمآتم على هذه الذكرى الأليمة، ويعرضونها كمسرحية بما يُسمّى (الشبيه).

ولا يتردّد الدكتور القفاري في هذا السياق من التعريض والتنديد بالشيخ مغنية والسيد محسن الأمين وشرف الدين وغيرهم لأنهم أجازوا إقامة المآتم على أبي الأحرار صريع كربلاء، والتي يتعسّف أخونا الدكتور في توصيفها فيقول:

---

(١) أصول مذهب الشيعة ـ الدكتور ناصر القفاري ج ٣ ص ١٣٣٠ .

«وهذه الأعمال التي تجري منهم في المحرم من كل عام لا موضوع لها إلاّ سبّ الصحابة، وإعلان الشرك بالله، حيث تُسمع أصواتهم تردّد (أي تندب) «ياحسين ياحسين» وتصب اللعنات على العصر الأول ولا سيما الخلفاء الثلاثة﵃» ويضيف:

«فتزرع في نفوسهم أحقاداً لا حدود لها، ولذلك ترى المعاصرين منهم يكتبون عن الصراع المزعوم بين الآل والأصحاب وكأنه واقع الساعة، كأنه خطر محيط بالأمة يهدّد وجودها»[1]. **وكأن أخانا الدكتور يريد القفز تماماً على مصيبة الإسلام في قتل الحسين، متجاهلاً هذه الجريمة الكبرى في تأريخ المسلمين غير عابئ ولو بالمرور عليها للاستفادة من التأريخ وتوظيفه لخدمة المسلمين وعدم تكرار الخطأ، ـ إن كان يعتقد أن قتله﵁ كان خطأً ـ !!** متوهماً أن هذا الندب (شرك بالله) والعياذ بالله ـ خالطاً بين جريمة يزيد وولاته في تحريضهم على مواجهة الحسين وقتله، وبين الأسباب التي قادت إلى ذلك، حريصاً، إن شاء الله، على وحدة المسلمين في كون هذه الذكرى تعيد الأحقاد أو تزرعها، دون الاشارة إلى سبب هذه الأحقاد والمسؤول عن زراعتها في تأريخنا الإسلامي، إلى أن ينفعل ويتعسّف مرّة أخرى ويروح قائلاً:

«هذا ولا تزال مظاهر الطعن والتكفير للصحابة موجودة ومستمرة عبر روافد أخرى، وشيوخهم يمدونهم بهذا الغي ويدفعونهم إليه (لاحظ) ولا يقصّرون» واصفاً هذه المظاهر والمشاعر، بأنها «روافد جارية لا تنبت إلاّ أشجار الحنظل، ولا تزرع إلاّ الفرقة والحقد والبغضاء...». وكأن مقتل الإمام الحسين وابن الزهراء، لا يستحقّ من أخينا الدكتور التوقف والتأمل، واستحضار الذكرى وأسبابها وآثارها على الإسلام والمسلمين،

---

(١) المصدر نفسه ص ١٣٣١.

بقدر ما توقّف وتأمّل واستحضر كل شواهد التأريخ حول ما سمّاه (الرجعة) أو (زيارة القبور) أو (الاستغاثة بالأئمة) أو (الانكباب على القبر) أو (الاستخارة) أو (التقية) أو (البداء) أو (دولة الآيات) وعشرات العناوين المماثلة التي هي أقلّ أهمية بكثير من هذه الفاجعة الكبرى وما أحدثته من شرخ أو ثلم في تأريخ الإسلام ودنيا المسلمين.

أما كون إثارة هذه المسألة وانها غير ذات فائدة للمسلمين اليوم، فنقول للدكتور الكريم ان التأريخ يُقرأ من أجل الحاضر والمستقبل، وإن تشخيص الخطأ أو الاعتراف به يمكن أن يساعد على عدم تكراره، وإن نموذج الصراع بين الحسين ويزيد أو بين الحسين ومن قتله، كما يحلو لبعض الأخوة السنّة ـ أن يثبتوا، يتكرّر كلّ يوم وكلّ ساعة بين المؤمنين أنفسهم، وبينهم وبين غيرهم كذلك، لأن قوى النور وقوى الظلام، أو قل معسكر الهدى ومعسكر الضلال ـ كما ذكرنا ـ، أو صراع الأخوة والأصدقاء مستمرٌ ما بقي الإنسان على وجه الأرض، والسعيد السعيد هو الذي يرحل إلى ربّه مظلوماً لا ظالماً ـ إذا لم يكن هناك خيار ثالث ـ، كما يعلم الأخ الدكتور، فكيف إذا كانت المظلومية بحجم مظلومية سيد الشهداء، أو بحجم مظلومية أتباعه وأشياعه ومحبّيه وإلى هذا اليوم.

نظن أن المسألة ـ على الأقلّ ـ لا تقلّ أهمية في عنوانها العام عن العناوين المائة أو المئتين التي وضعها الدكتور القفاري في عموم كتابه ذي المجلدات الثلاثة الضخمة، والتي حاول من خلالها تعديل وتصحيح ما تصوّره خطأ، من أجل الثواب والقربة إلى الله، إن شاء الله، وإصلاح شأن المسلمين في حاضرهم ومستقبلهم، وثواب الأعمال حسب النيّات ـ كما يقولون ـ .

والآن وفي إطار هذا التدافع المزعوم في ضرورة أو عدم ضرورة إحياء ذكرى الحسين عليه السلام، لابدّ من القول إن سيد الشهداء هو الثورة الأبدية للشرعية الحقّة ضد الشرعية المزيّفة أو من يزعمُها من حكام المسلمين الذين يأتون إلى السلطة توريثاً أو غلبة بالسيف أو استقواءً بأجنبي.

كما إنه عليه السلام العنوان الأمثل للصبر والصلابة والثبات على المبادئ والتضحية بكل شيء في سبيل تحكيم قيم السماء « **إن كان دين محمّد لا يستقيم إلاّ بقتلي فياسيوف خذيني** ». انه التضحية الخالدة بالنفس والولد والأصحاب والأبناء لترسيخ قيم النبل والشهامة وتكريس مبادئ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتجسيد المقولة الخالدة « **الحياة عقيدة وجهاد** » والأخرى:

الموت أولى من ركوب العار والعار أولى من دخول النار

إذا كانت الأبدان للـموت أنشئت فقتل امرئ بالسيف في الله أفضل

وإذا لـم يكن من الـموت بدّ فمن العـــار أن تموت جباناً

نعم إنه صوت الضمير الحي في كل زمان ومكان... وانه صراع الحرية ضد الاستبداد وصراع الحقّ ضد الباطل، صراع النور ضد الظلام، ما دام الناس دائماً وعموماً ـ كما قال أبو الأحرار ـ : « **عبيد الدنيا والدين لعقٌ على ألسنتهم يحوطونه ما درّت معايشهم فإذا مُحّصوا بالبلاء قلّ الديّانون** ». إن الإمام الحسين باختصار شديد هو شرعية الثورة الإسلامية ضد الإسلام المزيف أو الثورة الالاهية النقية ضد الدين المزيف والشرعية المزيفة.

وهذا ما ستقرأه في الفصل اللاحق .

الباب الثالث
الفتنة الكبرى وأبناء الصحابة؟

الإمام الحسين شرعية الثورة على الشرعية المزيّفة

في إشارة من عالم الغيب وفي أجواء تأملات عميقة في ما يمكن أن يُكتب في ختام هذا الحوار أو هذه المناظرات والزفرات، وعِبر استغراق أكثر عمقاً لعصر يمكن أن يُسمّى عصر الاستشهاد وعودة الوعي من جهة، أو عصر أفول القيم وهزال المبادئ من جهة أخرى، وضمن إحساس ملحّ بضرورة استحضار رائد القيم وأبي الأحرار الإمام الحسين عليه السلام وإعادة قراءته من جديد، استوقفتني إشارة مهمّة كانت استوقفت **الدكتور أحمد راسم النفيس** في كتابه المعروف **(على خطى الحسين)** كما استوقفت كثيرين قبله، ورحتُ أستظهر ما سعى ويسعى لاستظهاره هذا الدكتور المصري المعروف، وحرصه على المزاوجة بين التأريخ والواقع، والماضي والحاضر، وعالَم الغيب وعالَم الشهود.

هذه الإشارة، هي التفسير المعروف للرؤيا المعبّرة التي رآها النبي صلى الله عليه وآله والتي أوردها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِلنَّاسِ**﴾[1]، والتي خلاصتها أنه صلى الله عليه وآله رأى بني فلان (من بعض الصحابة غير الكرام وغير البررة طبعاً) ينزون على منبره الشريف نزوّ القردة، وكيف أنه صلى الله عليه وآله لم يُرَ ضاحكاً بعد تلك الرؤيا حتى توفّاه الله عزّ وجلّ.

نعم، كيف يبتسم رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يرى أن أطهر منبر على وجه الأرض يعتليه إنسان تعيس من أبناء الطلقاء تُعاضِدُه أمة

---

(١) الإسراء: ٦٠.

شايعتْ وبايعتْ وتنقّبتْ لقتال أطهر إنسان على وجهها أيضاً، ومع العمد وسبق الإصرار، أو بعد الغدر والخيانة، لا فرق.

هذه هي الرؤيا، ومجمل تفسيرها باختصار شديد. أما فلسفتها، فقد أوضحها جلّ وعلا في محكم آياته: ﴿**وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْض لَفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْل عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾[١] و﴿**تِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ**﴾ ﴿**فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ**﴾[٢].

ومن هذه الرؤيا وهذه الفكرة الفلسفية، نقرأ ماضي الحسين عليه السلام وواقعنا المرّ، ونحاول أن نتبيّن كيف يبتلي الله سبحانه وتعالى عباده ليميّز الخبيث من الطيّب، فيختار للدنيا من تكالبَ أو تهالك عليها، ويختار للآخرة من تسامى على حطام الأولى ووحْلها وطينها وبكامل الحرية والاختيار: ﴿**وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا**﴾ ولكنْ ﴿**مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ نَصِيب**﴾ و﴿**مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِه**﴾[٣].

والدنيا، باختصار أيضاً، دار فتنة، فمن أرادها أغرته ومَن ترفّع عليها نكبته، وهذه هي سنّته سبحانه: ﴿**فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلاً**﴾.

هذه إشارة عابرة من عالم الغيب، وإشارة عابرة على واقع لابدّ أن نحياه، رضينا أم أبينا.

أما دورنا في التمهيد للفتنة ـ والعياذ بالله ـ وتحاشي الانزلاق في اختباراتها الصعبة، فمع إشارة أخرى وضعها السيد الشهيد الصدر الأول رحمه الله تحت عنوان:

---

(١) البقرة : ٢٥١ .

(٢) العنكبوت : ٢ .

(٣) الشورى : ٢٠ .

تراكم التقصيرات

يقول السيد الشهيد الصدر قدس سره في محاضرته الشهيرة حول (المحنة): «**هذه التقصيرات التي قد لا يُحسّ بكل واحد منها على حِدة، لكنها حين تتراكم تتحول إلى فتنة تأكل الأخضر واليابس، تأكل من ساهمَ ومَن لم يُساهم، تأكل من قصّر ومَن لم يقصّر، تأكل الحسين** عليه السلام..». ويضيف:

«**ألم تكن الفتنة التي تمخّضت عن تلك التقصيرات هي التي أكلت الحسين** عليه السلام؟ **نعم، حتى الحسين أكلته الفتنة بالرغم من أنه كان أنصف الناس وأبعد الناس عن التقصير في قول أو عمل..**».

وهنا يريد ، أو أراد السيد الشهيد أن يتحدث عن سبب مهم من أسباب الفتنة واختصره بكلمة (التقصير) أو (تراكم التقصيرات)، إذ أضاف قدس سره «أليست تلك التقصيرات المتراكمة التي عاشها المسلمون منذ أن سقط الإمام علي عليه السلام صريعاً في المحراب.. التقصيرات المتراكمة التي عاشتها الكثرة الكاثرة من المسلمين هي التي قتلت الإمام الحسين عليه السلام؟!». نعم، الكثرة الكاثرة من المقصرين، الأغلبية الصامتة، المتفرّجون، المتقاعسون، المتخاذلون، سمّهم ما شئت هم الذين ساهموا في مصرع الحسين، اعترفوا بذلك أم لم يعترفوا. ﴿**وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً**﴾[1].

فما هي معالم تلك الفتنة؟ وما هي أهم تلك التقصيرات؟ وما هي علاقتنا بها؟ ومن المسؤول؟ أو هل نحن مسؤولون؟ التأريخ يتحدث، والقرآن يتحدث، والنبي يتحدث، والواقع يتحدث، وخلاصة

---

(١) الأنفال : ٢٥ .

كل الحديث، مصرع سيد الشهداء ومقتل حفيد المصطفى وأشرف إنسان أنجبته الأرض في حينه وعلى مدى الزمان.

وهنا وبلا مقدمات نستنطق التأريخ لنرى أين نحن منه الآن وما هو موقفنا تجاه التقصيرات في العصر الحديث؟

تقصير مع الإمام الحسن عليه السلام ومعالمه معروفة، والتأريخ واضح صريح في هذه القضية. ففيما يحقن (الصحابي) الإمام الحسن عليه السلام دماء المسلمين ويتحمّل ما يتحمّله من إتّهام الناس في توقيعه لوثيقة تأريخية ويعلم تماماً أن (الصحابي الآخر) معاوية سينقضها، ترى معاوية يقول وبلا حياء:

«ألا إن كل شيء أعطيته الحسن بن علي تحت قدميّ هاتين.. وإني والله ما قاتلتكم لتصلّوا ولا لتصوموا، ولا لتحجّوا ولا لتزكّوا.. إنما قاتلتكم لأتأمّر عليكم..» إلى أن يقول: **«فقد أعطاني الله ذلك وأنتم له كارهون»**[1].

فلم يكن هدف معاوية من قتاله الاقتصاص من قتلة عثمان كما كان يزعم، وإنما للاستحواذ على السلطة وإذلال المؤمنين ولكن بأيّة وسائل؟! نستطيع أن نعدّد ونضع عناوين:

الرشوة وشراء الضمائر والذّمم. الاغتيال السياسي والتصفيات الجسدية «إن لله جنوداً من عسل». المكر والخداع واختلاق كتاب يُنسب لقيس بن سعد لتضليل الناس والتمويه عليهم (أي الغدر والخيانة). النوح أو التباكي على الإسلام والرسالة وميراث النبوة. الصوم والصلاة..

نعم، حتى الصوم والصلاة، كانتا من وسائل التضليل والضحك على ذقون الناس. أما الناس، فإنهم حول الطاغية أدوات قمع وأزلام سلطة وكلاب هراش لا يفرّقون بين الناقة والبعير، حتى صاروا مع

---

(١) البداية والنهاية/ ابن كثير ج٨ ص١٤٠ ـ كشف الغمة ـ ابن أبي الفتح الإربلي ج٢ ص١٦٤.

وريثه الفاسق « همج رعاع ينعقون مع كل ناعق ويميلون مع كلّ ريح، الدين لعِق على ألسنتهم يحوطونه ما درّت معايشهم فإذا مُحِصوا بالبلاء قلّ الديّانون ».

هكذا، إذن كان الناس، متفرج صامت، أو خائف مذعور، أو نفعي مرتزق، أو عابد متنسّك. ومنهم ﴿مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلاَ تَفْتِنِّي أَلاَ فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾[1]. نعم، لقد اختار بعضهم شعار (لا تفتنّي) ألا إنهم في الفتنة سقطوا... وهذا هو التقصير الكبير[2] ولكن لا يشعرون.

وتقصير آخر مع الإمام علي عليه السلام

ولا نريد أن ندخل في جُزئيات ومفردات قضية التحكيم وتفاصيله التي يذكرها التأريخ بوضوح أيضاً، والذي كان أقلّ تقصير فيه هو خروج (الصحابي) معاوية (خال المؤمنين) على الخليفة الراشد، الإمام المفترض الطاعة الصحابي الجليل علي بن أبي طالب ووقوع تلك الفتنة الكبرى التي راح ضحيتها الآلاف من المسلمين من الطائفتين والتي انقسم فيها المؤمنون انقساماً كبيراً، وتجلّت ظاهرة الازدواجية والنفاق بأجلى صورها، وكيف خرج أحد الناس إلى علي عليه السلام وهو يقول له: «ترجع إلى عراقك ونرجع نحن إلى شامنا، فنخلّي بينك وبين العراق، وتخلّي بيننا وبين الشام» وكيف ردّ عليه السلام قائلاً: « إن الله تعالى لم يرضَ من أوليائه أن يُعصى في الأرض وهم سكوت مُذعنون، لا يأمرون بمعروف ولا ينهون عن منكر، فوجدتُ القتال أهون علي من معالجة الأغلال

---

(١) التوبة : ٤٩ .

(٢) راجع كتابنا (التقصير الكبير بين الصلاح والاصلاح) دار الفرات – بيروت .

في جهنّم ». وينشطر جيش الإمام شطرين عندما رُفعت المصاحف لا لضبابية الحقّ وعدم تمييزه أو عدم وضوحه ـ كما يقول البعض ـ وإنما لأن النفوس زاغت ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ أو كما يقول الدكتور طه حسين:

«**إنهم كانوا أصحاب دنيا لا أصحاب دين، وكانوا في دخائل نفوسهم نادمين على تلك الأيام الهيّنة الليّنة التي قضوها أيام عثمان ينعمون بالهبات والجوائز والإقطاع**».[1] وهكذا كان التقصير أو التقصيرات ، وهكذا سارت أمور الفتنة في أمة ضيّعت حقّ نبيّها بمن أوصى به، وضيّعت حق واليها حين فرّطت وتهاونت في أخذه، وضيّعت حقّ نجله حين ساومت عدوّه عليه، وأخيراً وليس آخراً غدرت بالحسين وسلّمته إلى أكثر خلق الله شراً وهبوطاً وانحطاطاً في تأريخ المسلمين.

المقصّرون.. في الدعة ألسنتهم كالمخاريق وفي الجهاد روّاغون كالثعالب

ولكي نبقى في إطار البحث، انه بعد استشهاد الإمام عليعليه السلام وبيعة الإمام الحسن، ثم الصلح مع معاوية، وسحق الأخير للعهود والمواثيق، زاغت أبصار بعض الناس وتزلزلت قلوبهم، ولم يعُد للقوم صبر ولا رغبة في قتال المارقين أو القاسطين، لأنهم أحبّوا الدنيا ورغبوا فيها....

وحين تساوى لديهم (الصحابيان) معاوية وعليّ، بل فضّل بعضهم معاوية على عليّ لأنه أصلح لدنياهم التي رغبوا فيها، لم يبقَ أمام الإمام الحسن إلاّ أن يقف قائلاً: « فإن الله كتبَ الجهاد

---

(١) علي وبنوه / الدكتور طه حسين ص ٨٠.

على خلقه وسمّاه كُرهاً ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾ فلستم أيها الناس نائلين ما تحبّون إلاّ بالصبر على ما تكرهون، أخرجوا رحمكم الله إلى معسكركم بالنخيلة.. » أي مكان التحشيد للقتال ـ كما يقال في المصطلح العسكري الحديث ـ ولكنهم صمتوا وما تكلّم منهم أحد، متخاذلين خائفين مذعورين، الأمر الذي دفع عديّ بن حاتم إلى القول:

«سبحان الله... ما أقبح هذا المقام؟ ألا تجيبون إمامكم وابن بنت نبيّكم؟!» ويضيف: «أين خطباء مضر الذين ألسنتهم في الدّعة كالمخاريق؟ فإذا جدّ الجدّ فروّاغون كالثعالب؟ أما تخافون مقتَ الله وعيب النار وعارها..»[1].

وهنا نريد أن نعلّق كما علّق الدكتور أحمد راسم النفيس في كتابه المارّ الذكر مع تصرّف بسيط: «إن الهزيمة النفسية قد أصابت القوم ولم تعُد بهم أو لديهم رغبة في جهاد، ولا همّة لبذل أو تضحية أو عطاء، فقد جرّبوا الدنيا واستمرأوا حلاوتها وباتوا يريدونها، وخاصة حين فُتحت أمام بعضهم كنوز كسرى وجواهر قيصر، فسال لعابهم على الدنانير الصفر والدراهم البيض التي قال عنها عمر بن الخطاب يوماً إنها مهلكتكم كما أهلكت من كان قبلكم». وهم اليوم لا يجدون ذلك في ظلّ العدل أي عدل عليؑ، وإنما اشرأبت نفوسهم إلى بني أميّة، أهل الدرهم والدينار وأصحاب الوجاهة والجاه، فكان نكوصهم إلى منظّري تلك المرحلة، لعلّهم يجدون فيهم ما يبررونه لأنفسهم من متاع الدنيا وزخرفها، مع احتفاظهم طبعاً بصَلاة بائسة لا تنهى عن فحشاء أو

---

(١) عن أبي الفرج ٤ / ١٤ .

منكر، وصيام خجول لا ينال منه صاحبه إلاّ الجوع والعطش، مع سعي غير مشكور وحجّ غير مبرور كَثُر ضجيجه وقلّ حجيجه.

وتستمر هذه الهزيمة، وتستمر التداعيات والإنهيارات والتقصيرات، بل الجنايات في صفوف الأمة، حتى ينبري أحد الناس فيتجاسر على الإمام الحسنعليه السلام ويأخذ بلجام فرسه ويقول: «الله أكبر يا حسن، أشركَ أبوك، وأشركتَ أنتَ وطعنه بالمعول، فوقعتْ في فخذه فشقّه حتى بلغتْ أربيته... وحُمل الحسنعليه السلام على سرير إلى المدائن»[1].

وتسلّط أرباب السوء

وهكذا تحقّقت رؤيا النبيصلى الله عليه وآله وقام مُلك أرباب السوء وتوالى أبناء الطلقاء وأحفاد (الشجرة الملعونة في القرآن) في حكْم الناس وفِتْنتهم والتحكّم بدينهم ودنياهم. وحيث أجاد أولهم استخدام سياسة (فرّق تسد) ونشرَ القصاصين في المساجد، واستُبدلت قيم الحق والعدل بقيم الترف والثراء والتزلّف لأصحاب المال والقرار، وحين أحسّ أن رجال المدينة يمتنعون عن بيعة ولده يزيد، راسلهم أولاً، ثم ذهب إليهم بنفسه عام خمسين للهجرة، مستخدماً سياسة المراوغة والخداع، عازفاً على أوتار النفوس المحبّة للمال والجاه، مدغدغاً كوامن الأهواء، عالماً أن الأمة التي أسلمتْ (الصحابي) عليّاً ونجله الحسن لن تجتمع على الحسينعليه السلام، وبالتالي فالمطلوب هو كسب الوقت وتفتيت المعارضة وضرب الناس بعضهم ببعض حتى يصل المُلك إلى يزيد القرود غنيمةً باردة، لا ينافسه عليه أحد، ولا تجرؤ عليه أمة، هان عليها دينها فذلّت بعد أن هانت واستكانت.

---

(١) عن شرح النهج لابن أبي الحديد ١٦ / ٤٠.

وتستمر هذه السياسة، ويستمر معها طبعاً العزف على عود الدين، ولكنْ أي دين؟! دين الأنبياء أم دين الفقهاء؟! ـ حسب تعبير أحد المعاصرين ـ وليكن دين السلاطين ودين وعّاظ السلاطين.

هذا الدين الذي هو سبب كل الكوارث والرزايا في تأريخ المسلمين، والذي وصفه أحد المعاصرين أيضاً بأن مصيبته تكمن في فئتين: «فئة أساءت استخدامه، وفئةٌ أتقنتْ استغلاله فالتي أساءت استخدامه ضلّلت المؤمنين به، والتي أتقنت استغلاله، أعطت الجاحدين حجّة عليه».

وجاءت نهضة الحسين لتكشف الزيف والمزيّفين وأخذت على عاتقها مهمة التوفّر على حفظ الدين نبعاً صافياً أصيلاً، وجاءت ثورته الكبرى لفضح المزيفين الذين ارتدوا رداء الدين وتلفّعوا بآيات الكتاب المبين. ولكنْ بأي ثمن؟! لقد كان الثمن دم الحسين عليه السلام ودماء النخبة الخيّرة من أنصاره وأبنائه وأهل بيته، وتحت شعار خالد جاء وكأنه لسان حاله عليه السلام في الإصرار على التضحية والعطاء: « **إن كان دين محمّد لا يستقيم إلاّ بقتلي فيا سيوف خذيني** »!

عملية استشهادية رائدة مع جمع قليل، دفنتهم رمال كربلاء، لينبتوا بعدها عزّاً وشموخاً وخلوداً تتطلّع إليه الأجيال جيلاً بعد جيل. وهكذا هم العظماء دائماً، وهكذا هم أصحاب العقيدة والدين في كلّ عصر وزمان، يُدفنون فيَنبتون كالبذرة تماماً، ويموتون ليحيا الناس.

نعم، إنْ كان دين محمّد لا يستقيم إلاّ بقتلي فيا سيوف خذيني... هذا الشعار لم يكن بنو أمية قادرين على فهمه، بل لم يكونوا يريدون فهمه أصلاً، فالحياة عندهم متاع وخداع وملذّات، يرافقها قتل ومكر وغدر وسفك دماء. هدف هابط لا يمكن الوصول إليه إلاّ بشعارات دينية وذكر وصلوات وقراءة قرآن.

نعم، لا مانع أن يرتقي المنبر من يحدّث الناس عن الزهد والدين والآخرة والعقاب والثواب والحور العين، ويفاخر بصحبته لرسول الله ﷺ طالما أنه يُنهي خطبته بلعن أبي تراب والإجهاز على تراثه وعظمته ومناقبه. ولا مانع أن يأتيَ زمانٌ بعد حين يلعن أولئك الذين يحدّثون الناس عن الزهد ولا يزهدون، ويرغّبونهم في الآخرة ولا يرغبون، ما دام الدين لعق على ألسن السلاطين والوعّاظ يصْعدون به على أعناق الناس، ويمررون ما يريدونه بتوظيف نصوصه، وبيع صكوك الغفران وعلى خطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله.

وتأتي كلمات الإمام الحسين عليه السلام تدوّي مرّة أخرى: إن أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة هم أولئك الذين يشترون بآيات الله ثمناً قليلاً، فيستنهض ويذكّر ﴿**فَلاَ تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلاَ تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً**﴾[1] ولا يتردد أن يقول ببلاغ عربي فصيح في خطبة خلّدها التأريخ:

« **ثم أنتم أيتها العصابة، بالعلم مشهورة وبالخير مذكورة، وبالنصيحة معروفة، وبالله في أنفس الناس مهابة، يهابكم الشريف ويكرمكم الضعيف ويؤثركم من لا فضل لكم عليه ولا يدٌ لكم عنده، تُشفَّعون في الحوائج إذا امتنعت من طلابها، وتمشون في الطريق بهيئة الملوك وكرامة الأكابر، أليس كل ذلك إنما نلتموه، بما يُرجى عندكم من القيام بحقّ الله، وإنْ كنتم عن أكثر حقّه تقصّرون، فاستخففتم بحق الأئمة، فأما حق الضعفاء فضيّعتم، وأما حقكم بزعمكم فطلبتم، فلا مالاً بذلتموه، ولا نفساً خاطرتم بها للذي خلقها، ولا عشيرة عاديتموها في ذات الله، أنتم تتمنون على الله جنته ومجاورة رسله وأماناً من عذابه** ».إلى أن يقول عليه السلام:

---

(١) المائدة : ٤٤ .

« لقد خشيتُ عليكم أيها المتمنّون على الله أن تحلّ بكم نقمة من نقماته، لأنكم بلغتم من كرامة الله منزلة فُضّلتم بها، ومن يعرف بالله لا يُكرم وأنتم في عباده تُكرمون، وقد ترون عهود الله منقوضة فلا تفزعون، وأنتم لبعض ذمم آبائكم تفزعون... ولو صبرتم على الأذى وتحملتم المؤونة في ذات الله، كانت أمور الله عليكم ترد، وعنكم تصدر، وإليكم ترجع، ولكنكم مكّنتم الظلمة من منزلتكم واستسلمتم، وتركتم أمور الله في أيديهم، يعملون بالشبهات ويسيرون في الشهوات، سلّطهم على ذلك فراركم من الموت وإعجابكم بالحياة التي هي مفارقتكم، فأسلمتم الضعفاء في أيديهم وهم ما بين مستعبد مقهور، أو مستضعف على عيشه مغلوب... »[1].

حتّى ينتهي عليه السلام، في هذه الخطبة الخالدة، إلى قوله:

« اللهم إنك تعلم أنه لم يكن ما كان منّا تنافساً في سلطان، ولا التماساً في فضول الحطام، ولكن لنردّ المعالم من دينك ونظهر الإصلاح في بلادك ويأمن المظلومون من عبادك، ويُعمل بفرائضك وسنتك في بلادك... ».

وبعد أن وضع الإمام الحسين عليه السلام أهم نقطة على أهم حرف في نهضته، وهي طلب الاصلاح في أمة جدّه وخاصة بعد أن تنصّل عن تحمّل المسؤولية من يوهمون غيرهم أنهم أولى بحملها من تلك العصابة التي هي بالعلم مشهورة وبالخير مذكورة، ممن لم يخاطروا بنفس ولم يضحوا بمنزلة وتركوا أمور الله بأيدي الظلمة، جاءت النقطة الأخرى على حرف آخر حين خاطب محمّد بن الحنفية أخاه الحسين قائلاً:

« يا أخي أنت أحبّ الناس إليّ وأعزّهم عليّ، ولستُ أدّخر النصيحة لأحد من الخلق أحقّ بها منك، تنحّ بتبعتك عن يزيد بن

---

(١) تحف العقول عن آل الرسول ـ الحرّاني ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .

معاوية وعن الأمصار ما استطعت، ثم ابعثِ رسُلك إلى الناس فادعُهم إلى نفسك، فإن بايعوا لك حمدتَ الله على ذلك، وإن أجمع الناس على غيرك لم ينقص الله بذلك دينك ولا عقلك، ولا تذهب به مروءتك ولا فضلك... ».

وهنا جاءت نقطة الحسين على حرف كبير آخر في قوله عليه السلام:

« لو لم يكن في الدنيا لي ملجأ ولا مأوى لما بايعتُ يزيد بن معاوية... وإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا مفسداً ولا ظالماً، إنما خرجتُ لطلب الإصلاح في أمة جدّي كي آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر فمن قبلني بقبول الحق فالله أولى بالحقّ، ومن ردّ عليّ هذا أصبر حتى يقضي الله بيني وبين القوم بالحقّ وهو خير الحاكمين... »[1].

ثم اختتم ذلك بقوله:

سأمضي وما بالموت عار على الفتى إذا ما نوى خيراً وجاهد مسلـــما
وواسى الرجـال الصالحين بنفسه وفارقَ مذموماً وخالفَ مجرما

وجاءت شعارات المثبّطين مقابل الرفض الحسيني العظيم وفيما جاءت هكذا نهضة الحسين وشعاراتها المدوّية الثائرة، جاءت معها شعارات المثبّطين والخانعين والمتخاذلين، فبعضهم يخاطبه عليه السلام: «اتّق الله ولا تفرّق جماعة المسلمين»! وبعضهم يصفه بالبغي والعدوانَ والخروج على (خليفة المسلمين)! وبعضهم لا يفقه قصة رأس يحيى بن زكريا الذي أُهدي إلى بغي من بغايا بني إسرائيل، فيلوم الحسين لو قدّم رأسه الشريف إلى يزيد... وبعضهم آثر الاعتزال والتفرّج فلم ينصر حقّاً ولم يخذل باطلاً، وبعضهم اكتفى بالدعاء، ولم يزد على أن يدعو الله تعالى بأن يقضي لهذه الأمة بالخير والإحسان فيولّي أمرها خيارها وأبرارها ويُهلك فجارها وأشرارها ولكنه بل لكنهم لا يحدّدون من هم أخيارها

---

(١) راجع: تأريخ الطبري ٤ / ٢٥٣ .

ومن هم فجّارها، فيتركون الناس في حيرة وبلبلة وسبُل متفرّقة، لا يهتدي فيها الضالّ ولا يستيقن المهتدي.

تحالف اللصوص مع النصوص

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى هؤلاء المتفذلكين الذين يختفون وراء النصوص ويتحالفون مع اللصوص، والتنديد بهم والاستخفاف بفذلكتهم وفضحها وكيف أنهم يتوهّمون ويوهمون ثم يزعمون أنهم على هدى ويموّهون على العوام والبسطاء ببعض توابل العبادات مثل طول الصلاة وطول القيام والتشدق بالصيام والتلفّع بالتنسّك والتمتمات، فيما العقول كعقول البهائم والقلوب كقلوب الذئاب، كما وصفهم الإمام علي عليه السلام حين قال:

« يطلبون الدنيا بعمل الآخرة، يلبسون جلد الضأن وتحتها قلوب الذئاب والنمور، ليظنّ الناس أنهم من الزاهدين في الدنيا، يراؤون الناس بأعمالهم ويُسخطون الله بسرائرهم »[1].

ولو كان الإمام الحسين عليه السلام استمع إلى أيّ واحد من هؤلاء، وفعل كما فعل عبد الله بن عمر في بيعته الاضطرارية ليزيد، لأضاف إسماً أو لائحة أخرى إلى لوائح الروايات التبريرية التي تسوّغ الطاعة (لأمير المؤمنين) الصحابي بن الصحابي يزيد بن معاوية ولاستدلّ بها البخاري ومسلم وقالوا: هاهو ابن بنت النبي يوجب السمع والطاعة ليزيد أو حكم يزيد، وها هو يدعو لوحدة الجماعة (رغم نقض الشريعة)، ولاستشهد بذلك الأفّاكون والمنافقون والمتقاعسون والمخادعون واستخدموها راية وشعاراً في كل موقف يرون فيه ضرورةً لإسناد حزب الشيطان ومسايرته ومماشاته، تمشيةً لأمورهم وحفاظاً على ذلك الحزب من الإنهيار،

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ / ٤٨٩.

ومصلحتهم من التدمير. أي لماتت هذه الأمة إلى نهاية الدهر ولما نهض أحدٌ لرفض الظلم والقهر والاستبداد.

نعم... ندّد الإمام الحسين عليه السلام بكلّ ذلك وقرّر أن يقوم بالمهمة الرسالية التي عجز عن حملها بعض الصحابة (الكرام البررة) على حد تعبير أخينا مجدي محمّد علي والتابعين فيقول:

« **خط الموت على ولد آدم مخط القلادة على جيد الفتاة، وما أولهني إلى أسلافي اشتياق يعقوب إلى يوسف، وخيرٌ لي مصرعٌ أنا لاقيه، كأني بأوصالي هذه تقطّعها عسلان الفلوات بين النواويس وكربلاء، فيملأن منّي أكراشاً جوفاً وأجربةً سغباً** ». إلى أن يقول عليه السلام وبضرس قاطع، وبلا تردّد أو تهيّب، وبكل صراحة ووضوح:

« من كان باذلاً فينا مهجته وموطّناً على لقاء الله نفسه فليرحل معنا إنني راحل مصبحاً إن شاء الله... »[1].

نعم، لقد علّمنا الحسين عليه السلام درساً في الإدراك الواعي للهدف الذي نسعى لتحقيقه مهما كانت التضحيات. وهكذا سقطت مرّة واحدة وإلى الأبد كلّ أقنعة الإسلام الكهنوتي الذي يريد لدين الله أن يبقى محاريب وعبادة ودعاء، ويسقط معها كل المتفرجين الذين يؤثرون الدعة والعافية ويتمسحون بأعتاب النصوص الدينية تاركين فريضة الجهاد وفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فكان لنا في كل عصر حسيناً في مواجهة يزيد، كما كان لكل فرعون موسى ولكل طاغية بطل، ولكل نمرود إبراهيم.

وهذا يعني ان الامتداد الطبيعي لرسالة الإسلام الحقّ هو المنهج الحسيني، ونقيضه المنهج الأموي وإن تلفّع بألف آية قرآنية، وردّد أدعياؤه ألف حديث شريف. وحين يُعرّف الإنسان بأنه موقف ولا خير في إنسان ليس له موقف فإن: الموقف

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٤ / ٦٨٧ .

الحسيني هو المعيار . نعم ، يبقى الموقف الحسيني هو معيار الثوار، ويبقى رائده الإمام الحسين عليه السلام هو القدوة والمثال، وإنّ الأمة، بدون هذا الموقف وتمثّله وتمثيله سوف نسوّغ للظلمة والطغاة كل أعمالهم و(اجتهاداتهم)، وسيأتي من يقول: إن اجتهادات هؤلاء، إنما هي (اجتهادات أئمة) واجتهادات صحابة كرامٌ بررة، وللأئمة والصحابة أن يجتهدوا فإن أخطأوا فلهم أجرٌ، وإن أصابوا فلهم أجران، وإذا لم ينجح التسويغ في الإقناع، يأتي فقهاء السلاطين، أو أرباب السوء فيقولون للناس:

«عليكم أن تصبروا على السلاطين وظلمهم إلاّ أن تروا منهم كفراً بواحاً»[1]!! وما دام هؤلاء لا يجدون ضرورة لإعلان (الكفر البوّاح) فلا بأس أن يصلّوا ويصوموا ولا بأس أن يلي الأمة حكام طواغيت من أمثال يزيد والحجاج والمتوكل وصدام وشاه إيران.

كيفما تكونوا يولّى عليكم

وحين تستتب الأمور لهؤلاء الجبابرة فإنهم عندها لن يجدوا ضيراً في إعدام من يُبدي رأياً مقابل آرائهم، كما فعلوا بسعيد بن جبير وحجر بن عدي مثلاً والصدرين الشهيدين، ويجعلوا ذلك سنّة متّبعة، إذ يرسموا بذلك سياسة مبرمجة تبتدئ بإذلال الرعية وكسر إرادتها، وبعدها ترويض أبناء الأمة على ارتكاب المحرّمات ومواجهة الشرفاء، وجنباً إلى جنب مع التغاضي عن البطانة في نيلها من الحرام وتحدّي حدود الله، حتى يصبح الكل في الذنب سواء.

---

(١) وهذه آراء ابن تيمية وأضرابه ، ومعها أسوأ من ذلك كأن «تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك وسلخ جلدك» ـ راجع: صحيح مسلم (كتاب الإمارة والطاعة للأمير) ، وكتابات ابن تيمية في كتبه العديدة المعروفة.

وبين ربط التأريخ بالواقع أو بالعكس قُدّر لنا أن ننتظر هذا الانتظار الطويل، وأنْ نبقى نعيش الصراع المرير بين الحق والباطل داخل هذه الأمة وأن نرى كلّ هذه المصائب من سفك الدماء وهدر الطاقات، وفي صراعات داخلية تطير فيها الرؤوس وتُملأبها السجون، إضافةً إلى ما تتركه الغزوات الخارجية من تترية وصليبية وصهيونية، تعينها حكومات مستبدة من كافة الأشكال والألوان ملكية وجمهورية وقاجارية وبهلوية وبعثية، جرّبت فينا كلّ شيء ومنحتنا كل شيء إلاّ إلاّ العدل والكرامة والحرية.

وهكذا تحقّقت رؤيا النبيﷺ في الفتنة التي طحنت البشرية وما زالت تطحنها، وستبقى حتى يرجع الناس إلى سنّة الله في خلقه والتي خلاصتها: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ**﴾ وكيفما تكونوا يولّى عليكم. وستبقى الأمم التي تقتل أنبياءها وأوصيائهم ولا تميّز بين الصحابة الكرام البررة وبين (الصحابة) اللئام الفجرة موضع ابتلاء وعقاب، ومثلها الأمة التي تقتل ابن بنت نبيّها وأبنائه وأصحابه وأحفاده من بعده ومَن يسير على خطه.

هذه الأمة ـ كما يقول السيد الشهيد الصدرقدس سره ـ سوف تفقد صلابتها وأصالتها لأنها «أمة متميّعة لا توجد لديها أي مناعة ضد الكفر، وبعدها سوف تندمج هذه الأمة اندماجاً كاملاً بالتجربة الكافرة، وبذلك يضيع الإسلام والرسالة وتضيع معها النظرية الإسلامية للحياة، وتضيع الأمة نفسها»[1].

وبغير هذا الفهم، ربما تستعصي فكرة استيعاب (رؤيا الفتنة) والشجرة الملعونة في القرآن، وكذلك فكرة خلق إبليس، وفلسفة القبح والجمال، إذ :

---

(١) أهل البيت تنوّع أدوار ووحدة هدف ـ السيد محمّد باقر الصدر ص ٢٥.

فلولا القبح ما عُرف الجمال ولولا النقص ما عُرف الكمال

وهكذا وبغير الثورة الحسينية وفهم أبعادها وآثارها ونتائجها وقدرتها على فرز الحق عن الباطل، أو قل فضح الباطل المقنّع بقناع الحقّ أو الزيف الملفّع بعباءة الشريعة، لما كانت هناك ثورات ولما سطعت في سماء الإسلام شمس، ولغاب الحق تحت شعارات المتاجرين بالدين وقيم الدين.

نعم، بخروج الإمام الحسين عليه السلام على طاغية عصره، يُفسَّر الخروج على الحاكم الظالم المتلفّع بالشرعية المزيّفة، حتى لو لم يكن كافراً، بل أن خروجه عليه السلام صار مبدأ إسلامياً شرعياً لا شبهة فيه ولا إشكال. وكما كان الخروج على عثمان في عدم تسليمه مروان (فورة من روح الإسلام) كما يسميها المرحوم سيد قطب، فإن خروج الحسين يعتبر ثورة من عمق الإسلام لفضح الزيف وإعادة الأمور إلى نصابها، أو كما يقول عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله ـ كما مرّ ذكره ـ : « من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحرم الله ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنّة رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان ولم يغيّر ما عليه بفعل أو قول كان حقّاً على الله أن يُدخله مدخله.. ألا وإن هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطّلوا الحدود، واستأثروا بالفيء، وأحلّوا حرام الله، وحرّموا حلاله، وأنا أحقّ من غيّر »[1].

وعلى منهج الحسين عليه السلام وخروجه المشرّف، خرج الإمام زيد حفيده على هشام بن عبد الملك، وعلى نفس النهج كان موقف أبي حنيفة الذي أجاز الخروج على الأمويين، فعاضد زيداً وأيّده سراً، بل كان يمثّل خروجه بخروج رسول الله صلى الله عليه وآله على المشركين يوم بدر، وكذلك خروج يحيى على الوليد، وخروج محمّد ذي

---

(١) الكامل في التاريخ ٤ : ٤٨ .

النفس الزكية وأخوه إبراهيم على الأمويين في أواخر عهدهم وعلى العباسيين في أوائل عهدهم، ومثله خروج يحيى بن عبد الله على هارون الرشيد وخروج إدريس بن عبد الله على الهادي في العراق، وخروج محمّد بن إبراهيم المعروف بابن طباطبا ومحمّد بن جعفر الصادق وإبراهيم بن موسى بن جعفر على المأمون، وخروج محمّد بن القاسم بن عمر على المعتصم وأخيراً وفي العصر الحديث:

خروج الصدر الأول والصدر الثاني على يزيد العصر صدام حسين وخروج الخميني على شاه إيران، رغم مزاعم صدام بأنه الزعيم المؤمن خليفة الفاروق، ومزاعم شاه إيران بأنه الشيعي المؤمن الحريص على الشيعة والتشيّع ومذهب أهل البيت عليهم السلام، حتى صار شعار الجميع: إن الخروج على الحاكم الظالم إنما هو خروج شرعي يقرّه الدين وترضاه الشريعة، بل هو من صلب العقيدة والشريعة والدين.

أما تعريف الظالم الذي تجب الثورة عليه، فقد أوجزه الإمام زيد بن علي عليه السلام قائلاً: « **كل من استأثر بالمال أو الرأي فهو ظالم** » وما أكثر المستأثرين بالأموال والآراء، وما أحوجنا في كل زمان إلى زيد جديد ويحيى جديد وحسين جديد وصدر جديد.

ولولا هذه الثورات، وهذا الخروج، وهذه الروح الحسينية لاستمرّ التعسّف في تفسير مفاهيم الدين، ولاستمرّ وعّاظ السلاطين يوظّفون نصوص الدين لصالح ملوكهم وسلاطينهم، يبررون لهم الحكم والتحكّم باعتبارهم (لم يرتكبوا كفراً بواحاً)، أو تأوّلوا واجتهدوا، أو لم يتركوا صلاةً أو صياماً، ولصار الحديث عن الدين والتشدّق به بديلاً عن العمل به، ولاختلط الحق بالباطل

والتقيّة بالجبن، والشجاعة بالتهوّر، وتلك هي الفتنة الكبرى فعلاً.. وذلك هو البلاء المبين.

إذن، جاء خروج الإمام الحسين عليه السلام على (نجل الصحابي معاوية) يزيد عِبرة لنا للخروج على كل ظالم متجبّر حتى لو تلفّع بالدين، ولقّب نفسه (أمير المؤمنين). وجاء مصرعه الشريف عِبرَة أيضاً لكل ثائر شريف يريد لدين الله الخلود ولقيم الإسلام البقاء.

وفي نفس الوقت جاء هذا الخروج وهذا المَصرع عَبرة تستلّ دموع الطهر والفضيلة على الجرح الكبير، ليبقى عليه السلام نشيداً خالداً لكل أجيال المسلمين بل لكل الأحرار والشرفاء في شرق الأرض وغربها:

سيظلّ ذكرك يا حسين يهزّ منّا القلـــبَ هزّا
وكذا ندانا يـــا حسين يزيدنا شـــرفاً وعزّا

وأخيراً وليس آخراً

تأتي الفتن الطائفية

وأخيراً ورغم مرور قرون عديدة على نهضة الإمام الحسين واستشهاده المفجع في كربلاء عام ٦٢ للهجرة إلاّ أن محاولات فهْمه ـ سلام الله عليه ـ أو قراءة نهضته مازالت متباينة بين المسلمين لحدّ هذا اليوم .

فمنهم من يفهمها أنها مصيبة حلّت بالمسلمين، أو كارثة وقعت عليهم في زمن من الأزمان ليس أكثر من ذلك ولا أقل، أي إنها مجرد مشهد من المشاهد المأساوية العديدة الحاصلة في التاريخ الإسلامي، وبالتالي فلا ينبغي أن تُعطى أكثر من هذا الحجم أو هذا الاهتمام.

ومنهم من يقرأها على أنها فاجعة عظيمة وقعت على أهل بيت النبوّة ومعدن الرسالة، جُزّ فيها رأس الحسين وحُزّ وريده، وداست الخيل صدره، ومن ثم سُبيت عياله ورُفع رأسه الشريف على رأس رمحٍ طويل، و بالتالي فلا بدّ من استحضار ذكرى هذه الفاجعة كل عام، وتجديد العزاء عليها في المزيد من النواح والبكاء ولطم الصدور وشجّ الرؤوس.

وهكذا تبقى النهضة متعلّقة بين تفريط الصنف الأول، وإفراط الصنف الثاني. ونقصد بالتفريط هنا قلّة اهتمام الصنف الأول بمغزى الثورة، وعدم الاكتراث بتجلية الهدف الحقيقي الذي دعا الحسين بن علي إلى اتّخاذ ذلك الموقف في عرصات كربلاء واكتفاء هذا الصنف، في أحسن الأحوال بتفسيرها على أنها

محاولة جادة ومعركة مقدسة حاول قائدها اجتثاث الظلم وتصحيح الانحراف الذي أحدثته الدولة الأموية، وتحديداً انحراف يزيد بن معاوية، ومحاولة إعادة الأمور إلى نصابها، فكان ما كان وصار ما صار.

أما الصنف الثاني الإفراطي فيروح موغلاً في الأجواء العاطفية للثورة، مستغرقاً ـ بقصد أو بغير قصد ـ في السبّ والشتم وصبّ اللعنات على أمّة (قتلت ابن بنت نبيها)، وبالتالي فلا ينفك يواصل هذا اللعن ليل نهار على تلك الأمّة الملعونة، وكأنّ الإمام ـ سلام الله عليه ـ ما استشهد إلاّ ليخلّف أمّة أو جماعة لعّانة سبّابة تُصبح وتُمسي لاعنةً (آل زياد وآل مروان وآل سفيان وابن مرجانة وشمرا وبني أمية قاطبةً) ويضيف لذلك (الأوّل والثاني والثالث) ـ كما في بعض الزيارات أو الأدعية غير المسندة ـ وكأنّ الأمة الإسلامية اليوم لا شغل لها ولا شاغل إلاّ السب والشتم لهؤلاء القتلة الأوباش.

وهكذا يسعى هذا الصنف، ومن أجل تصحيح هذا الوضع المؤلم الشاذّ، الى تحريض المسلمين على التبرؤ من أولئك القتلة، ناسياً أو متناسياً أن المسلمين كل المسلمين، بجميع طوائفهم ومذاهبهم يتّفقون على لعن قتلة الحسين، ويتبرؤون منهم، ويترحّمون على الحسين وأصحاب الحسين وأولاد الحسين، إلاّ ما شذّ من بعض الجهلة والأغبياء والمتخلّفين ممن لا يُفترض الالتفات إليهم أو الاكتراث بهم.

أقول: اكتفى، أو يكاد يكتفي الصنف الثاني بتأجيج هذا اللعن وإذكاء ناره، ورفع شعارات (يالثارات الحسين) كل عام، وكأنّ مسلمي اليوم بمليارهم الكبير من سومطرة إلى جاكارتا، ومن أندنوسيا إلى أفريقيا!!هم الذين قتلوا الحسين، ولم يبقَ على (الأوفياء) إلاّ الثأر من هؤلاء (القتلة المجرمين).

هذا الفهم المبتور، أو هذان الفهمان المبتوران هما اللذان وقف أو يقفان حائلاً دون اهتمام بعض المسلمين بثورة الحسين، والقفز على أهدافها الخالدة، وكأنّه ـ سلام الله عليه ـ لم يعلن ثورته إلاّ على يزيد أو أتباع يزيد في تلك الحقبة الزمنية البائدة، وكأن يزيد انتهى في تلك الأيام ولم يعُد عند المسلمين اليوم ألف يزيد آخرين في شرق الأرض وغربها يحرّفون الدين عن مواضعه ويستعبدون الناس ويتّخذونهم خولا بعد أن (**ألزمَ هؤلاء طاعة الشيطان وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطّلوا الحدود ـ أي حدود الله ـ واستأثروا بالفيء، وأحلّوا حرام الله، وحرّموا حلاله**[1]). وكلّ ذلك طبعاً بعد أن وقف المسلمون يتفرّجون على حكّام وأمراء وملوك وسلاطين و وعّاظ سلاطين (**مستحلّين لحُرم الله، ناكثين عهد الله، مخالفين لسنّة رسول الله، يعملون في عباد الله بالإثم والعدوان**).

نعم، إن هذين الصنفين توقّفا عند الثورة في سنتها أو عقدها أو قرنها الأوّل فقط، وقلبوا عليها صفحة لتوضع في الأراشيف يعلوا أوراقها التراب والغبار، متناسين مثلاً أنّ الدكتاتور، والمستبدّ، والظالم، سواء كان يزيد أو غيره، هو كلّ من (**استأثر بالمال والرأي**)، (أي المال والقرار) ـ كما يقول الإمام زيد بن علي بن الحسين عليه السلام، ومتناسين أيضاً أنّ إمام المسلمين الحق وخليفتهم وأميرهم وزعيمهم هو الذي يموت ولا يترك قيراطاً، فيما الإمام الظالم سواء كان من آل مروان أو آل أمية أو آل سفيان، أو آل (فلان أو فلان) هو الذي يموت ويترك قنطاراً[2].

---

(1) هذا النص والذي بعده هما من أقوال الإمام الحسين عليه السلام قبيل إعلان نهضته المباركة في كربلاء. راجع الكامل في التاريخ ٤: ٤٨.

(2) راجع كتب التاريخ القديم والحديث وتأمّل في ما تركه ويتركه الملوك والخلفاء من آل أمية وآل مروان وآل سفيان وأشياعهم وأتباعهم من (آلات) هذه الأيام.

ومن هذين المثالين، يمكن القول، إنّ مسألة الاستبداد والاستئثار بالمال والرأي، أو مسألة اكتناز الأموال وتوريثها للأبناء والأحفاد، ليستا قضيّتين محدودتين بزمن معيّن أو إمام معيّن أو خليفة معيّن، وبالتالي فإنّ التركيز على لعن المستأثرين وسبّ الظالمين فقط، وكذلك القفز على كلمات الإمام الحسين أو عدم استحضارها لترويج مفاهيم الحرية والعدل، كلاهما غير صحيحين، من ناحية التقصير في عدم استثمار الثورة ورائدها لترسيخ القيم الأفضل والترويج للمنهج الأصحّ.

وسبب عدم صحّة هذين المنهجين هو انكفاء الصنف الأول على السبّ واللعن، وما يقوده الى ثقافة الكراهية والعنف وتأجيج المشاعر الطائفية الضيقة، وابتعاد الصنف الثاني وتقصيره في عدم توظيف مثل تلك النهضة الخالدة ورائدها العظيم في الدعوة للقراءة الأصحّ للإسلام، وترويج المنهج الأصحّ، وطرح النموذج الأصحّ للخليفة أو الزعيم أو الإمام.

تأسيساً على ذلك نفترض أنّ المسلمين اليوم معنيين أكثر من أي وقت مضى بضرورة إحياء ذكرى استشهاد الإمام الحسين لا كهدف بحدّ ذاتها وإذكاء نيران الطائفية المشتعلة أصلاً وإنّما كوسيلة لتربية الجيل المسلم على أهداف الثورة مادام في هذه الأهداف ما يمكن أن يؤسس لإيجاد نظام إسلامي شوروي (ديمقراطي) شريف يقوم على بيعة الأمّة لإمام المسلمين عِبر الاستفتاء وصناديق الاقتراع، معتمدة (أي هذه البيعة) على الدستور وثوابت الحق والعدل والحرّية، والابتعاد تماماً عن منطق الثأر والعنف وكل أشكال الحقد والمحاصصات العرقية أو الثقافة الطائفية المقيتة.

هذا النظام الشوروي أو الديمقراطي أو البرلماني أو الدستوري ـ سمّه ما شئت ـ يمكن تأطيره بشعارات الإمام

الحسين المارّة الذكر التي واجهَ بها خصومه في كربلاء حين ناشدهم قائلاً مثلاً:

«إنْ لم يكن لكم دين، وكنتم لاتخافون المعاد، كونوا أحراراً في دنياكم، كونوا عرباً كما تزعمون». أو الشعار الآخر: **«الموت أولى من ركوب العار، والعار أولى من دخول النار»**. وفي معادلة حساسة جداً لإنقاذ الانسان المتورّط في العنف والدم، وتحذيره من مواصلة هذا الطريق الوعر عِبر تذكيره أو تخويفه من نار السعير التي أعدّها الله تعالى للظالمين والمجرمين وتجّار الدماء[1].

أما شعاره الآخر في الإصلاح والقائل:

«إنّي لم أخرج أشراً ولا بطراً، وإنّما خِرجتُ لطلب الإصلاح في أمة جدي رسول الله كيّ آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر» فيمكن اعتماده قاعدة متينة للإصلاح الإجتماعي والسياسي والديني من ناحية، ومبرّراً شرعياً للثورة على كلّ الشرعيات المزيفة التي تحكم باسم الدين زوراً وإفكاً من ناحية أخرى.

فسلام على الحسين يوم وُلد وأصبح سيداً لشباب أهل الجنة، وسلام عليه يوم انتصر دمه على السيف في كربلاء فكان مثلاً خالداً للشهيد المنتصر، أو المظلوم المنتصر، وسلام عليه يوم يُبعث حيّاً يحاسب الأدعياء والمتاجرين بالدين من الطلقاء وأبناء الطلقاء وأحفاد الطلقاء وأحفاد أحفاد الطلقاء في كل زمان ومكان.

---

(1) إذْ لا يمكن لأي بشر في الدنيا، إذ استحضر الآخرة حقاً، وتذكّر نارها وسعيرها وعقاب الله، أن يعمد إلى سفك الدماء أو يفكر بهذا القتل الجماعي الذي تشهده الساحة العراقية وغير العراقية اليوم، من استهدافٍ للأبرياء في كل التجمعات الشعبية والشوارع والأسواق، وحتى في أماكن العبادة التي لا يذكر فيها إلاّ الله، وهو ما بات يفعله الزرقاوي وأنصاره، وداعموه وممولوه ممن يقتلون الأبرياء وهم يقرأون آيات الذكر الحكيم.

لابدّ دون الشهد من إبر النحل

وقبل الختام، لابدّ من القول، عجيب أمر بعض البشر الذين يرون صعباً، بل مستحيلاً أحياناً أن يتقدموا خطوة واحدة الى الامام من دون أن يدفعوا الثمن دماً ودموعاً. فكم كنّا نتمنى لو أن التقدّم الحضاري مثلاً يحصل بهدوء وسلام ومن دون إراقة دماء، وكم كنّا نتمنى أن يرتقي الإنسان العربي المسلم في سُلم القيم بدون هذا السفك الرهيب للدم الحرام. ولكنّ أحداث العراق اليوم، الذي أصبح، أو يكاد يصبح مختبراً لكلّ العرب والمسلمين تعيدنا إلى الحقيقة المرّة القائلة:

لا تحسب المجد تمراً أنت آكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصَبرا

والحقيقة الأخرى:

تريدين إدراك المعالي رخيصة ولابدّ دون الشَهد من إبر النحل؟

وبكلمة أخرى ....

وكما أن أوروبا لم تخرج إلى عصر التنوير والتقدّم ـ في بعض صوره الرائعة طبعاً ـ إلاّ بعد غربلة التراث الديني غربلة شاملة ووضْعه على محكّ النقد التأريخي الصارم، وكما أنها لم تخرج من جحيم التعصّب والهمجية، ولم تدخل الحضارة ونعيم التسامح إلاّ بعد محاكم التفتيش وحروب مدمّرة وصراعات طائفية طاحنة، لا سيما بعد حرب الثلاثين عاماً من مشاهد القتل والإبادة الجماعية، فإن العالم العربي لابدّ أن يمرّ هو الآخر بهذا الخانق أو هذه الغربلة.

ومن هنا يمكن القول بمرارة أن المجازر الطائفية سوف تستمر إلى إشعار آخر، ولا يمكن للوحدة الوطنية الصلبة أن تترسّخ في أي بلد عربي أو إسلامي إلاّ بعد هذه الغربلة وهذا النقد وهذا التمحيص وهذا الابتلاء، بل هذا المنطق.

فالعاطفة الطائفية أو المذهبية سوف تظل تتغلّب على العاطفة الوطنية أو القومية لسبب بسيط هو: أن الثانية ضعيفة جداً أو شبه معدومة لأسباب يعرفها القارئ اللبيب. ولعلّ ما يمكن موضَعَته من تصريحاتً الرئيس المصري السيد حسني مبارك حول ولاء الشيعة مثلاً، وتحذيرات السيد الأردني الملك عبدالله الثاني حول التحذيرات من الهلال الشيعي تأتي في هذا السياق، فالرجلان ليسا طائفيَين أكثر من غيرهما، ولكنْ فاتهما أن دولة الحق والقانون غير موجودة في أي بلد عربي وإسلامي، حتى بلديهما، وإنّ المساواة في المواطنية غير متوفرة على الإطلاق في أي بلد من البلدان العربية، على عكس ما هو حاصل في البلدان الأوروبية المتقدّمة، حيث تغيّر مفهوم المواطنة وصار حقاً من حقوق أي إنسان يسكن في البلد لعدد محدّد من الأعوام دون النظر إلى أصله وفصله ودينه وجنسيته.

من العراق..بدأت جدلية التأريخ المعاصر

وهكذا سوف يظلّ الناس في العالم العربي متمسّكين بطوائفهم ومذاهبهم ما دامت لم تتشكّل بعد عصبية قومية واسعة أو وطنية حقيقية تتجاوز العصبيات المذهبية والقومية الضيّقة، رغم

ما تكتنفه هاتان الأخيرتان من مساوئ لابدّ من تجاوزها هي الأخرى في يوم من الأيام.

نعم، إنّ هذا التحوّل صيرورة تأريخية ولكنّه قد يستغرق عدّة عقود من السنين، وهذا يعني أن الأشياء لا تُفصح عن نفسها بالسرعة التي يتمناها الإنسان السوي الواعي، وإنّ استبيان الخيط الأبيض من الخيط الأسود لا يكون ناصعاً جلياً إلا بعد أن يدفع الثمن باهضاً وربما بأنهار من الدماء. وما دام الموت (مكنسة الله) ـ كما يقول المثل الأسباني ـ فإن هذه الصيرورة الطبيعة لتشكّل القيم وبناء الحضارة لا تأتي في الكثير من الأحيان إلاّ بعد أن يَشبع التأريخ أو يُشبع عنفاً وقتلاً وتدميراً مع الأسف.

وقد تكون هذه هي فلسفة التأريخ التي يمكن أن ننطلق منها لفهم أحداث العراق وغير العراق هذه الأيام. وهي الفلسفة التي عبّر عنها هيغل في عبارته الشهيرة التي لم يفهمها الكثيرون حينما قال: «**كل ما هو واقعي عقلاني**» ناظراً إلى عقول البشر وأحاسيسهم ومصالحهم التي تنأى بعيداً وفي الكثير من الأحيان عن مُثلهم وقيمهم، وخاصة عند غياب المشاعر القومية أو الوطنية أو الدينية الكريمة. وهذا يعني أن كل ما هو موجود في الواقع له تبريره أو سببيته وإلاّ لما وُجد أصلاً. ولذلك فإنّ وجود أشخاص من أمثال ابن لادن أو الزرقاوي أو صدام ـ مع الاحتفاظ بفوارق المنطلقات لكل واحد من هؤلاء وغيرهم ـ أمرٌ مهم لكشف سرّ التأريخ وحقيقة الغضب الإلهي أو أمراض الشعوب. فالتأريخ لا يتقدّم أحياناً إلا من أبوابه الخلفية ـ كما يقولون ـ بل من أسوأ هذه الأبواب، وربما ينصر الله دينه عن طريق الفسّاق والمجرمين الذين هم سيوف الله ينتقم بهم وينتقم منهم ـ كما تقول المأثورات الدينية ـ وكما حصل مع جلاّد العراق في نهاية المطاف.

ومن هنا لا ينبغي أن يُفهم ما يجري في العراق من احتقان طائفي أو نزاع مدمّر على أنه شرٌّ محض أو خراب ودمار ونهاية التأريخ. نعم، إنه مرّ ومرّ علقم ومدمّر، وإنه دمارٌ ودمارٌ مشين، ولكنّه يختزن خلفه مخاضاً ومخاضاً رهيباً سينتج عنه شيء مهم ومهم جداً، وهو التغيير والتغيير الحتمي رغم الثمن الباهض الذي يدفعه أبناء العراق على مذبح التحوّل الجديد.

فهل يمكن القول هنا أن جدلية التاريخ المعاصر بدأت أو تبدأ من العراق؟ وهل أن الدماء البريئة التي أُريقت على مذبحه ستكون مقدمة لعالم جديد بعد أن ينهض عراق جديد على أعقاب حقبة سوداء لَم يعرف لها تأريخ العالم مثيلاً؟!

الأكيد الحاصل، أن هناك تسريع أو محاولات تسريع لحركة التأريخ في العراق الآن، وهناك فوضى يُراد لها أن تستمر، وبالأحرى يُريد لها بعض المتخوفين من التغيير الحاصل في هذا البلد أن تستمر. ولكنْ، إذا كانت آلام الشعب العراقي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تفكيك(١) الأيديولوجية العربية الإسلامية بكل انغلاقاتها وانسداداتها المعروفة وبعد إفراز أو تفريغ العنف المخزون داخلها، فإن هذه الآلام ستهون لأنّها لن تذهب سدىً بل أن حصيلتها ستكون انفجار توعوي جديد وتحوّل معرفي وأبستمولوجي أكثر جدة وأمضى أثراً.

وإذا ما استطاعت هذه الآلام والاحتقانات تفكيك اليقينيات أو الجزميات العدوانية التي تهيمن على عقولنا منذ مئات السنين فإنّها ستقدّم خدمة كبيرة للعرب والمسلمين.

فالمعركة المستعرة اليوم على أرض العراق لا تخصّ العراقيين فقط وإنّما تخصّ العرب والمسلمين جميعاً وإنْ صار أبناء العراق هم

---

(١) التفكيك هنا بمعنى الفرز والتمحيص والقراءة الجديدة للمفاهيم والأحداث.

حطب نارها وهم الذين يدفعون الثمن نيابة عن العرب والمسلمين. إنها المعركة نفسها التي جرت في أوروبا أثناء انبثاق الحداثة في كل مظاهرها الإنسانية المرصودة، ومنظومتها العلمية والفكرية والفلسفية المعروفة. وكما كان الأمرُ مراً ومعقداً ومرعباً هناك، حيث استغرق عدّة قرون، فإنّه ذات الأمر الذي سيقضي على إخطبوط الماضي بكل تراكماته ورواسبه الطائفية والمذهبية في العراق وغير العراق.

إنّ أحداث التأريخ الكبرى لا تقاس بسنة أو سنتين، أو ثلاث أو أربع سنوات، كما أن طريق الديمقراطية (المرعب إلى أيام) والموضوع في (دائرة المحظور والممنوع والحرام) في الوسط الديني سوف يكون طويلاً وصعباً ومحفوفاً بالمخاطر، ولا يمكن أن يكون سالكاً أو ممهداً أو معبداً إلاّ بعد تفكيك القديم الراسخ رسوخ الجبال الرواسي. إن تفكيك عقلية الزرقاوي والزرقاويين، وصدام والصداميين هو الرهان الأكبر في العراق وغير العراق وعلى امتداد أرض العرب والمسلمين.

إن ما يحدث في العراق اليوم من هواجس طائفية ومذهبية اكتنفتها أحداث رهيبة ومروّعة على صعيد الثأر والثأر والمضاد، والانتقام والانتقام المضاد، إنّما هو زلزال واقعي لا يقابله أي زلزال فكري في الثقافة العربية المعاصرة.

فالواقع في العالم العربي متقدّم على الفكر كثيراً، وغالباً ما يسبق هذا الواقع حتى عقول المفكّرين والمنظّرين، الأمر الذي يُرغمهم على التنازل له وقراءته والتأمل فيه بلا فوقية أو أستاذية أو تعالي.

إنّ الإيديولوجية العربية الدوغماتية تحتضر، أو في طريقها إلى الاحتضار، وهكذا الأصولية المتحجرة التي ما زالت تقف عقبة كأداء في وجه حركة التأريخ التي تريد أن تنطلق.

فالمحافظون المتخشّبون في العالم العربي، القدامى والجدد منهم سواء بسواء، يحاولون إيقاف حركة التأريخ وعرقلتها عن طريق الإرهاب الفكري والعقائدي وتهويل (المقدس) وتخويف الشجعان أو تحذيرهم من التحرّش بالثوابت أو المسّ بها. والمقصود بالثوابت هنا هي ثوابت هؤلاء المتخشّبين ويقينياتهم هم وجزمياتهم هم، وكلّ الإلقاءات المطلقة والعدوانية للأيديولوجية القومجية والإيديولوجية المتحجرة التي لا تعرف شيئاً اسمه (الآخر) أو عقلاً أو قناعة أخرى غير تلك الموجودة في عقول الرموز غير المعصومين وتابواتهم غير المقدّسة.

وإذا ما أصرّ هؤلاء على ثوابتهم دون النظر إلى فضاء الكون وصغر العالم وضآلة حجم الكرة الأرضية، وإذا ما توقفوا على حَجْر الآخر أو فرْض الوصاية العقائدية عليه، وإذا ما ملأت ثوابتهم أركان الأرض وغطّت آفاق السماء، فإننا بالتأكيد سوف نستمر في المسير على أرض ملغومة قد نصطدم كل يوم بهذا (الثابت) أو ذاك من ثوابت هؤلاء، وليتها ثوابت عقلاء أو حكماء، وإنّما ثوابت صدامية وزرقاوية وطالبانية، وحينها على الدنيا العفاء ـ لا سمح الله ـ

دولة القيم والقانون قادمة

نعم، الثوابت الوحيدة التي ينبغي أن يتمسك بها العرب والمسلمون هي تلك التي تتبناها الأمم المتقدمة وتحملها عقول الواعين الشجعان التي تشير إلى تحوّل جديد وتشي إلى صيرورة واعدة لدولة جديدة أو معالم دولة جديدة هي دولة الحق والقانون، وتسعى جاهدة إلى ترسيخ القيم الإنسانية وشعارات نبي الإسلام العظيم التي تقول: «**خير الناس من نفع الناس**» و «**المسلم من**

سلم المسلمون من لسانه ويده» و **«لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ويكره له ما يكره لها»** بغضّ النظر عن هذا الأخ وأصله وفصله وحسبه ونسبه وعرقه وطائفته، بل حتى دينه كما سنقرأ.

لا شكّ أن ثوابت المتخشبين والمتعصبين هي الأكثر ظلامية في التأريخ العربي والإسلامي، وقد تُغذى بوقود لن ينفد بسرعة لأن وراء هذه الثوابت يقف الكثيرون من الفقراء والجياع والجهلة والأمّيون ويستمعون إلى كلام أولياء نعمتهم، ويمشون ورائهم كما يمشي القطيع، ولكنّ حركة التأريخ ضدهم، وبالتالي فلن يصحّ إلا الصحيح. لا سيما وأن الأمّة الحيّة لن تعدم المستنيرين والعقلاء والحمد لله، وأن المعركة، بل أُمّ المعارك، سوف لا تكون في المرّة القادمة (أُم معارك صدام حسين) وإنّما المعركة التي حُرمنا منها على امتداد عقود، والتي أصبحت تفرض نفسها علينا اليوم بقوة الحق ومنطق التأريخ.

إنها نفس المعركة التي لم يتحاشاها الفلاسفة العقلانيون الواعون في أوروبا بل تبنّوها عندما اصطدموا بعقلية عصرهم المتخشّبة الآسنة. وخُذ مثلاً على ذلك ما انتهت عليه اليوم هولندا أو بلجيكا أو السويد أو ألمانيا وغيرها، وانظر كيف ترى التسامح والانفتاح والتعايش والحسّ المشترك للمواطنية، والحرص على المصلحة العامة، **وحيث لم تعُد ترى أثراً للتعصب الديني والطائفي الذي مزّق أوروبا كاثوليكياً وبروتستانتياً على مدار قرون، وكيف انتهى لويس الرابع عشر وسواه، وانتهت معه مجزرة سانت بارتيليمي الشهيرة (١٥٧٢) التي ذهب ضحيتها آلاف البروتستانتيين في بضعة أيام في باريس وبقية المدن الفرنسية، وكيف هاجت الأغلبية الكاثوليكية هيجاناً مثيراً كهيجان الثيران في ليلة ليلاء، كانت بلا ضوء، ومزّقت العاصمة إرباً إرباً، وكيف ترى الفرنسيون اليوم يوطئون رؤوسهم خجلاً عند ذكر تلك**

المرحلة الهمجية، أو الصفحة السوداء من تأريخهم، ويعتذرون عنها أشدّ الاعتذار.

صحيح أنّ البابا الكاثوليكي غريغوار الثالث عشر كان فرح فرحاً شديداً بهذا الحدث الجسيم وهو يسمع بسحق (الهراطقة) البروتستانتيين معتبراً ذلك نعمة من نعم الخالق عزّ وجلّ، وقد أمر بقرع الأجراس ابتهاجاً، وصحيح أن ملك أسبانيا الكاثوليكي جداً فيليب الثاني كان فرح هو الآخر بالنبأ، معتبراً إياه علامة على انتصار المؤمنين الحقيقيين على الكفّار المارقين على الرغم من أن كتاب البروتستانتيين المقدّس هو نفس إنجيل الكاثوليكيين، وإن نبيهم هو نفس المسيح عيسى اليسوع. وصحيح إنّ العصبيات المذهبية عمياء، وإنها تعمي وتضلّ وإن أوروبا كلها انخرطت بعدئذ في حرب مذهبية شاملة لم تُبق ولم تَذَر سُميت حرب الثلاثين عاماً ـ كما ذكرنا ـ (١٦١٨ ـ ١٦٤٧) ولم تنج منها إلاّ انجلترا وروسيا، وكيف أنها حصدت ثلث سكان أوروبا آنذاك أو على الأقل ألمانيا وحواليها: أي عدّة ملايين ... ولكنّ هذه الحروب كانت بمثابة تصفية حسابات تأريخية بين مذهبين، ومعلوم أن كلاهما يدّعي امتلاك الحقيقة الإلهية المطلقة للمسيحية، ويتهم الآخر بالانحراف أو حتى الخروج على هذه الحقيقة المطلقة ـ حقيقته هو طبعاً ـ وليست الحقيقة المطلقة التي يعرفها الناس، أو ينبغي أن يعرفوها ﴿ **فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يُشرك بعبادة ربّه أحدا** ﴾ الكهف:١١٠. وحيث تقدّم العمل الصالح هنا حتى على الإيمان نفسه.

فهل ترانا نحن المسلمون سنخرج من هذا المغطس أو المأزق التأريخي بعد أربعة عشر قرناً من السير الصعب في صحراء العقل والعواطف وحيث الدماء والدموع؟!، وهل ينبغي أن

نستمر ندفع أخطاء الأوائل إلى أبد الآبدين دون مراجعة أو توقف ولو ساعات أو دقائق؟! هل علينا أن نتحرّر ولو نسبياً من العقلية الغيبية المهوسة والمذهبية المتطرّفة، والطائفية الضيقة التي لم تعُد تكتفي بالسبّ واللعن والتكفير وإنّما راحت تتماهى مع عمليات قتل جماعي لا يفرق بين صغير وكبير أو امرأة ورجل، أو شيخ وطفل، مع ذبحٍ على الهواء وأمام الكاميرات وفي حالة من حالات الهبوط القيمي والحضاري باتت أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع[1]؟

نعم، أن ما يحدث في العراق سباق محموم على الهوية، بل صراع على التأريخ بين قوى القديم وقوى الجديد، بين ما كان وما ينبغي أن يكون، ولم يعُد بإمكان المحافظين العرب تحاشي المسائل الأساسية لمصالح الشعوب عن طريق التمترس وراء ثوابت الأمة ومقدساتها (غير المقدسة).

كل شيء قابل للمراجعة

وكما أن الأوربيين لم يستسلموا لأوامر المطارنة المتزمتين، وثوابت الكهنة المتحجرين، وكما لم يحاول الفلاسفة هناك أن يقولوا أنهم فوق المسائلة والمراجعة كما يفعل المثقفون العرب اليوم ـ إلا ما ندر ـ فإن هناك جيلاً عربياً متوثباً بات يتشكّل وإنْ بحذر وصمت زائحاً هالة التبجيل والتقديس لمطارنته الجدد وكهنتّه وأحباره من (قساوسة) الملوك ووعّاظ السلاطين ...

---

(١) وهو ما لاحظناه ولاحظه العالم في استهداف عصابات الزرقاوي للأبرياء في الأسواق الشعبية والمساجد والساحات العامة ومساطر العمال وحتى المدارس والجامعات ورياض الأطفال مما يندى له جبين الإنسانية جمعاء.

إنّ هذا الجيل بات يعرف ولو ببطء قصة الحضارة، أو قصة الصراع بين العقل و (الدين) أعني (دين الفقهاء وليس دين الأنبياء) وحكاية الجدل بين التراث والمعاصرة، وما قبل الحداثة وما بعد الحداثة وإنْ بعد طول خصام واحتدام معارك ... نعم، هذه المعارك هي التي يحاول المحافظون العرب المتخشّبون اليوم حرماننا من (التطهّر بنزاهتها) والاغتسال بمياهها الطاهرة بحجة المحافظة على ثوابت الأمّة ومقدساتها والتابو المتهرئ فيها.

أقول، وبوضوح كامل، ما لم ينهض حداة الأمّة ومثقفوها ويتحملوا مسؤولياتهم، فإنّ هذه الروح المتوثبة سوف تخبو وتضمحل، وإن صورتها سوف تأفل وتضمر، وقد تبقى الأمة عقود أخرى أسيرة مقيدة بقيود عصور التخلّف والانحطاط. وعندما نقول الروح المتوثّبة فإننا نقصد الفكر والفلسفة والمقارعة المرّة للذات من أجل تحرير الذات والعالم، وذلك بعد التوقّف قليلاً عند النفس (اللّوامة) التي قرنها الله تعالى بيوم القيامة ﴿ **فلا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس اللوامة** ﴾ القيامة: ٢١.

أعود وأقول، هل أن ثوابت المحافظين الجدد تعني أكثر من القمع الفكري والسياسي؟ وهل المقدس عندهم غير التمييز الطائفي وليس الانتماء الطائفي كما هو معلوم؟! وهل تتعدى الثوابت عندهم سَوْق الناس إلى الجنّة بالسوط والقرباج وإكراههم على تبنّي الإيديولوجيات الدوغماتية العمياء؟!

إنّ هذه الثوابت، بل الرواسب، الذي تختزن في أحشائها كل قمع التأريخ العربي هي التي تقسّم العراقيين الآن سنياً وشيعياً، إسلامواياً ومسيحيانياً، عروبياً وكردوياً، أي لا برفض الانتماء الكريم والتعددية الدينية لكل من السنة والشيعة، والإسلام والمسيحية، والعروبة والكرودة. بمعنى الانتماء القومي أو المذهبي

المتعدد الأطياف والألوان في هذا البلد الكريم، وإنّما الانحياز الطائفي والقومي والأحكام القبْلية، وقبلهما الموروث المزيّف الذي يحول دون تشكّل النسيج الوطني الواحد للعراق المتعدّد الألوان والأطياف.

وإذا ما استمر هذا الانحياز أو هذه الأحكام والتخندقات التي هي أشبه ما تكون بالأقفاص أو السجون ... وإذا ما استمر التمييز الطائفي والقومي يتحكّم بعقلية الملايين فلا يمكن لمفهوم المواطن أو المواطنية بالمعنى الحديث للكلمة طبعاً أن ينبثق في العراق أو غير العراق، ولا يمكن للعرب أن يلتحقوا بركب الأمم المتطوّرة التي تجاوزت انقساماتها الطائفية والعرقية والمذهبية، وفتحت الطريق أمام الفكر التنويري والإنساني لأنْ يطرق أبواب الدين الجوهر، والمقدس الأصيل، والثابت المحترم.

فهل ترانا نسأل أنفسنا كما راح الألماني المتنوّر قبل قرون يسأل نفسه بعد حرب الثلاثين عاماً: لماذا نقتل بعضنا بعضاً على الهوية؟ لماذا يحقد الكاثوليكي على البروتستانتي؟ والعكس كذلك وهو ألماني مثله؟ لماذا يطلق الكاهن الكاثوليكي الفتاوى الدينية التي تبيح دم البروتستانتيين، وكذلك يفعل القس البروتستانتي ضد الكاثوليكيين؟ كيف يمكن الخروج من هذه الحلقة الجهنمية التي تدعو إلى الحقد والحقد المضادّ، والقتل والقتل المضاد؟!

نعم، إن العالم الإسلامي بأجمعه بحاجة إلى وعي وإصلاح، وليس إلى معرفة وعلوم فقط، وإن الله تعالى يقول في محكم كتابه الكريم ﴿ **وما كان ربك ليُهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون**﴾ هود: ١١٧ . ولم يقل عزّ وجلّ (صالحون) فربما يهلكهم حتى لو كانوا صالحين، ولكنّه أبى أن يهلكهم وهم (مصلحون).

ولكنْ هل يمكن تحقيق أية خطوة إصلاحية إذا ظلّ الطرفان (الكاثوليكي والبروتستانتي) الإسلاميان اليوم كلٌّ متشبثاً بموقفه العقدي وفي حالة انسداد تأريخي وانغلاق فكري استمر لحدّ الآن أكثر من ألف من السنين والأعوام؟!!

هذا هو السؤال الذي ينبغي على ساسة الأمّة ومفكّريها ومراجعها الدينيين ومثقفيها ومُصلحيها الإجابة عنه، ولكنْ بوضع النقاط على الحروف وبلا لفٍّ أو دوران، **والعظيم العظيم ليس هو الذي يقول الحق وهو آمنٌ رأسه وإنّما الذي يقول الحق وهو يستثقل رأسه.**

وفي الختام أقول: ستنتهي الطائفية، ولكن متى؟

لماذا لم يظهر لحدّ الآن مفكر عربي واحد قادر على طرح الإشكالية الدينية، وتحديداً الطائفية بشكل واضح وجريء؟ أقول طرحها ولم أقل حلّها. أقول تشخيصها ولم أقل معالجتها.

نعم، إن مرحلة التشخيص وحدها سوف تستغرق وقتاً طويلاً، وإن إيجاد العلاج الناجع لهذه الإشكالية المعقّدة سيكون بمثابة معجزة. ولعلّ من أهم أسباب عدم ظهور مثل هذا المفكر في تقديري هو ما يلي:

١ ـ إن معظم المفكّرين أو المثقفين العرب وخاصة الإسلاميين منهم ينتمون إلى الجيل القديم، وربما أكون أنا واحد منهم طبعاً من حيث التكوين المنهجي والمعرفي، وأكثرنا يخجل أو يخاف من إعادة النظر في مناهجه القديمة التي تعود إلى الخمسينات أو الأربعينات وربما العشرينات من القرن الماضي. وبالتالي فإن المتابع لمعظم الكتابات المعنية بالتراث يرى أن هذه الكتابات ما زالت تتماهى مع التقليد والجواهر الثابتة والمتماسكة

ذات المعاني فوق التأريخية وكأنها تستلهم آفاقها من السماء وليس من الأرض، وتقف في الفراغ وفوق الأشياء ولا تمسّها في الصميم، أي إنه كمن يحاول أن (يعطس) ويستحي من الحضور فيكفّ مخنوقاً، و (بإشارة) أكثر وضوحاً: كفواً عن سبّ الشيخين ولعنهما نكفّ عن إبادتكم، وهذا طبعاً لكبار المراجع وليس لصغار السياسيين[١].

٢ ـ إنّ معظم المفكرين ما زالوا محكومين منهجياً وأبستومولوجيا بالنظرة اللاهوتية والميتافيزيقية أو بهما معاً على الرغم من الجهود المشكورة التي قدّموها في تحقيق النصوص وتفكيكها في ساحة الفكر العربي المعاصر. ولكنّهم والى الآن لم يجرأوا على الانفتاح على ما جرى ويجري في أوروبا إلا عِبر ترجمات محدودة تخفي من النص أكثر مما تُظهر، ناهيك عن اختباء المترجم خلفها وكأنه في حقل ألغام يرمق بعيونه وليس بعينيه من وراء أسلاك شائكة. هذا إذا لم نقل أن عمى الألوان قد عمّ الجميع ولم يعودوا يرون غير أسود وأبيض بعدما تقلّصت المساحة الرمادية التي هي أولى بالرعاية والاحتضان بالتأكيد، وكأننا لسنا من أصحاب الثابت المحترم الذي يقول: ﴿**كنتم خير أمة أُخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله**﴾. لاحظ حرف العطف الدقيق هنا، وكذلك كلمة (كنتم).

٣ ـ إنّ معظم المفكرين أو المثقفين انخرطوا في السياسة، وحتى الذين تنطّحوا منهم لدراسة التأريخ والتراث يقفون متسمّرين أمام المسافة النقدية التي أُتيحت لهم ولا يجدون فكاكاً من الإيديولوجيات المحيطة بهم أو المشاعر الخاصة التي يتجاذبها حليب الطفولة وتربية الأم، ونزعات البيئة والمجتمع، وامتدادات

---

(١) راجع كتابنا (التشيّع بين السياسة والتأريخ والواقع) ط٢ .

الجذور العرقية والمذهبية التي لا يستطيع الانفكاك منها إلاّ ذوي الحظ العظيم، وكأن القوم لم يقرأوا آيتين كريمتين أو ثلاثة في نصّ القرآن الكريم: الأولى ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا** (أي اليهود) **والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون**﴾ (البقرة : ٦٢) والثانية مثلها مع فرق بسيط في سورة المائدة: ٦٩، والثالثة في سورة الحج : ١٧، والتي جاء نصها ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد**﴾ لاحظ المعطوفَين الأخيرَين المضافَين، وكيف أن الله تعالى هو الذي يفصل بين الجميع يوم القيامة وليس البشر.

٤ ـ إنّ هيمنة الحسّ الطائفي والانتماء المذهبي الذي يستولي على عقل المثقف العربي لا يترك له أي مجال للانعتاق من المنظومة المعرفية القروسطية التي تحرّر منها المثقف الغربي منذ بداية القرن الثامن عشر، إذ راح هذا الأخير يتحدث عن نسبية المعرفة والاحتمالات **Probabilities** وأفكار التنوير والفرضيات والترجيحات بعد أن تخلّى عن القطعيات والجزميات والبتّيات (أي المطلقات) التي ما زالت تهيمن علينا نحن المثقفون العرب والمسلمون مع الأسف الشديد، وكأننا لسنا أصحاب النصّ الثابت المحترم الآخر ﴿**وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ظلال مبين**﴾.

٥ ـ إنّ شحّة الترجمة وتهيُّب المترجمين عن تقحّم الإنتاج الاستشراقي، والانكباب على قراءة الكتب القديمة والمخطوطات التراثية، كل ذلك صار حائلاً بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، هذا إذا لم نضف إلى ذلك انكماش قدرة النقد أو انحسارها وخاصّة على الصعيد اللاهوتي وفلسفة الدين وكأننا لسنا أصحاب نصّ ثابت آخر

يقول: ﴿**لا إكراه في الدين**﴾ ولسنا ممن ينتمي إلى مدرسة القائل: «**الناس صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق ... فلا تكونن عليهم سبعاً ضارياً**» بنص المأثور .....[1]

أخلص من كل ذلك وغيره أنه لابدّ لنا من باحث (مهووس) بحقيقته، نعم مهووس إلى درجة اليأس من الشفاء من هذا (الهوس) ومستعد للتضحية من أجل حقيقته بكل شيء حتى بحياته إذا لزم الأمر، لأن اكتشاف الحقيقة، كما يقول نيتشه، لا يحتاج إلى معرفة بقدر ما يحتاج إلى شجاعة، وإن تشخيص العلّة لا يحتاج إلى علوم ومعارف بمقدار ما يحتاج إلى جرأة واقتحامية.

وهذا هو الذي قلته قبل قليل عن الفرق بين المثقف الذي يقول الحقّ وهو يستثقل رأسه، وغيره الذي يقول الحق وهو آمن رأسه.

وبالتالي فإما دِعة أو استشهاد: ولا أقول: استنعاج أو استشهاد ، فالأوّل نكوص وتخاذل واندحار، فيما الثاني اقتحام وكرامة واقتراب من الله، وبحدّة أقل:

الأول تسامح وحكمة وصمت، فيما الثاني احترام وهيبة وجلال ... والفرق كبير بين التسامح والاحترام بطبيعة الحال، لأن الأول تعالٍ و فوقية ، فيما الثاني تسامي بل سموّ.

فهل نحن بحاجة إلى فيلسوف عالم وحكيم، أم أننا بحاجة إلى ثائر فاتح غيور؟

الجواب بالتأكيد عندما نقدّم الاحترام على التسامح وليس العكس. وهنا نضع الخطوة الأولى لإنهاء الطائفية، وبعدها سنطلّ على إسلام جديد .... إسلام سلام وتنوير، وليس إسلام لعن وقتل وتكفير.

---

(١) راجع نهج البلاغة للإمام علي عليه السلام في رسالته لواليه على مصر مالك الأشتر.

فهرس الموضوعات

المقدمة.....٧
تمهيد.....١٥

الباب الأول

مع كتاب الدكتور ناصر القفاري «أصول مذهب الشيعة» و كتاب «انتصار الحق» لخادم السنّة ـ مجدي محمد

لماذا يُحسب الغلوّ على الشيعة وحدهم؟!.....٢٨
ردّ الشيعة على غلاتهم.....٣٠
الامام زين العابدين والصحابة.....٣٦
القفاري والمنهج الانتقائي.....٣٨
هل يستحق الامام الخميني مثل هذا التعريض.....٤٢

قراءة متانية في كتاب (انتصار الحق) لخادم السنّة مجدي محمّد علي محمّد

مفارقة صارخة في المقدّمة والإهداء.....٤٥
انفعال وعواطف.....٤٦
وهل المشكلة في الدفن فقط؟.....٤٩
اختلاف في الفروع وليس في الأصول.....٥١
الإمامة فرعٌ أم أصل؟.....٥٣
وهل يُحسب الغلوّ على الشيعة؟!.....٥٦
هل الصحابة كلّهم كرام بررة؟.....٥٨
لماذا الكيل بمكيالين.....٦٥
فرية تحريف القرآن.....٦٧
من هُم أهل السنّة؟.....٧٢
أهل السنّة هم غير النواصب.....٧٦

ردّ آخر للشيعة على غلاتِهم ٧٩
تحميل أقاويل الغلاة على الشيعة ٨٣
التقية والمتعة ٨٤
الإمامة والخلافة بين الغلاة والنواصب ٩١
خلط وتحامل وأحكام جاهزة أخرى..... ٩٥
بين الإخباريين والأصوليين ٩٩
كُتب الشيعة كلّها ضلال في ضلال..... ١٠١
وماذا عن نهج البلاغة؟! ١٠٨
بين الشيعة والروافض ١١٠

الباب الثاني

المناظرة العلمية

الانتقائية وفقدان المعيار ١١٣
الموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية ١١٥

المناظرة الأولى

الترشيح و التعيين و الأمة ١٢٣
الترشيح حرص مسؤول ١٢٨
خبط وخلط ١٢٩

المناظرة الثانية

أين حسن الظن إذن؟! ١٣٥
تقييم معاوية وتبرئته من اللعن! ١٣٩
أما يزيد فلا أخوض في أمره!! ١٤٢

كتّاب معاصرون ويزيد

الدكتور محمد عبدة يماني نموذجاً..... ١٤٧
الأستاذ مجدي محمّد نموذجاً آخر..... ١٥٥
تساؤلات مهمة جداً..... ١٥٦
والشيخ عثمان الخميس نموذج آخر ١٦٠
وأخيراً الأستاذ عبد الله بن عبد العزيز..... ١٦٥

الباب الثالث

الفتنة الكبرى وأبناء الصحابة؟

الإمام الحسين شرعية الثورة على الشرعية المزيّفة ١٧١
تراكم التقصيرات ١٧٣
وتقصير آخر مع الإمام علي ١٧٥
المقصّرون.. في الدعة ألسنتهم كالمخاريق..... ١٧٦
وتسلّط أرباب السوء..... ١٧٨
تحالف اللصوص مع النصوص ١٨٣
كيفما تكونوا يولّى عليكم ١٨٥

وأخيراً وليس آخراً

تاتي الفتن الطائفية

لابدّ دون الشهد من إبر النحل..... ١٩٦
من العراق..بدأت جدلية التأريخ المعاصر..... ١٩٧
دولة القيم والقانون قادمة ٢٠١
كل شيء قابل للمراجعة..... ٢٠٤
وفي الختام أقول: ستنتهي الطائفية، ولكن متى؟ ٢٠٧

كتابخانه تخصصی علوم حدیث
شماره ثبت ۲۵۰۲۲
تاریخ:
شماره مدرک: ۱۲۷۴

صدر للمؤلف

- الشهيد الصدر بين أزمة التاريخ وذمّة المؤرّخين (طبعة ثانية)
- الاختلاف والنقد ثم الإصلاح
- مع المجاهدين والشهداء في عوالمهم - البدريون الاوائل ط٢.
- الحريات والحقوق (طبعة ثانية) - دار الشؤون الثقافية - بغداد
- مقالات عكس التيار حول الترف والاستبداد
- الثورة في فكر الإمام الخميني (طبعة رابعة)
- الصدر الثاني الشاهد والشهيد
- الإمام زين العابدين... دراسة تحليلية
- جمال الدين الأفغاني... نموذج لم يتكرر - بيروت
- التقصير الكبير بين الصلاح والإصلاح - بيروت
- المجلس الأعلى... وثائق وأرقام
- الإسلام والتعددية الدينية (ترجمة عن الانجليزية)
- وقفة و حوار مع الشيخ الكوراني
- الغلو و الغلاة... قراءة شيعية معاصرة - بيروت
- ست نظريات حول انتصار الثورة الإسلامية (ترجمة عن الانجليزية)
- التشيع بين السياسة والتاريخ والواقع ط٢
- الانبعاث الشيعي (ترجمة عن الانكليزية) - مؤسسة مصر
- صاحب الغار أبو بكر وليس رجلا آخر (رد على كتاب)
- الديمقراطية والدين وولاية الفقيه - دار الانتشار العربي-بيروت
- أزمة العقل الشيعي - دار الانتشار العربي - بيروت